أفعال المُطاوعة

واستعمالاتها في



إعداد الدكتور

أيوب جرجيس عطية القيسي

وائل الشيخ

دار الإيمان
إسكندرية

دار القمة
لتوزيع الكتاب والشريط والسي دي


شمس



أفعال المطاوعة

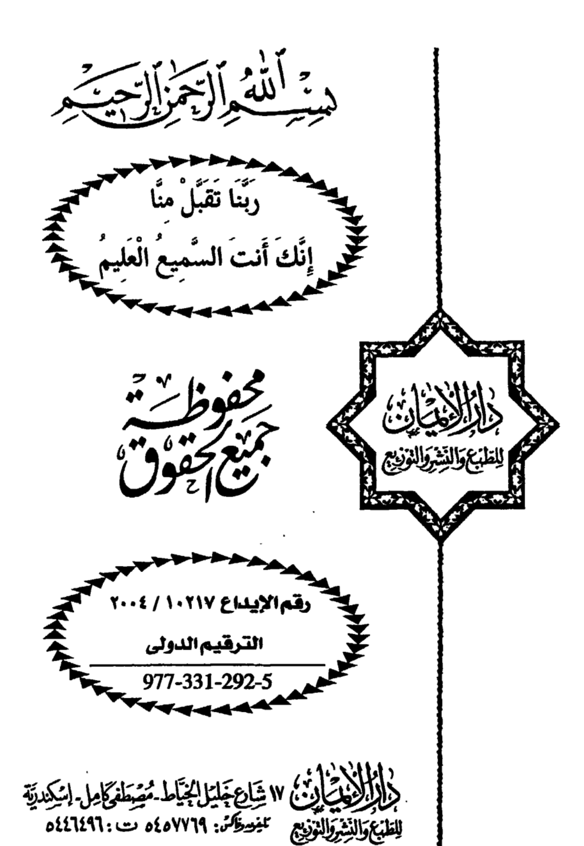
واستعمالاتها في القرآن الكريم

إعداد الدكتور

أيوب جرجيس عطية القيسي







رقم الإيداع ١٠٢١٧ / ٢٠٠٤
الترقيم الدولى
977-331-292-5

دار الإيمان
للطبع والنشر والتوزيع
١٧ شارع خليل الخياط - مصطفى كامل - إسكندرية
تليفون وفاكس: ٥٤٥٧٧٦٩ ت : ٥٤٤٦٤٩٦

مقدمة

الحمد لله هدى القلوب فاهتدت لعبادته، وبعث الرسل فافقدت لتبليغ دعوته.

أما بعد:

فقد اهتم النحاة العرب من لدن سيبويه بمعرفة المعاني التي يفيدها الفعل في مبانيه المختلفة لاسيما المزيدة منها، ومن تلك المعاني الصيرورة والمطاوعة والتعدية وغيرها، وقد استوقفني معني المطاوعة الذي لم يتصدّ له أحد من الباحثين على نحو يجليه، ويلمّ أشتاته على حدّ علمي، فقد وجدت بحوث المتأخرين وكتبهم تردد ما قاله السابقون في هذا الشأن، فعزمت أن أدرس هذا الموضوع الذي وقع في قلبي منذ سنين وأنا أقرأ في كتب النحو والصرف دراسة وافية.

أهمية الموضوع:

تأتي أهميته من أمور عدة وهي:

١- أن معظم كتب النحو والصرف قد ذكروه بدءاً من كتاب سيبويه، ولا نتصفح كتاباً في النحو إلا وذكره في باب «تعدي الفعل ولزومه» لاسيما الكتب المتأخرة منها ولا كتاباً في الصرف إلا وذكر في «معاني صيغ الأفعال» وهذا يؤكد مدى اهتمام النحاة بهذا الباب، ويدل أيضاً على أهميته في الدرس النحوي والصرفي.

٢- المطاوعة وسيلة من وسائل تحويل الفعل المتعدي لمفعول واحد إلى فعل لازم.

٣- أفعال المطاوعة تعّبر عن حالة لا تعبر عنها غيرها من الأفعال المبنية للمعلوم والمبنية للمجهول، وهذه فضيلة تستحق الالتفات والبحث، فدلالة الفعل (انكسر) في جملة: انكسر العود مثلاً تختلف عن دلالة الأفعال كَسَر وكُسِرَ، ففعل الكسر كأنه حدث ذاتياً، وإن كان بتأثير خارجي في حقيقته.

٤- أصبحت المطاوعة مفهوماً يفسر به بعض الأفعال التي تخرج إلى معان أخر، ومن ذلك ما قاله محمد بن عيسى السلسيلي في قوله تعالى: ﴿فَارْتَدَّ بَصِيراً﴾ قال: «إنما استحق أن يكون بمعنى صار؛ لأنه مطاوع رد بمعنى صير»[1]، أو للتفريق بين معنى وآخر، ومن ذلك ما قاله الإمام الجويني في الفرق بين الإيتاء والإعطاء وهو أن الإيتاء أقوى من الإعطاء؛ «لأن الإعطاء له مطاوع يقال: أعطاني فعطوت ولا يقال في الإيتاء: آتاني فأتيت، إنما يقال آتاني فأخذت، والفعل الذي له مطاوع أضعف في إثبات مفعول ... لأنك تقول: قطعته فانقطع فيدل على أن فعل الفاعل كان موقوفاً على قبول المحل لولاه لما ثبت المفعول»[2].

الدراسات السابقة:

حاول بعض الباحثين المعاصرين تجلية مفهوم المطاوعة وأوزانها، ومنهم: خليل إبراهيم العطية في بحثه الموسوم «المطاوعة في الأفعال»، وهاشم طه شلاش في بحثه «المطاوعه معناها وأوزانها»، وصالح بن سليمان الوهيبي في بحثه «المطاوعة معناها وأوزانها»، غير أن بحوثهم هذه جاءت مقتضبة إذ لم يستقص فيها الآراء

(١) شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق الشريف عبد الله علي الحسيني، (ج١/ ٣١٢، ٣١٨، ٤٢٦)، ط١، ١٩٨٦ ، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

(٢) البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقيق محمد أبي الفيصل إبراهيم، (٤/ ٨٤)، طبعة ١٩٨٨ ، دار الجليل - بيروت.

التي قيلت في مفهوم المطاوعة وأوزانها ودلالاتها، وإنما اقتصر فيها على الأوزان المشهورة فقط.

منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي التاريخي مستقرئاً مفهوم المطاوعة ومحاولاً استقصاء أوزانها ودلالاتها في كتب النحو والصرف المبسوطة من لدن سيبويه إلى عصرنا الحاضر، كما رجعت إلى المعاجم اللغوية المشهورة، ثم قمت بدارسة المطاوعة في القرآن الكريم.

وقد رأيت أن يكون البحث على ثلاثة فصول وخاتمة، وكل فصل يتضمن مباحث عدة وهي على التفصيل الآتي:

أما **الفصل الأول** فقد تناولت فيه مفهوم المطاوعة، وتضمن أربعة مباحث:

الأول: عرفت فيه مصطلح المطاوعة لغة واصطلاحاً، واستعرضت تعريفات المطاوعة عند النحاة المتقدمين والمتأخرين، وبينت الخلل في بعضها والحسن في بعضها الآخر، وفي **المبحث الثاني** تحدثت عن لزوم المطاوع وتخلفه عن الوقوع، وفي **المبحث الثالث** تكملت على العلاقة بين فعل المطاوعة والفعل المبني للمجهول، والرد على من ساوى بينهما، وفي **المبحث الرابع** ناقشت من أنكر المطاوعة، وقد أوردت حججه ثم قدمت رداً على كل حجة.

وأما **الفصل الثاني** فقد خصصته لدراسة أوزان المطاوعة ودلالاتها، وتضمن ثلاثة مباحث: **المبحث الأول** عن أوزانها فقط، وقد استقصيت كل الأوزان التي جاءت المطاوعة عليها من كتب اللغة والنحو والصرف التي وقفت عليها كالكتاب لسيبويه وأدب الكاتب لابن قتيبة والمنصف لابن جني وشرح

الشافية للرضي، وفي **المبحث الثاني** حاولت أن أفسر تعدد صيغ المطاوعة، وفي **المبحث الثالث** ذكرت دلالاتها إفراداً وتركيباً.

أما **الفصل الثالث** فقد درست فيه استعمالات المطاوعة في القرآن الكريم، وقد جعلته فصلاً تطبيقياً لما ورد من أفعال المطاوعة في القرآن، غير أني اكتفيت لكثرتها بأمثلة على كل وزن من أوزان المطاوعة، وهذه الأمثلة ذكرت عند أئمة اللغة والنحو في كتب الصرف والتفسير والقراءات، ورأيت أن أدرسها دراسة دلالية تجنباً للدراسات الإحصائية التي دارت حولها الدراسات الصرفية المعاصرة، ولما للدلالة من أهمية في الاستعمال القرآني.

ثم لخصت في **الخاتمة** أهم النتائج التي توصلت إليها، وجاء البحث مذيلاً بثبت المصادر والمراجع.

وبعد: فإن أكن قد وفقت فذلك ما رجوت وأملت، وإلا فحسبي أنني بذلت غاية الجهد.

والله الموفق وهو حسبنا ونعم الوكيل.

الباحث

أيوب جرجيس العطية

الفصل الأول: مفهوم المطاوعة

المبحث الأول: تعريف المطاوعة لغة واصطلاحاً:

أولاً: تعريف المطاوعة لغة:

المطاوعة مصدر على وزن (مفاعلة) من الفعل (طاوع)، قال الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ): «وطاع له إذا انقاد، وإذا مضى في أمرك فقد أطاعك، وإذا وافقك فقد طاوعك ... وتقول: أنا طوع يدك أي منقاد لك ...»[١].

قال ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ): «وأطاع له المرتع أي: اتسع وأمكنه من الرعي، وقد يقال في هذا المعنى: طاع له، وأمره بأمر فأطاعه بالألف لا غير، وطاع له إذا انقاد. بغير ألف».

والمطاوعة هي الموافقة[٢]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ﴾ (المائدة: ٣٠) أي تابعته وشجعته وأعانته وأجابته[٣].

فالمطاوعة هي الموافقة والانقياد والاستجابة.

---

(١) معجم العين، تحقيق د. مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ج٢ ص ٢٠٩ - ٢١٠ مادة (طوع)، دار الهلال، بيروت، وينظر مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ج٣ (ص ٤٣١) مادة (طوع) دار الجيل، بيروت.

(٢) الصحاح، الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، (ج٣/ ١٢٥٥) مادة (طوع) ط٣، سنة ١٩٨٤، دار العلم للملايين ـ بيروت.

وانظر لسان العرب، ابن منظور (ج٨ / ٢٤١) مادة (طوع)، دار صادر، بيروت.

(٣) القاموس المحيط، الفيروز آبادي، (صـ ٩٦٢)، ط٢ سنة ١٩٨٧، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ثانياً: تعريف المطاوعة اصطلاحاً:

أول من ذكر مفهوم المطاوعة ـ على حد علمي ـ هو سيبويه (ت ١٨٠ هـ) في قوله: «هذا باب ما طاع الذي فعله فعل، وهو يكون على انفعل وافتعل»[١].

ثم أشار بعد ذلك إلى أوزان الفعل الدالة على هذا المفهوم التي ظل يرددها من جاء بعده من النحاة بشيء من التفصيل.

ومن الملاحظ أن سيبويه لم يستعمل مصطلح (المطاوعة) ولم يقدم لها تعريفاً، ولكنه استعمل الفعل (طاوع)، ومنه اشتق هذا المصطلح فيما بعد.

وأما المبرد (ت ٢٨٥ هـ) فقد ذكر مصطلح (المطاوعة) وعرفه بقوله: «وهو أن يروم الفاعل فيبلغ منه حاجته»[٢]، نحو: كسرت الإناء فانكسر، ويشرحه في موضع آخر فيقول: «أي أردت كسره فبلغت منه إرادتي»[٣].

وبوب لها باباً فقال: «هذا باب أفعال المطاوعة ... ومنها ما يكون متعدياً وغير متعدٍ نحو: أخرجته فخرج، وأدخلته الدار فدخلها»[٤].

وسماها أيضاً الانفعال[٥]، والانفعال مصدر الفعل (انفعل) وهو صيغة من صيغ المطاوعة.

ويعرفها ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) بشكل أوضح في شرحه لتصريف المازني (ت ٢٤٧ هـ) بقوله: «وهي أن تريد من الشيء أمراً فتبلغه، إما بأن يفعل ما تريده

---

(١) الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، (ج٤ ص ٦٥) ط ٣، ١٩٨٣، عالم الكتب، بيروت.

(٢) المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، (ج١ ص ٧٦)، عالم الكتب، بيروت.

(٣) المصدر السابق، (ج٢ ص ١٠٤).

(٤) نفسه، (ج٢ ص ١٠٤).

(٥) نفسه، (ج١ ص ٨٦).

إذا كان مما يصح منه الفعل، وإما أن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل إذا كان مما لا يصح منه الفعل»[١].

فالمطاوعة عنده هي قبول الأثر، ويفرق ابن جني في هذا التعريف بين ما يمكن أن يصدر منه فعل حقيقي تصح نسبته إليه كالبشر مثل: باعدت زيداً فتباعد، وصرفته فانصرف، فـ (زيد) هو الذي فعل التباعد والانصراف بنفسه عند إرادتك إياهما منه، لأنه قادر على الانصراف والتباعد حقيقة، وما لا يمكن أن يصدر منه فعل مثل: قطعت الحبل فانقطع، وكسرت الزجاج فانكسر، فإن الحبل والزجاج لا يصح منهما الفعل، لأنه لا قدرة لهما، ولكن عومل الفعل هنا معاملة ما يصح منه الفعل.

ويصبح المصطلح أكثر دقة عند أبي سعيد الحسن السيرافي (ت ٣٦٨ هـ)، فالمطاوعة هي: «أن المفعول به لم يمتنع مما رامه الفاعل، ألا ترى أنك تقول فيما امتنع مما رامه: دفعته فلم يندفع..»[٢].

فالمطاوعة عنده هي قبول الأثر، ثم يشير إلى مسألة مهمة وهي أن التأثير في الأصل وقع على المفعول به، فإن وافق الفعل فهي المطاوعة وإن امتنع فلا تحصل المطاوعة، وهذه أول إشارة إلى لزوم المطاوعة وتخلفها عن الوقوع.

---

(١) المصنف له، تحقيق إبراهيم مصطفى ومحمد أمين، (ج١ / صـ ٧١)، سنة ١٩٥٤، عيسى البابي الحلبي القاهرة، وانظر الممتع في التصريف، ابن عصفور، تحقيق فخر الدين قباوة، (ج١ ص ١٩١) ط٤، ١٩٧٩، دار الآفاق الجديدة، بيروت، وشرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، تحقيق فخر الدين قباوة، (صـ ٧٥)، ط ١، ١٩٧٣ المكتبة العربية، حلب.

(٢) نقلاً عن السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، فائز عبد المنعم، (صـ ١٨٣) ط ١، ١٩٨٣، دار الفكر، دمشق.

وعرفها الصيمري (ت ٤٣٦ هـ)[١] وابن سيده (ت ٤٥٨ هـ)[٢] بتعريف السيرافي السابق وهي عندهم قبول الأثر، وليس التعدي كما فهم ذلك خليل إبراهيم العطية؛ إذ علق على التعريف بقوله: «أما ابن سيدة فقد قصر تعريفه للمطاوعة على التعدي»[٣].

أما ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) ـ وتبعه الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) وأبو البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤ هـ) ـ فقد عرفها بقوله: «هي حصول الأثر عن تعلق الفعل المتعدي بمفعوله نحو: كسرت الإناء فانكسر»[٤].

ويزداد المصطلح اتساعاً ودقة عند الرضي الاستراباذي (ت ٦٨٦ هـ) وهو عنده يعني: «التأثير وقبول الأثر، سواء أكان التأثير متعدياً نحو: علمته الفقه فتعلمه ـ فالتعليم تأثير والتعلم تأثر وقبول لذلك الأثر وهو متعد كما ترى ـ أم كان لازماً نحو: كسرته فانكسر أي تأثر بالكسر.. فالمطاوع حقيقة هو المفعول به الذي صار فاعلاً نحو:

باعدت زيداً فتباعد، المطاوع هو زيد، لكنهم سموا فعله المسند إليه مطاوعاً مجازا»[٥].

---

(١) التبصرة والتذكرة، تحقيق فتحي أحمد مصطفى، (ج ٢ / ٧٥٢)، ط١، ١٩٨٢ دار الفكر بدمشق.

(٢) المخصص، ج ١٤ / ١٧٥ ، در الكتب العملية، بيروت.

(٣) المطاوعة في الأفعال، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، (صـ ١٤٠)، العدد ٥ ، السنة الرابعة ، ١٩٧٩.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق موسى بناي العليلي، (ج٢ / ١٢٠)، طبعة ١٩٨٣، وزارة الأوقاف، بغداد، وانظر التعريفات للجرجاني (صـ ٢١٨)، ط ٣، ١٩٨٨ ، دار الكتب العملية ـ بيروت. والكليات لأبي البقاء (صـ ٨١٠)، ط٢، ١٩٩٣ ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

(٥) شرح الشافية، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، (ج١ / ١٠٣)، طبعة ١٩٨٢ ، دار الكتب العملية، بيروت.

فالمطاوعة عنده هي قبول الأثر وهذا الأثر وقع على المفعول به أولاً، ثم قبله فأصبح فاعلاً، فالمطاوع هو زيد أو الفاعل؛ لأنه هو الذي قبل الفعل أو الأثر، ثم أشار إلى مسألة دقيقة وهي تسميتهم للفعل الذي أسند إلى الفاعل المتأثر بالفعل المطاوع مجازاً وهي تشير إلى فهم الرضي للمطاوعة وكيفية حصولها.

وعرفها ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) بقوله: «وهي أن يدل أحد الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير»(١) ولا زيادة في هذا التعريف عن التعاريف السابقة.

ونجد الشيخ سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩١ هـ) يذكر تعريفاً للمطاوعة يبدو بعيداً عن مفهومها الشائع للوهلة الأولى حيث يقول: «وقيل هي عبارة عن لزوم فعل لفعل آخر بحيث إذا وقع الأول وقع الثاني»(٢)، لأن التعريف فيه إشارة إلى ارتباط الفعل المطاوع بالفعل المطاوَع، أي: أن الثاني مسبب عن الأول، ولأن هذا التعريق خلا من مفهوم التأثير والتأثير الذي يميز المطاوعة من غيرها.

ثم يلحظ أن المصطلح يضيق عند محمد علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ)(٣)؛ ومحمد بن عرفة الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ)(٤) ـ وتبعهما مصطفى الغلاييني(٥)، ومحمد سمير اللبدي(٦) ـ فكل منهما يورد تعريف ابن هشام للمطاوعة، ثم يضيف

---

(١) مغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك وآخرين، (صـ ٦٧٦)، ط١، ١٩٩٢، دار الفكر، بيروت.

(٢) شرح السعد على تصريف الزنجاني، (صـ ٢٧)، دار حياء التراث، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة.

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني، (ج ٢، ٨٩)، دار إحياء التراث، عيسى البابي الحلبي.

(٤) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، (ج ٢ / ١٦١)، طبع عبد الحميد حنفي بمصر.

(٥) جامع الدروس العربية، (ج١ / ٤٧)، ط ٢٥، ١٩٩١، المكتبة العصرية، بيروت.

(٦) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، (صـ ١٤١)، ط١، ١٩٨٥، دار الفرقان، عمان.

شرطاً وهو التوافق في الصيغة، لذلك خرج نحو: ضربته فتألم، لأنه وإن صدق عليه ما قال فليس موافقاً في الاشتقاق وهذا يخالف مفهوم سيبويه والمبرد للمطاوعة، قال سيبويه: «وربما استغنى عن الفعل في هذا الباب ـ أي باب المطاوعة ـ فلم يستعمل، وذلك قولهم: طردته فذهب ولا يقولون: فانطرد ولا فاطرد، يعني أنهم استغنوا عن لفظه بلفظ غيره إذ كان في معناه»[1].

واشترط سيبويه موافقة الفعل المطاوع للمطاوع في المعنى نحو: طردته فذهب، فمعنى ذهب أي: انطرد، ولو قيل: طردته فضحك، أو فرقص فإنه غير مطاوع؛ لأنه ليس فيه الموافقة للفعل الأول.

وكذلك أشار المبرد إلى ذلك حيث يقول: «فإنما أفعلته داخلة على (فعل) تقول: عطى يعطو إذا تناول، وأعطيته أنا ... وكذلك إن كان من غير هذا اللفظ نحو: أعطيته فأخذ، إنما أخذ في معنى عطا أي: تناول»[2]، ولم يشترطا التوافق في الصيغة كما هو واضح في كلامهما.

ويضيق المصطلح أكثر عند محمد الخضري (ت ١٢٨٧هـ)؛ لأنه يضيف شرطاً ثانياً مع الشرط السابق وهو العلاج الحسي، فيقول: «المطاوعة هي قبول الأثر أي: حصوله من فاعل فعل ذي علاج محسوس إلى فاعل فعل يلاقيه اشتقاقاً، فإن حصول الأثر بلا ملاقاة ليس مطاوعاً كضربته فتألم، وخرج بالمحسوس من غيره فلا يقال علمته المسألة فانعلمت ... لعدم العلاج بالمحسوس»[3]، واختار هذا التعريف عباس حسن حيث يقول عقب ذكره: «وهو أوضح التعاريف

---

(١) الكتاب، (ج ٤ / ٦٦).

(٢) المقتضب، (ج ٢ / ١٠٢-١٠٣).

(٣) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، (ج١ / ١٧٩)، طبعة، ١٩٧٨، دار الفكر، بيروت.

وأشملها»[١]، فأما شرط التوافق فقد ذكر، وأما شرط العلاج الحسي فإن هذا الشرط اشترطه النحاة[٢] في صيغة (انفعل) فقط، فكيف يعمم شرطاً على كل الصيغ؟ وماذا يقول في قولنا: أفهمته ففهم، وأنسيته فنسي وهي ليست أفعالاً حسية؟

وأما فخر الدين قباوة ـ وهو من الباحثين المعاصرين ـ فعرفها بقوله: «وهي عكس التعدية أي: تفقد قدرتها على نصب المفعول به فيجعل المتعدي لازماً»[٣]، وليست المطاوعة عكس التعدية دائماً، فقد تنصب المفعول به إذا كان الفعل الأول (المطاوع) متعدياً إلى مفعولين وقد خلا التعريف من أمر التأثر والتأثير، فالتعريف يكاد يكون بعيداً عن مفهوم المطاوعة.

ومن خلال استقراء تعاريف المطاوعة يظهر أن مصطلح المطاوعة قد مرّ بمراحل عدة هي:

١- **المرحلة الأولى**: مرحلة الإشارة إليه دون التصريح به فضلا عن تعريفه، ويمثلها سيبويه.

٢- **المرحلة الثانية**: مرحلة ذكره ووضع حد له، ويمثلها المبرد.

٣- **المرحلة الثالثة**: مرحلة نضج التعريف ودقته، وأبرز من يمثلها السيرافي وابن جني.

٤- **المرحلة الرابعة**: مرحلة ذكر عناصر التعريف بصورة أدق مما سبق، ويمثلها الرضي.

---

(١) النحو الوافي، (ج٢ / ١٠٠)، طبعة رابعة، دار المعارف بمصر.

(٢) التبصرة والتذكرة للصيمري، (ج٢ / ٧٥٢)، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، (ج٢/ ١٣١)، وشرح الشافية للرضي، (ج١ / ١٠٨).

(٣) تصريف الأسماء والأفعال، (ص ١١٢)، ط٢، ١٩٩٤، مكتبة المعارف، بيروت.

٥- **المرحلة الخامسة:** مرحلة النقل لتعريفات السابقين، ويمثلها ابن هشام.

٦- **المرحلة السادسة:** مرحلة تضييق المصلح فقد أضيف إليه شَرْطًا التوافق في الصيغة والعلاج الحسي، ويمثلها الدسوقي والخضري، ومن المعاصرين عباس حسن، وفخر الدين قباوة.

ومن خلال استقراء التعاريف السابقة يظهر أن أدق التعاريف وأشملها لمصطلح المطاوعة هو تعريف الرضي حيث ذكر عملية التأثر والتأثير شارحاً كيفية حصول المطاوعة: وهي وقوع التأثير على المفعول به أولاً، فإن قبل ووافق أصبح فاعلاً في الجملة الثانية وحصلت المطاوعة، ويشير أيضاً إلى أن المطاوع هو فاعل الفعل الثاني وأن النحاة سموا فعله مطاوعاً مجازاً، غير أن التعريف ليس جامعاً مانعاً ولهذا اشترط بعض النحاة كما مر شروطاً ضيقوا المصطلح أو المفهوم كالدسوقي والخضري، ويمكن أن أعرف المطاوعة تعريفاً جديداً يجمع ما ذكره النحاة القدامى ويبتعد عما اشترطه النحاة المتأخرون، فأقول:

المطاوعة: هي التأثير وقبول الأثر بين فعلين الأول مؤثر وهو موجود حقيقة أو تقديراً، والثاني متأثر، يتفقان في اللفظ والمعنى، نحو: كسرته فانكسر، أو يتفقان في المعنى فقط نحو، طردته فذهب ولا يشترط العلاج الحسي إلا في انفعل.

ومما هو جدير بالذكر أنه يمكن تقسيم المطاوعة إلى قسمين[1]: هما المطاوعة الصرفية إذا كان الفعل الثاني من لفظ الفعل الأول نحو: كسرته فانكسر، كأن الفعل الثاني تصرف من الفعل الأول أو اشتق منه، ويمكن أن تسمى المطاوعة اللفظية لاشتراك الفعلين في اللفظ، والمطاوعة المعجمية إذا اختلف الفعل الثاني

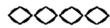
(١) المطاوعة معناها وأوزانها، مجلة جامعة الملك سعود، كلية الآداب، (صـ ٥١٩)، المجلد السادس، العدد الثاني، سنة ١٩٩٤.

عن الأول ولكنه يعطي معناه نحو: طردته فذهب، وأعطيته فأخذ، إذ هي تقوم على التأثر والتأثير بين فعلين مختلفين في المبنى، ويبدو أن المطاوعة المعجمية يلجأ إليها إذا فقد المطاوع الصرفي كما في طردته فذهب فلجأ المتكلم إلى استعمال الفعل المطاوع (ذهب)، لأن العرب لم يتكلموا بانطرد أو اطرد.

وسيكون جلّ الحديث في الفصول الآتية عن المطاوعة الصرفية، لأن الفعل المطاوع في المطاوعة المعجمية لا يمكن أن يحدد إلا إذا ذكر في التركيب، فالفعل أخذ ـ مثلاً ـ لو ذكر وحده من دون ذكر الفعل المطاوَع يمكن أن يكون مطاوِعاً لأعطى فيقال: أعطيته فأخذ، ناولته فأخذ، أو سلمته فأخذ، بينما الفعل المطاوع في المطاوعة الصرفية مع معلوم، لأنه من جذر الفعل أو من اللفظ نفسه، كذلك فإن المطاوعة الصرفية أكثر وضوحاً وشمولاً وتحديداً في كتب الصرف التي وقفت عليها.

ومما ينبغي أن يشار إليه أن مصطلح (المطاوعة) ليس ملازماً لمصلح (اللزوم)، وإن تطابقاً أحياناً، لأن الفعل المطاوع يأتي لازما، وقد يأتي متعدياً.

ومن الجدير بالذكر أن رمضان عبد التواب استعمل مصطلح (الانعكاسية)[١] بدل المطاوعة تأثراً ببروكلمان[٢]، وعلى الرغم من أنه لا مشاحّة في اصطلاح، فإن استعمال المصطلح السائد المشهور (المطاوعة) أولى من العدول إلى مصطلح جديد لا حاجة إليه، وقد لا يعطي المعنى الدقيق لذلك المصطلح.



(١) فصول في فقه اللغة، (صـ ٤٩)، ط ٢، ١٩٨٠، مكتبة الخانجي، القاهرة.

(٢) فقه اللغات السامية، ترجمة رمضان عبد التواب، (صـ ١١٠ - ١١٢)، طبعة ١٩٧٧، جامعة الملك سعود، الرياض.

المبحث الثاني: لزوم المطاوعة وتخلفها عن الوقوع:

الغالب في المطاوعة أنها لازمة الوقوع فإذا قلت: كسرتُ الإناءَ لزم انكساره، وعلمته لزم التعلم؛ لأن الكسر قد وقع في قولنا: كسرت، وكذلك التعلم في (علمته).

وقد يتخلف معنى الفعل الثاني (المطاوِع) عن معنى الفعل الأول (المطاوَع) لتوقفه على شيء من اجبن فاعل الثاني نحو: علمته فما تعلم، وكسرته فما انكسر.

وفرق ابن سيده[1] والزركشي[2] وأبو البقاء الكفوي[3] بين الأفعال القلبية والأفعال الحسية، فقالوا بجواز تخلف المطاوعة في القلبية وعدم جواز تخلفها في الحسية، وبناءً على ذلك فالمطاوعة عندهم قسمان: قسم يجوز تخلفه، وهذا فيما يدخله الاختيار تقول: عملته فما تعلم، وأمرته فما ائتمر.

وقسم لا يجوز تخلفه، وهذا فيما لا يدخله الاختيار فلا يقال: كسرت الزجاج فلم ينكسر، ولأن العلم في القلب يتوقف إلى أمر المعلم ومن المتعلم، وكان علمه موضوعاً للجزاء الذي من المعلم فقط، لعدم إمكان فعل من المخلوق يحصل به العلم بخلاف الكسر، فإن أثره لا واسطة بينه وبين الانكسار.

ويجوز أن يكون المعنى كما يقول الصبّان: علمته فما تعلم أي: أردت أو عالجت تعليمه فلم يتعلم، ويجوز كسرته فما انكسر على هذا التجوز، ولا وجه

---

(١) المخصص، (ج ١٤، ١٧٥).

(٢) البرهان في علوم القرآن، (ج٤ / ٨٥).

(٣) الكليات، (صـ ٨١٠).

لمنعه فلا فرق بين علمته وكسرته[١]. وقد ذكر الزركشي اختلاف العلماء في (العلم)[٢] أيستلزم مطاوعة أم لا؟ وقال: الجواب على قولين[٣]:

أحدهما: نعم، بدليل قوله تعالى: ﴿مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي﴾ (الأعراف: ١٧٨) فأخبر عن كل من هداه الله بأن يهتدي، وأما قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ..﴾ (فصلت: ١٧) فليس منه؛ لأن المراد بالهداية الدعوة بدليل قوله تعالى: ﴿فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ (فصلت: ١٧).

الثاني: لا يستلزم المطاوعة بدليل قوله تعالى: ﴿وَنُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلاَّ طُغْيَاناً كَبِيراً﴾ (الإسراء: ٦٠)، التخويف حصل ولم يحصل خوف للكافرين.

وخلاصة الأمر أنه قد يتخلف الفعل الثاني عن الأول ولا تحصل المطاوعة سواء أكانت المطاوعة في الأفعال القلبية أم كانت في الأفعال الحسية؟

والأمر المهم هو: هل حصلت المطاوعة في قولنا: «ما انكسر، وما تعلم» على الرغم من مجيء الأفعال على صيغ المطاوعة؟

والجواب أن قولهم: ما انكسر وما تعلم لم تحصل فيه المطاوعة وإن كانت الأفعال على صيغها؛ لأنها لم تقبل الأثر من الفعل الأول أي: لم تحصل الموافقة أو القبول من الفعل الثاني فأصبح المعنى خلاف المطاوعة التي هي الموافقة وقبول الأثر، وإلى هذا أشار السيرافي والصيمري وابن سيده[٤].

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني، (ج٢ / ٨٩).

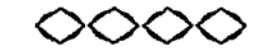
(٢) أي: أفعال القلوب مثل: علم، وظن، وفهم.

(٣) البرهان في علوم القرآن، (ج ٤ / ١٤٣).

(٤) شرح السيرافي على كتاب سيبويه، نقلاً من السيرافي النحوي، فائز عبد المنعم، (صـ ١٨٣)، والتبصرة والتذكرة للصيمري، (ج٢ / ٧٥٢)، والمخصص لابن سيده، (ج ١٤، ١٧٥).

وإذا قيل: أليس كسر وما انكسر مثل قولنا: قتل وما قتل، فقتل بمعنى حدوث القتل، وما قتل عدم حدوثه، ولم تنتفِ الفعلية عن «ما قتل» فلِمَ انتفت المطاوعة عن «ما انكسر»؟

أجيبُ بأن القول بتخلف المطاوعة معناه أن الفعل الثاني لم يوافق الفعل الأول ولم يقبل أثره، فانتفت المطاوعة، ولم نقل بانتفاء الفعلية في «ما انكسر، ما تعلم» فهي باقية مع فقدان معنى المطاوعة.



المبحث الثالث: العلاقة بين الفعل المطاوع والمبني للمجهول:

العلاقة بين الفعل المطاوع والمبني للمجهول من وجهين: وجه مشابهة، ووجه اختلاف:

أ- فأما وجه المشابهة فهي أن المطاوع يشبه المبني للمجهول في التعدي واللزوم، فالفعل إذا كان متعدياً إلى مفعولين نحو: علمت زيداً أخاك، ثم بني للمجهول تعدى إلى مفعول واحد نحو: عُلِمَ زيدٌ أخاك، وإذا كان متعدياً إلى واحد نحو: قصد خالد بيتَ الله، ثم بني للمجهول أصبح لازماً نحو: قُصِدَ بيتُ الله، وكذلك المطاوَع يتعدي إلى مفعول واحد إذا كان المطاوِع متعدياً إلى اثنين نحو: علمته الفقه فتعلمه، ويصبح لازما إذا كان المطاوع متعدياً إلى مفعول واحد نحو: باعدت زيداً فتباعد.

ب- وأما وجه الاختلاف فهو أن المطاوع يختلف عن الفعل المبني للمجهول لفظاً مثل: انكسر الإناء، وكسر الإناء، فكسر مبني للمجهول يختلف في بنائه أو لفظه عن الفعل المطاوع انكسر، استعمالاً ودلالة مثل: باعدت زيداً فتباعد، وبُوعِد زيد، فالفعل تباعد يدل على أن زيداً هو الذي قام بالتباعد استجابة للفعل (باعدت)، أما (بوعد) فيدل على أن فاعلا قام بالإبعاد غير أنه محذوف، ولكنّ بعض الباحثين يرون أنه لا فرق بينهما، ومنهم: بروكلمان[1]، ومهدي المخزومي[2]، وإبراهيم السامرائي[3]، وحججهم في ذلك هي:

---

(١) فقه اللغات السامية، (صـ ١١٠).

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه، (صـ ٤٥ - ٤٨)، ط١، ١٩٦٤، بيروت.

(٣) الفعل زمانه وأبنيته، (صـ ١٠٠)، طبعة ١٩٦٦، مطبعة العاني، بغداد.

١ - أن اللغات السامية كالسريانية والعبرية استعملت أحدهما مكان الآخر، أو استعملتهما بمعنى واحد.

٢- أن اللهجات العامية في العراق ومصر قد استعملت المطاوع بدل المبني للمجهول فيقول في لهجة العراق: انقتل فلان، وانفهم الدرس، وفي لهجة مصر: اتسرق، انقتل.. الخ.

ويظهر أن هذه الحجج لا تقوم على أساس قوي لما يأتي:

١ - قياس اللغة العربية على اللغات السامية قياس مع الفارق كما يقال؛ ذلك لأن اللغة العربية قد استعملت البناءين بمعنى مختلف منذ العصر الجاهلي إلى يومنا هذا.

٢- ليست العامية حجة على الفصحى، ولا تمثل العامية أساليب الفصحى.

٣- دلالة البناءين تختلف كما في قوله تعالى: ﴿انْبَعَثَ أَشْقَاهَا﴾ (الشمس: ١٢) و﴿أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ (النحل: ٢١).

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ انصَرَفُوا...﴾ (التوبة: ١٢٧) و﴿وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ﴾ (الأعراف: ٤٧) ففي الأفعال (انبعث، انصرف) الفاعل هو الذي قام بالانبعاث والانصراف، وأما في (يبعثون، صرفت..) فإن باعثاً بعثهم وهو محذوف، وصارفاً صرف وجوههم وهو محذوف أيضاً، والعربية تميل إلى التخصص فلا تجعل صيغتين بمعنى واحد كما هو واضح في استعمالاتها[1]، وعليه فإن البناءين لا يتبادلان في الاستعمال لاختلاف دلالاتهما.

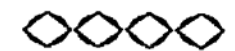
---

[1]) معاني النحو، فاضل السامرائي، (٢/ ٥٠٥)، طبعة ١٩٨٦، مطبعة التعليم العالي في الموصل، نشر وزارة التعليم العالي في بغداد.

٤- الفعل المطاوع قد يبني للمجهول كما هو معروف في العربية فيقال: انكسر، احتدم، استحكم.

٥- ورد الفعل المطاوع مبنياً للمجهول في بعض الاستعمالات ومن ذلك قولهم: كريم هُزَّ فاهتزَّ[١]، وصُبَّ الماءُ فانصبَّ[٢]، وهذا يشير إلى اختلاف البناءين.

٦- فاعل الفعل المطاوع هو الذي قام بالفعل حقيقة أو اتصف به، أما الاسم الذي أسند إليه فعل مبني للمجهول فهو ليس الفاعل حقيقة، إنما هو نائب عن الفاعل الحقيقي المحذوف، مما ترتب على هذا الصوغ التمييز بين الفاعل ونائبه، ولو لم تتغير صيغة الفعل لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل[٣].



(١) لسان العرب، ابن منظور، (ج٥ / ٤٢٤)، مادة (هزز).

(٢) المصدر السابق، (ج١ / ٥١٥)، مادة (صب).

(٣) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية، لطيفة إبراهيم النجار، (صـ ٨٤)، ط١ ١٩٩٤، دار البشير، عمان.

المبحث الرابع: مناقشة من أنكر المطاوعة

لعلّ المبالغة في مسألة المطاوعة عند بعض دارسي اللغة ـ ومنهم الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة[1] ـ في جعل كل فعل يحتمل قبول تأثير فعل آخر مطاوعاً دون النظر إلى حقيقة الاستعمال هي التي دفعت مصطفى جواد إلى أن يقول:

«وفي الصرف خُرافة عجيبة لم يزل المعنيون بالصرف يرددونها، وما فتئت الكتب الصرفية تنقلها وهي (المطاوعة) التي مضى على ابتداعها أكثر من ألف عام ... والصحيح أنه ليس في اللغة العربية أوزان للمطاوعة ولا أثر ... ونحن لم نجد عربياً فصيحاً استعمل في كلامه (كسرت العود فانكسر)، ولا أمثالها ... وأما صيغة (انفعل) وما جرى مجراها فهي لرغبة الفاعل في الفعل أو ميله الطبيعي من غير تأثير من الخارج»[2].

وما ذكره مصطفى جواد فيه نظر من وجوه:

أولاً: أن قوله: «لم نجد عربياً فصيحاً استعمل ...» مردود؛ لأنه قد وردت تلك التراكيب في الكلام العربي الفصيح من ذلك قول أبي النجم العجلي[3]:

«لو عصر منه البان والمسك انعصر».

---

(١) في كتابه المغني في الأفعال، (صـ ١٣٠ – ١٤٠)، ط٣، ١٩٦٢، دار الحديث، القاهرة.

(٢) المباحث اللغوية في العراق، (صـ ١٧ – ١٨)، نقلاً من حركة التصحيح اللغوي، محمد ضاري حمادي، (صـ ٢٥٦)، دار الرشيد ببغداد، ووافقه إبراهيم السامرائي في كتابه: الفعل زمانه وأبنيته، (صـ ١٠٠)، وانظر المطاوعة حقيقتها وأوزانها، هاشم طه شلاش، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، (صـ ١٤٤ – ١٦٧)، العدد ١٨٩، سنة ١٩٧٤.

(٣) الكتاب، سيبوه، (٢/ ٢٥٨)، والمنصف لابن جني، (١/ ٢٤).

وقول العجاج[١] :

قد جبر الدينَ الإلهُ فجَبَرْ   وعوَّرَ الرحمنُ من ولى العَوَرْ

وقول المنخل اليشكري[٢] :

فدفعتها فتدافعتْ   مشي القطاة إلى الغدير

وعطفتها فتعطفتْ   كتعطف الظبي الغَرير

وقول الفرار السلمي[٣] :

وكتيبة لبّستها بكتيبةٍ   حتى إذا التبستْ نفضتُ لها يديْ

وقال النابغة الجعدي[٤] :

إذا ما الضجيع ثنى عطفها   تثنت فكانت عليه لباسا

وقول آخر[٥] :

«كالكلب إن قلت له اخسأ انخسأ».

وحديث : «إن ربي علمني فتعلمت، وأدبني فتأدبت»[٦].

---

(١) ديوانه، (ص ٤) ، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق عزة حسن، ١٩٧١ ، مكتب دار الشروق، دمشق.

(٢) الحماسة البصرية، علي بن أبي الفرج البصري، تحقيق عادل جمال سليمان، (١/ ٢٢٠)، طبعة ١٩٧٨ ، القاهرة.

(٣) ديوان الحماسة بشرح التبريزي، (١ / ٥٧)، دار القلم، بيروت.

(٤) ديوانه، (ص ٨١)، ط١ ، ١٩٦٤ ، المكتب الإسلامي، دمشق.

(٥) أدب الكاتب، ابن قتيبة، تحقيق محمد الدالي، (ص ٤٥٥، ص٢)، ١٩٨٦ ، مكتب الرسالة، بيروت.

(٦) لم أقف عليه في كتب الحديث المعتمدة، وذكره الزركشي في «البرهان في علوم القرآن»، (١ / ٢٨٤).

فالأفعال: جبر وانعصر وانخسأ وتأدب وتثنت جاءت مطاوعة لأفعال ذكرت قبلها لا شك في ذلك.

ولا يمكن أن يكون الوارد في المطاوعة في مصنفات القرن الثاني والثالث الهجريين كالعين للخليل وكتاب سيبويه وإصلاح المنطق لابن السكيت وأدب الكاتب لابن قتيبة وغيرها أمراً منتحلاً، بل لا بد أن يكون تطبيقات لأمثلة المطاوعة المعروفة آنذاك.

ثانياً: أن المطاوعة لا تقتصر على اللغة العربية، بل لها وجودها في اللغات السامية على اختلاف في الصيغ، كالعبرية والحبشية، والآشورية، وهذا ما أشار إليه بروكلمان بقوله: «فوزن الشدة (مكرر العين) موجود في صورته الأصلية في العربية والحبشية ويقصد بها المطاوعة ـ في وزن.. tak tala ... وإلى جانب هذه الانعكاسية بالتاء هناك في العبرية والعربية والآشورية انعكاسية النون من الوزن الأصلي، وتوجد الصورة الأصلية لهذا الوزن في العبرية في الماضي nifkad في الآشورية في الأمر naksid وقد عدلت في العربية قياساً في المضارع من الوزن الأصلي فصارت فيها: infakada»[1].

وفي السريانية قالوا: بمعنى قتل وانقتل وهما للبناء للمجهول والمطاوعة ولهذا يكون الأمر للمبني للمجهول في السريانية على معنى المطاوعة فقط[2].

والفعل الرباعي: معنى اختلط مطاوع[3].

---

(١) فقه اللغات السامية، (صـ ١١٠)، وانظر دروس في العبرية، ربحي كمال، (صـ ١٦١)، ط٤، ١٩٦٦، مطبعة جامعة دمشق.

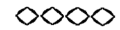
(٢) السريانية نحوها وصرفها، زكية محمد رشدي، (صـ٧٨)، ط٢، ١٩٧٨، دار الثقافة، القاهرة.

(٣) السابق، (صـ ١٤١).

ثالثاً: لم يكن كلام مصطفى جواد متسقاً إزاء المطاوعة فهو يعدها: «خرافة عجيبة ثم يقر بها عندما احتج لصحة الفعل (انعكف) في سياق رده على تخطئه أسعد داغر لهذا الاستعمال فيقول: (انعكف) مطاوع (عكفه) يقال: عكفه فانعكف وزجره فانزجر ... وما يصعب استقصاؤه على شرط أن القياس قبول الأثر»[1].

رابعاً: لم يوضح قصده في قوله إن «الفعل لرغبة الفاعل أو ميله الطبيعي ...» فلو صح في قولنا: «تباعد زيد» أنه رغب في التباعد، فماذا يقال عن انكسر الزجاج وتدحرجت الكرة؟ فهل رغب الزجاج في الكسر والكرة في التدحرج؟

وقوله: «من غير تأثير» يخالف مفهوم المطاوعة الذي استقر عند كثير من علماء اللغة والنحو، ويخالف الواقع أيضاً، فإن كثيراً من الأفعال لا تقع إلا بتأثير خارجي، فمرض وسقم ويبس وتدحرج وهوى ـ مثلاً ـ لا تحصل إلا بمؤثر خارجي.



(١) حركة التصحيح اللغوي، محمد ضاري حمادي، (صـ ٢٥٦).

الفصل الثاني: أوزان المطاوعة ومعانيها:

المبحث الأول: أوزان المطاوعة

رتبت أوزان المطاوعة بدءاً بالوزن الثلاثي المجرد، ثم الثلاثي المزيد بحرف، ثم المزيد بحرفين، فالمزيد بثلاثة أحرف، ويتلوه الرباعي المجرد، ثم الرباعي المزيد بحرف، ثم الرباعي المزيد بحرفين، مستشهداً ببعض الأمثلة على كل وزن، ومختتماً الحديث عن مدى قياسية تلك الصيغة (الوزن) أو عدم قياسيتها.

ومما ينبغي أن يشار إليه أني استقريت بعض كتب اللغة كالعين للخليل وتهذيب اللغة للأزهري والصحاح للجوهري ومقاييس اللغة لابن فارس واللسان لابن منظور والقاموس المحيط للفيروز آبادي وغيرها فوجدت أن هناك صيغاً جديدة للفعل المطاوِع (بكسر الواو) وصيغاً للفعل المطاوَع (بفتح الواو)، فبينت تلك الصيغ داعماً قولي بأمثلة من تلك الكتب.

وقبل أن أشرع في ذكر الأوزان لابد من الإشارة إلى صور المطاوعة الواردة في كتب اللغة والنحو التي وقفت عليها، لأهميتها في توضيح أساليب الاستعمال الحقيقي لهذه الأفعال، وتوضيح ما ذكرته من أوزان جديدة للفعل المطاوِع أو للفعل المطاوَع لأني اعتمدت عليها في إضافة تلك الصيغ، وهذه الصور هي:

١- **الصورة الأولى** : أن يذكر الفعل المطاوَع (المؤثِر)، والفعل المطاوِع (المتأثر) وهما متحدان في أصل صيغة الفعل أو الجذر، ويرتبط الفعل المطاوِع بالفاء العاطفة ومن أمثلة هذه الصورة: أخرجته فخرج، وباعدته فتباعد، ودحرجته فتدحرج، وأمثلة هذه الصورة كثيرة جداً.

٢- **الصورة الثانية :** أن يذكر الفعل المطاوَع والفعل المطاوِع مرتبطاً بالفاء العاطفة، وهو مختلف عن الأول في اللفظ، وموافق له في المعنى، ومثال ذلك: طردته فذهب، وأعطيته فأخذ.

٣- **الصورة الثالثة :** أن يذكر الفعل المطاوع فقط في التركيب، ولم أقف على نص ذكر هذه الصورة إلا عند ابن الحاجب ـ وتبعه الجاربردي ـ حيث يقول: «وقد يتكلم بالمطاوع وإن لم يكن معه مطاوَع كقولك: انكسر الإناء، ولا يلزم ذكر ما هو مطاوع له معه، وإنما يلزم أن يكون له فعل متعدٍ، المطاوعُ أثره»[1]، غير أن كلام بعض أئمة اللغة والنحو في الحديث عن بعض أفعال المطاوعة في النصوص القرآنية أو الشواهد الشعرية يعضد ما ذكره ابن الحاجب[2].

وبعد أن وضحت صور المطاوعة الواردة في اللغة آتي الآن إلى بيان أوزانها وهي:

الوزن الأول: (فعل):

وهو يطاوع فعلاً ثلاثياً مجرداً، وفعلاً مزيداً بالهمزة، وصوره كالآتي:

أ- فَعَل (بفتح العين) اللازم يأتي مطاوعاً لـ(فَعَل) المتعدي كما في قول العجاج[3]:

«قد جَبَرَ الدينَ الإلهُ فَجَبَرْ».

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل، (٢ / ١٢٠)، وانظر شرح الجاربردي للشافية، (١/ ٤٠)، مجموعة الشافية في علمي الصرف والخط، شرح الجاربردي والنقرة كار، عالم الكتب، بيروت.

(٢) انظر على سبيل المثال كلام الأئمة في الفصل الثالث، (صـ ٥٢- ٥٣).

(٣) ديوانه (صـ ٤).

وقال ابن دريد: «فعلته ففعل سبعة أحرف: غضتُ الماءَ فغاض، وسرتُ الدابة فسارتْ، ووقفتهُ فوقف، وكسبته فكسب، وجبرت العظم فجبر، وعرت عينه فعارت، وخسأت الكلب فخسأ»[١] ثم ذكر ثلاثة أفعال أخرى هي: نزف البئر ونزفته، ورجع ورجعته، وسعر وسعرته.

وقول ابن دريد فيه نظر؛ لأنه ورد أكثر من ذلك في اللغة، منه ما ذكره سيبويه حيث قال: فتن الرجل وفتنته.. ورجع ورجعته[٢]، وركضت الدابةُ وركضتهُا.. نزحت البئر ونزحتها.. ونقصت الدراهم ونقصتها[٣]، وكففته فكف[٤]، وقطره فقطر[٥]، وهبطته فهبط[٦]، نضره الله فنضر[٧]، وقال ابن دريد: أفعلته ففعل سبعة أحرف، ثم ذكر عشرة أفعال، ولم يقصر قوله: «فعتله ففعل» على سبعة أفعال.

وذكر ابن قتيبة باباً سماه «باب فعلَ الشيءُ، وفعلَ الشيءَ غيرُهُ»[٨]، وذكر أكثر من عشرين فعلاً، منها: «هدر دم الرجل وهدرته، هبط ثمن السلعة وهبطته»، ويقال: «أهبطته، ورجع الشيء ورجعته، وصد صددته وكسفت الشمس، وكسفها الله، وسرحت الماشية وسرحتها، ورعت ورعيتها، وعفا الشيء أي كثر وعفوته».

---

(١) جمهرة اللغة، (٣ / ٢٨٠)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

(٢) الكتاب، (٤ /٥٦).

(٣) الكتاب، (٤ / ٥٨).

(٤) تهذيب اللغة للأزهري، (٩ / ٤٥٧)، مادة (كفف).

(٥) لسان العرب لابن منظور، (٥ / ١٠٥)، مادة (قطر).

(٦) السابق، (٧ / ٤٢١)، مادة (هبط).

(٧) نفسه، (٥ / ٢١٢) مادة (نضر).

(٨) أدب الكاتب (صـ ٤٥٤ - ٤٥٥).

ويرى ابن جني أنها شاذة حيث يقول: «فهذا كله شاذ في القياس وإن كان مطرداً في الاستعمال إلا أن له وجهاً لأجهل جاز وهو أن كل فاعل غير القديم سبحانه فإنما الفعل منه شيء أعيره وأعطيه وأقدر عليه فهو وإن كان فاعلاً فإنه لما كان معاناً مقدراً صار كأن فعله لغير.. فلما كان قولهم غاض الماء أن غيره أغاضه وإن جرى لفظ الفعل له تجاوزت العرب ذلك إلى أن أظهرت هناك فعلاً بلفظ الأول متعدياً، لأنه قد كان فاعله في وقت فعله إياه إنما هو مشاء إليه[١]، أو معان إليه فخرج اللفظان لما ذكرنا خروجاً واحداً»[٢].

في حين نقل صالح الوهيبي قياسية هذه الأفعال فقال: «ويصبح قياساً على ما سبق أن يقال: وقفته فوقف، ورجعته فرجع، وذلك في كل فعل ثلاثي يجيء لازماً ومتعدياً في آن معاً»[٣].

ومن خلال وقوفي على هذه الأفعال رأيت أن عدداً منها يأتي لازماً ومتعدياً، لذا يصح أن يكون اللازم مطاوعاً للمتعدي منه كما هو عند سيبويه وابن قتيبة، ولهذا يجوز لي أن أرى رأي صالح الوهيبي في قياسيتها.

ب- فَعِل ـ بكسر العين ـ يطاوع فَعَل ـ بفتح العين ـ كقولهم: «ثرمه فثرم، جدعه فجدع وثلمه فثلم..»[٤].

---

(١) من أشاءه أي: ألجأه، انظر القاموس المحيط، (صـ ٥٦).

(٢) الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، (ج٢ / ٢١٣)، ط٢، دار الهدى، بيروت.

(٣) المطاوعة، أوزانها ومعانيها. (صـ ٥٢٦).

(٤) المنصف لابن جني، (٧٢/١)، وانظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، (ج٦ / ٢٢)، طبعة ١٩٨٠، دار البحوث العلمية، الكويت، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي، (٢/ ٨٤٣)، وقد وردت أفعال المطاوعة مفتوحة العين، وهي مكسورة، ولعله خطأ مطبعي.

قال ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ): «وفعل يطاوع فعل كثيراً»[١]، وكذلك أشار الطيب الفاسي (ت ١١١٣هـ)[٢] بقوله: «فعل المكسور العين كثيراً ما يأتي مطاوعاً لمفتوحها لا سيما إذا كان متضمناً معنى الكسر والقطع»[٣]، وعلق أحمد فارس الشدياق على قول الطيب الفاسي بقوله:

«وهذا الاستنباط لم يعرج عليه فيما أظن الصرفيون ولا صرح به، وإنما يؤخذ من فحوى عبارتهم..»[٤] ومن ذلك:

ثربه (قطعه) فثرب[٥]، وهرأ اللحم (نضج) فهرىء[٦]، وهرد اللحم (طبخ) فهرد[٧]، ورجبه فرجب (خاف)[٨]، وشجبه فشجب[٩].

جـ- فَعَِل ـ بفتح العين أو كسرها ـ يطاوع (أفْعَل) كقول سيبويه: «ونظير فعلته فانفعل وافتعل: أفعلته ففعل: أدخلته فدخل وأخرجته فخرج»[١٠].

---

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، (صـ ١٩٦)، طبعة ١٩٦٧، در الكتاب العربي، بيروت.

(٢) وهو محمد الطيب بن عبد القادر الفاسي المالكي، فقيه ومحدث، من آثاره: أسهل المقاصد، جمع في مرويات والده، وشرح مقدمة في الأصول، توفي سنة ١١١٣ هـ، انظر معجم المؤلفين، عمر كحالة، (١٠/ ١١١)، والأعلام للزركلي، (٧/ ٤٧).

(٣) نقلاً من الجاسوس على القاموس لأحمد فارس الشديقات، (صـ ٨٧)، طبعة ١٢٩٩هـ مطبعة الجوائب، قسطنطينية.

(٤) السابق، (صـ ٨٧).

(٥) القاموس المحيط للفيروز آبادي، (صـ ٨٠) مادة (ثرب).

(٦) السابق، (صـ ٧٢)، مادة (هرأ).

(٧) نفسه، (صـ ٤١٩)، مادة (هرد).

(٨) نفسه، (صـ ١١٣)، مادة (رجب).

(٩) نفسه، (صـ ١٢٧)، مادة (شجب).

(١٠) الكتاب، (٤/ ٦٥)، وانظر الأصول لابن السراج، تحقيق عبد الحسين القتلى، (٣/ ١٢٤)، ط١، ١٩٨٥، مؤسسة الرسالة، بيروت.

وقد ذكر بعض النحاة أن صيغة (فعل) بكسر العين تكثر في العلل والأحزان وأضدادها، كسقم، ومرض، وفرح، وتعب، وبطر[١].

وعندما رجعت إلى بعض كتب اللغة وجدت أن (فعل) ـ بفتح العين وكسرها ـ تطاوع أفعل كثيراً ومن ذلك:

أحزنه فحزن[٢]، وأطربه فطرب[٣]، وأصعقه فصعق، وأسقبه (قرب) فسقب[٤].

ولعل قول المبرد: «وإن كان الفعل على (أفعل) فبابه أفعلته ففعل»[٥]، إضافة إلى قول سيبويه السابق دليل على قياسية هذه الصيغة، ولهذا قال ابن قتيبة: «أدخلته فدخل ... وفزعته ففزع، هذا القياس»[٦].

وعليه فإن صيغة (أفعلته ففعل) قياسية.

د- فعل يطاوع (استفعل): نحو: استنطقته فنطق، واستخرجته فخرج[٧]، ويذكر المبرد أن (استفعل) يكون المطاوع له على مثاله قبل أن تلحقه الزيادة إذا كان المطلوب من فعله، وذلك نحو: استنطقته فنطق، فإن كان من غير فعله جاء على لفظ آخر نحو: استخبرته فأخبر، لأنك تريد سأتله أن يخبرني[٨].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش، (ج٧ / ١٧٥)، عالم الكتب بيروت، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، (٢/ ١٢٠)، وشرح الشافية للرضي، (١/٧٢).

(٢) أساس البلاغة، للزمخشري، (صـ ٨٢)، مادة (حزن) طبعة ١٩٧٩، دار المعرفة بيروت.

(٣) ديوان الأدب الفارابي، تحقيق أحمد مختار عمر وإبراهيم أنيس، (٢/ ٢٨٢)، (طرب)، طبعة ١٩٧٥، المطابع الأميرية، القاهرة.

(٤) السابق، (٢/ ٢٨٢)، مادة (صعق).

(٥) المقتضب، (٢/ ١٠٢ - ١٠٣).

(٦) أدب الكاتب، (صـ ٤٥٦).

(٧) المقتضب، (٢ / ١٠٦)، والمخصص لابن سيده، (٤ /١١٢).

(٨) السابق، (٢/ ١٠٥٦)، وانظر الأصول لابن السراج، (٣/ ١٢٧).

وقد يطاوع (فعل) صيغاً أخرى ذكرتها بعض كتب اللغة ولم تذكرها كتب النحو أو الصرف ومنها:

أ- (فعّل) بتشديد العين نحو: ضمرته (ضعفته) فضمر، ومنه قول العجاج في أرجوزته[١]:

ولاحت الحرب الوجوه والسرر[٢].

وضمرت من كان حراً فضمر.

ب- فعل وأفعل نحو: أضعفه الله فضعف[٣].

جـ- (افتعل) نحو: افتصد فلان عرقه ففصد[٤].

الوزن الثاني: (فَعَّل):

وهو وزن لم تنص كتب النحو والصرف على مجيئه للمطاوعة وإن أوحت عبارتها بذلك، ككتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد، والأصول لابن السراج، والتسهيل لابن مالك، والمنصف لابن جني، والممتع في التصريف لابن عصفور، وشرح الشافية للرضي وغيرها، إنما استنبطته من بعض معاجم اللغة وبعض كتب النحو، وقد وردت أفعال على هذا الوزن ليست كثيرة مطاوعة لفعل من لفظه، ويمكن أن يصاغ على ما يأتي:

---

(١) ديوانه (صـ ٩).

(٢) لاحت: غيرت وأضمرت، والسرر: جمع سرة.

(٣) المصباح المنير للفيومي، (٢/ ٦٩٣)، مادة (ضعف)، المكتبة العلمية، بيروت.

(٤) العين للخليل، (٧/ ١٠٣، ٣/ ٣٣٦)، (فصد) وتاج العروس للزبيدي، تحقيق عبد الستار أحمد فراج وآخرين، (٨/ ٤٩٨)، طبعة ١٩٦٥، دار الهداية، الكويت.

فَعَّل ـ بتشديد العين ـ يطاوع فَعَّل ـ بتشديد العين ـ نحو: بينته فبين، وصوحته الريح فصوح.

ومن هذه العبارات التي توضح ما ذكرته آنفاً:

بين: قال الخليل: «بان الشيء واستبان وتبين وبين بمعنى واحد، المجاوز يستوي بهذا»[١]، قال سيبويه:

«ويقال أبان الشيء نفسه وأبنته.. وكذلك بين وبينته»[٢].

وقال ابن منظور: «تبينت الأمر أي: تأملته ... وقد تبين الأمر لازماً وواقعاً وكذلك بينته فبين لازم ومتعد»[٣]، وقال الفيوز آبادي: «كلها لازمة ومتعدية»[٤] وكل هذه العبارات توضح أن الفعل (بين) جاء مطاوعاً لفعل من وزنه هو (بين).

الوزن الثالث: (أفعل):

دلالة هذا الوزن على المطاوعة فيه خلاف وممن ذهب إلى أنه للصيرورة لا للمطاوعة أبو علي الفارسي والزمخشري والرضي، قال أبو علي: «(أفعل) ها هنا مثل (فعل) الذي لا يتعدي، إذا قلت: أفعلته فأردت: جعلته فاعلاً مثل: أخرجته فخرج، وليس هذا باب (أفعل) ولا موضعه. إنما هو باب (فعل) ووجه أفعل هنا ووقوعه موقع فعل أن المعني كأنه صار ذا كذا..»[٥] ويقصد بالصيرورة أن

---

(١) العين، (٨/ ٣٨١)، مادة (بين).

(٢) الكتاب، (٤/ ٦٣)، وانظر الأصول لابن السراج، (٣/ ١١٨)، والصحاح للجوهري، (٥/ ٢٨٣)، (بين).

(٣) لسان العرب، (١٣/ ٦٨)، (بين).

(٤) القاموس المحيط، (صـ ١٥٢٦)، (بين).

(٥) التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق عوض بن حمد القوزي. (٤/ ١٣٤)، ط١، ١٩٩٦، طبع جامعة الملك سعود، الرياض.

يصبح ما هو فاعل (أفعل) صاحب شيء كألحم زيد أي: صار صاحب لحم، وأجرب البعير أي صار ذا جرب.

وقال الزمخشري متحاملاً على أتباع سيبويه: «يقال: كببته فأكب من الشواذ ... وما هو كذلك ولا شيء من بناء (أفعل) مطاوعاً، ولا يتقن نحو هذا إلا حملة كتاب سيبويه، وإنما (أكب) من باب (أنفض، ألام) ومعناه دخل في الكب وصار ذا كب..»[(1)].

وقال الرضي: «أكب مطاوع كبه تدريس؛ لأن القياس كون أفعل لتعدية فعل لا لمطاوعته»[(2)].

ومعنى تدريس أي: تمرين أو تدريب، وما منعوا هذه الصيغة من المطاوعة إلا لأنها جاءت خلاف القياس في أن أفعل لتعدية فعل وأنها لا تخرج إلى غير الصيرورة على قولهم، وربما يفضي هذا إلى أن تنكر كل صيغة خالفت القياس وقد جاءت للمطاوعة كما في نزحت البئر ونزحت، ثم إن أفعل قد جاءت مطاوعة (لفعل) وغيرها كما سيظهر.

وأما صورها فهي:

١- أفعل يطاوع (فَعَل) كقولهم: «قشعت الريح السحاب فأقشع، وكببته فأكب، وعرضته فأعرض»[(3)].

---

(١) الكشاف عن حقائق التنزيل، وبذيله حاشية الشيخ محمد عليان الرزوقي، (٤/ ١٢٤)، دار المعرفة، بيروت.

(٢) شرح الشافية، (١/ ٨٨).

(٣) نزهة الطرف في علم الصرف، لابن هشام الأنصاري، تحقيق أحمد عبد المجيد هريدي، (صـ ١١١)، طبعة ١٩٩٠ ، مكتبة الزهراء، القاهرة.

وقد عقد ابن جني باباً سماه «نقض العادة»[١] وتبع السيوطي في «ورود الشيء على خلاف العادة»[٢]، وقال ابن جني: «أجفل الظليم وأجفلته.. فهذا نقض عادة الاستعمال، لأن فعلت فيه متعد وأفعلت غير متعد».

ثم يقول: «وعلة ذلك عندي أنه جعل تعدي (فعلت) وجمود (أفعلت) كالعوض لفعلت من غلبة أفعلت لها على التعدي نحو: جلس وأجلسته ونهض وأنهضته..» وتفسير ابن جني تفسير عقلي قد يبدو بعيداً عن منطق اللغة، ويلحظ عند ابن درستوية تفسير أقرب، حيث يفسره باختلاف اللغات فيقول: «لا يكون فعل وأفعل بمعنى واحد كما لم يكونا على بناء واحد إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين، فأما لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظ والمعنى واحد..»[٣] ويتضح ذلك عند ابن يعيش بقوله: «وأصله كل ذلك أن كل واحد منهما لغة لقوم ثم تختلط فتستعمل اللغتان»[٤].

قال ابن قتيبة: «هي خلاف القياس، إذ القياس أن يعدى الفعل بالهمزة»[٥]، وليست همزة أفعل هي الشاذة كما يقول زين كامل الخويسكي[٦]، ولو قال إن صيغة أفعل شاذة في هذا الاستعمال لكان مصيباً.

(١) الخصائص، (٢/ ٢١٤ - ٢١٧).

(٢) الأشباه والنظائر، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، (١ / ٣٠٣)، طبعة ١٩٧٥، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

(٣) تصحيح الفصيح، تحقيق عبد الله الجبوري، (١ / ١٦٥٦ - ١٦٦)، ط١، ١٩٧٥، مطبعة الإرشاد ببغداد، وانظر صيغة (أفعل)، مصطفى النماس، مجلة الجامعة الإسلامية، (صـ ٢٦٦)، العدد ٤٩، السنة ١٣، سنة ١٤٠١هـ.

(٤) شرح الملوكي في التصريف، (صـ ٧٠).

(٥) أدب الكاتب، (صـ ٣٥٣).

(٦) الزوائد في الصيغ في اللغة العربية (قسم الأفعال)، (صـ ٢٠)، طبعة ١٩٨٥، دار المعرفة، الإسكندرية.

٢- أفعل يطاوع (فعل) كقولهم: بشرته فأبشر، وفطرته فأفطر[١]، وشرط ذلك عند سيبويه أن يكون الوصف من (أفعل) في معنى (مفعل) قال: «وقد جاء فعلته إذا أردت أن تجعله مفعلاً وذلك فطرته فأفطر وهذا النحو قليل»[٢].

الوزن الرابع: (انفعل)

هذا الوزن من الأوزان الرئيسة المشهورة في هذا الباب، وهو خماسي بزيادة الهمزة والنون على الثلاثي الأصل وليس أصله (افعل) بتضعيف الفاء ثم قلبت العرب أحد الضعفين نوناً للتخفيف، فالنون أصلية، وإلى هذا التأويل ذهب مصطفى جواد[٣]، وليس في العربية (افعل) بتضيف الفاء[٤]، والنون زائدة كما هو معهود في العربية وكذلك تزداد النون في أوله في اللغات السامية[٥].

ويتميز هذا الوزن بلزومه معنى المطاوعة، ولا يكاد يخرج عنه إلا للدلالة على الحدث المجرد وفاقا لما ذهب إليه سيبويه حيث قال:

«انجرد ليس للمطاوعة إنما هي كفعلت كما أن افتقر كضعف ... وقال أيضاً: وهذا موضع قد يستعمل فيه (انفعل) وليس مما طاوع فعلت»[٦].

وقد اشترط الصرفيون شروطاً عدة لصياغة الفعل على (انفعل) وهي:

---

(١) الكتاب، (٤/ ٦٥)، وانظر الإيضاح لابن الحجب، (٢ /١٢٧)، والمبدع في التصريف لأبي حيان الأندلسي، تحقيق عبد الحميد السيد طلب، (صـ ١١٢)، ط١، ١٩٨٢، مكتبة دار العروبة، الكويت.

(٢) الكتاب، (٤ / ٥٨).

(٣) نقلاً عن المطاوعة في الأفعال، خليل إبراهيم العطية، (صـ ١٤٥).

(٤) المنصف لابن جني، (١ / ٧٣).

(٥) فقه اللغات السامية، بروكلمان، (صـ ١١١).

(٦) الكتاب، (٤ / ٧٧).

١- **المعالجة الحسيّة**: فقد قالوا: «ويختص بالعلاج والتأثير، ومن ثم قيل: انعلم خطأ»[(١)] ومعنى العلاج الحسي هو أن يظهر الأثر عيانا كالكسر والقطع والجذب أو «هو ما يحتاج حدوثه إلى تحريك عضو كالضرب والشتم..»[(٢)] فلا يقال: انعلم، وانفهم مما كانت دلالته معنوية، ولهذا يقول ابن الحاجب: «ولما خصوا باب الانفعال بالمطاوعة خصوه بالمعاني الواضحة للحس»[(٣)]، وأجازوا: قلت الكلام فانقال؛ «لأن القول له تأثير في تحريك اللسان وإعماله»[(٤)].

وليس المقصود إطلاق الاشتقاق في كل فعل دال على علاج وهذا ما تنبه إليه الرضي بقوله: «وليس مطاوعة انفعل لفعل مطردة في كل ما هو علاج إذ لا يقال: طردته فانطرد، بل طردته فذهب»[(٥)].

٢- أن يكون له فعل ثلاثي متعد كما في قولنا: قطعت فانقطع، وسكبته فانسكب، وأما ما جاء من الرباعي كما في: انفسد وانضاف فهو غير جائر لأنها من أفسد، وأضاف وهما رباعيان، وكذلك نحو: أزعجته فانزعج، وأسقف الباب (أغلقته) فانسفق، ومنه قول الشاعر[(٦)]:

---

(١) التبصرة والتذكرة للصيمري، (٢/ ٧٥٢)، شرح المفصل لابن يعيش، (٧/ ٥٩)، شرح الشافية للرضي، (١/ ١٠٨).

(٢) التعريفات للجرجاني، (صـ١٦٨).

(٣) الإيضاح في شرح المفصل، (٢ / ١٣١).

(٤) شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، (صـ ٨٠).

(٥) شرح الشافية، (١ / ١٠٨).

(٦) البيت للكميت بن زيد الأسدي، ديوانه، تحقيق دوام سلوم، صـ ٢/ ٦٠، طبعة ١٩٦٩، مطبعة العاني، بغداد، والحميت زق السمن، والسكن أهل الدار وأراد هنا الحي، يقول: لا أخطو إلى ريبة ولا أخرج جلود الحي بالشتم، والخطو بين القدمين، انظر شرح المفصل لابن يعيش، (٧ / ١٥٩)، والاقتضاب في شرح أدب الكاتب للسيد البطليوسي، (صـ٤٠٨)، طبعة ١٩٧٣، دار الجيل، بيروت.

لا خطوتي تتعاطي غير موضعها ولا يدي في حُميت السَكنِ تندخلُ

واندخل مطاوع أدخل شاذ عل قول الزمخشري[١]، وابن هشام[٢] وهو قليل عند ابن قتيبة[٣] وابن السراج[٤]، وسماعي عند ناصيب اليازجي[٥]، أما ابن جني فقد قال: «هو من أدخلته ونظيره أطلقته فانطلق وهو من باب انقطع الحبل، لأن اليد لا تكون فاعلة»[٦].

وكذلك قول الشاعر يزيد بن الحكم الثقفي[٧]:

فلم يغوني ربي فكيف اصطحابنا ورأسك في الأغوى من الغي منغوي

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجـرامه مـن قلـة النـيق مـنهوي

فاسما الفاعل (منغوي، منهوي) مشتقان من (انغوى، وانهوى) وفعلاهما المجردان (غوى وهوى)، وقد اختلفت آراء العلماء في هذين الفعلين، فالجوهري عدهما لغير المطاوعة فجعل (انغوى، انهوى) رديفين لـ (غوى، هوى)[٨]، وأبو

---

(١) المفصل، (صـ ٢٧٩)، طبعة ثانية، در الجيل، بيروت.

(٢) نزهة الطرف، (صـ ١١٢).

(٣) أدب الكاتب، (صـ ٤٥٧).

(٤) الأصول في النحو (٣/ ١٢٦).

(٥) الجمانة في شرح الخزانة، (صـ ٦)، دار صعب، بيروت.

٦) المصنف، (١/ ٧٢).

(٧) وشرح طاح: هلك، الأجرام جمع جرم (بالكسر) وهو الجسم، كأنه جعل أعضاءه أجرامً توسعاً، والنيق: أرفع الجبل، وقلته: ما استدق من رأسه انظر الخصائص لابن جني، (٢ /٢٥٩)، وخزانة الأدب لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، (٣ /١٣٣)، مكتبة الخانجي، القاهرة.

(٨) الصحاح، (٦ / ٢٥٣٨)، (هوى).

علي الفارسي[١] جعلهما ضرورة من ضرورات الشعر، ومنهم من عدّ هذين اللفظين مطاوعين لفعلين مزيدين، كابن عصفور حيث يقول: «ويجوز عندي أن يكون منغو ومنهو مطاوعين لأغويته، وأهويته فيكون مثل: أدخلته فاندخل وأطلقته فانطلق ولا يكونان على هذا شاذين»[٢]، ووافقه على هذا أبو حيان[٣].

والذي يتضح في هذه الأمثلة أن (انفعل) جاء مطاوعاً للرباعي غير أنه شاذ وإلى هذا أشار القاسم بن علي الحريري (ت ٥١٦ هـ) بقوله: «إن هذه شذت عن القياس المطرد، والأصل المنعقد، كما شذت انسرب من سرب اللازم، والشواذ يقصر فيها على السماع، ولا يقاس عليها بالإجماع»[٤].

٣- ألا يكون فاء الفعل لاماً أو واواً أو نونا أو ميماً أو راءً ويجمعها كلمة (ول نمر)[٥]، لأن هذه الحروف مما تدغم النون الساكنة فيها، ولما كانت نون (انفعل) علامة المطاوعة كره طمسها، إذ حق العلامة الاختصاص[٦]، واستغنوا بصيغة (افتعل) عنها نحو: لأمت الجرح فالتأم، ورميته فارتمى، ووصلته فاتصل، ومنعته فامتنع، ونقلته فانتقل، غير أن أفعالاً وردت في اللغة فاؤها ميم مخالفة لهذه القاعدة نحو: انماز إلى جانب امتاز[٧]، ومحا وامحى وانمحى وعَدُّوا امتحى لغة

---

(١) المصنف لابن جني، (١ /٧٢).

(٢) الممتع في التصريف، (١ / ١٩١).

(٣) المبدع في التصريف، (صـ ١١٥).

(٤) درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، (صـ ٤٩)، دار النهضة، مصر، وانظر همع الهوامع للسيوطي، (٦ / ٢٧).

(٥) وردت هذه الحروف مجموعة بكلمة (ولنمر) في مجلة مجمع اللغة العربية، (١/ ٤٠).

(٦) انظر شرح الشافية للرضي، (١/ ١٠٨)، المفصل، الزمخشري، (صـ ٢٧٩).

(٧) أدب الكاتب، ابن قتيبة، (صـ ٣٥٢).

رديئة[١]، وانملع وانملس (فلت)[٢]، وانمحق وامحق، وانملق (افلت)[٣]، وانمصع[٤]، وقد ترد مدغمة أيضاً.

ويفسرها ابن جني بقوله: «وإذا لم يخافوا لبساً قالوا: امحي، اماز، اماع، ولما لم يكن في الكلام (افعل) علم أن هذا انفعل»[٥]، أي: ليس في كلام العرب وزن (افعل) بتشديد الفاء فلا يحدث لبس في الفعل.

والصواب إخراج الميم من الحروف (ول نمر) والاقتصار على أربعة أحرف وهي (ول نر)[٦]. وقد تتوافر شروط الاشتقاق المشار إليها سابقاً ولا يشتق على (انفعل) مثل: منع وملأ يقولون: امتنع وامتلأ.

وذهب بعض العلماء إلى أن (انفعل) صيغة قياسية إذا توافرت الشروط السابقة ولهذا قالوا: انفعل لا يكون إلا مطاوعاً إلا ما شذ كأقحمته فانقحم[٧]..، غير أن الخشاب[٨] يرى أن أفعل المطاوعة لا تقاس[٩]، والرضي يقول: وليست

---

(١) الصحاح للجوهري، (٦ / ٢٤٩٠)، (محى).

(٢) السابق، (٣ / ١٢٨٦، ٣/ ٩٨٠).

(٣) القاموس المحيط، الفيروز آبادي، (صـ ١١٩٣ و ١١٩١).

(٤) السابق، (صـ ٩٨٧).

(٥) المنصف (١ / ٧٣)، الخصائص (٢ / ٦٠).

(٦) ينظر المطاوعة معانيها وأوزانها، صالح الوهيبي، (صـ ٥٢٤).

(٧) المنصف (١/ ٧٢)، والمفصل للزمخشري، (صـ ٢٧٩)، وشرح المفصل لابن يعيش، (٧/ ١٥٩)، ونزهة الطرف لابن هشام، (صـ ١١٢)، والتسهيل لابن مالك، (صـ ٢٠٠).

(٨) هو عبد الله بن أحمد بن الخشاب البغدادي، أعلم أهل زمانه في النحو، قرأ الأدب على أبي منصور الجواليقي، ودوّن آثاره: شرح الجمل للزجاج، والرد على التبريزي في تهذيب الإصلاح، توفي سنة ٥٦٧ هـ، انظر إنباه الرواة للقفطي، (٢/٩٩)، وبغية الوعاة للسيوطي، (٢٩/١).

(٩) نقلاً من ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان تحقيق مصطفى أحمد النماس، (١/ ٨٥)، طبعة ١٩٨٤ مكتبة الخانجي، القاهرة.

هذه الزيادات (الحروف الزائدة ومعانيها) قياساً مطرداً، بل يحتاج كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين[١]، فأما قول الرضي فهو عام في المعاني ولا يختص بالمطاوعة، وعليه فقد رأى المجمع اللغوي في القاهرة أن وزن انفعل قياسي حيث نص على أن كل فعل ثلاثي دال على معالجة حسية فمطاوعه القياسي انفعل[٢].

وأما صورها (انفعل) الواردة في كتب الصرف فهي:

١- انفعل يطاوع (فعل) الثلاثي المجرد نحو: كسرته فانكسر، وحطمته فانحطم، وهو قياسي بالشروط الثلاثة السابقة.

٢- انفعل يطاوع (أفعل) الرباعي نحو: أزعجته فانزعج وحكمه شاذ على قول الزمخشري وابن يعيش وابن هشام والحريري[٣].

وقد أوردت بعض كتب اللغة صيغاً أخرى مطاوعة لـ (انفعل) لم تذكرها كتب النحو أو الصرف وهي:

١- (فَعَّل) مضعف العين نحو: صوعت الريح النبات فتصوع وانصاع (مـال)[٤]، وفرقت الشيء فانفرق[٥]، وطبقته فانطبق[٦]، وهيلت التراب

---

(١) شرح الشافية، (١/ ٨٤).

(٢) مجموعة القرارات العلمية، (١- ٢٨) في مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً من (١٩٣٢-١٩٦٢)، جمعها محمد أحمد خلف الله، ومحمد شوقي، (١/ ٣٦)، طبعة ١٩٦٣م، المطابع الأميرية، القاهرة، وتسمى مجلة مجمع اللغة أيضاً، والقياس في اللغة، محمد الخضر حسين، (صـ ٦٠)، ط٢، ١٩٨٣، دار الحداثة، لبنان، والصرف القياسي، غريب عبد المجيد نافع، (١/ ٣٩٨)، طبعة ١٩٨٣، القاهرة.

(٣) المفصل للزمخشري، (صـ ٢٧٣)، وشرح المفصل لابن يعيش، (٧/ ١٥٩)، ونزهة الطرف لابن هشام، صـ ١١٢.

(٤) القاموس المحيط، (صـ ٩٥٥)، مادة (صوع).

(٥) اللسان، (١٠/ ٢٩٩)، مادة (فرق).

(٦) القاموس المحيط، (صـ ١١٦٥)، مادة (طبق).

فانهال[١]، وفلّقه فانفلق[٢]، وهوره فانهار[٣]، وفتح الأبواب فانفتحت[٤]، وعطّطه (شق) فانعط[٥]، وكمشه فانكمش[٦]، وضمه فانضم[٧].

٢- (افتعل) نحو: اقتلعت الشجرة فانقلعت[٨]، واجتثه فانجث[٩]، وافتتح الباب فانفتح[١٠]، وازدجره فانزجر[١١]، واعتطه فانعط[١٢]، واعتصره فانعصر[١٣]، واقتطعه فانقطع[١٤].

٣- (فعلل) نحو: عطعطت الثوب بمعنى شققته، فانعط[١٥].

---

(١) المخصص، (١٠/ ٥٦)، مادة (هيل).

(٢) القاموس المحيط، (صـ ١١٨٦)، مادة (فلق).

(٣) الصحاح، (٢/ ٨٥٦)، مادة (هور).

(٤) اللسان، (٢/ ٥٣٦)، وتاج العروس، (٧/ ٥)، مادة (فتح).

(٥) المحكم، (١/ ٣٤)، مادة (عطط).

(٦) اللسان، (٦/ ٣٤٣)، وتاج العروس، (١٧/ ٣٦٦)، مادة (كمش).

(٧) اللسان، (١٢/ ٣٥٨)، مادة (ضمم).

(٨) العين للخليل، (١/ ١٦٥)، مادة (قلع).

(٩) اللسان، (٢/ ١٢٦)، مادة (جثث).

(١٠) السابق، (٢/ ٥٣٦)، مادة (فتح).

(١١) العين للخليل، (٦/ ٦١)، واللسان، (٤/ ٣١٨)، والقاموس المحيط، (صـ ٥١٠)، مادة (زجر).

(١٢) المحكم، (١/ ٣٤)، واللسان، (٧/ ٣٥٢)، مادة (عطط).

(١٣) السابق، (١/ ٢٦٥)، مادة (عصر).

(١٤) نفسه، (١/ ٨٨)، مادة (قطع).

(١٥) العين للخليل، (١/ ٧٨)، واللسان (٧/ ٣٥٢)، مادة (عطط).

الوزن الخامس: (افْتَعَل)

وهو من الأوزان التي تأتي للمطاوعة غالباً، ويأتي لازماً ومتعدياً، وإذا جاء للمطاوعة فهو غير متعد[١].

وصُورُه الواردة في كتب النحو والصرف التي اطلعت عليها هي:

١ - افتعل يطاوع (فعل) الثلاثي المجرد بشرط أن يكون فاء الفعل أحد الأحرف التي جمعت في كملة (ولنمر) نحو: اتزن، والتأم، وانتصر، وارتفع، فإن لم يبدأ الفعل بأحد هذه الأحرف، فإن افتعل يأتي مطاوعاً للفعل أصالة مثل: جمعته فاجتمع، وشويته فاشتوى، وقد لا يأتي على هذه الصيغة فعل مطاوع من الأفعال التي خلت فاؤها من أحرفِ (ولنمر) مثل: قام، يبس، يقظ، فيقال: أقمته فأقام أو فاستقام، ولم يقولوا: فاقتام، وأيقظته فاستيقظ، ويبسته فيبس.

ولا يشترط في (افتعل) أن يكون الفعل الثلاثي فيه دالاً على العلاج وهذا ما فطن إليه الرضي بقوله: «فلما لم يكن موضوعاً للمطاوعة جاز مجيئه لها في غير العلاج نحو: غممته فاغتم، ولا تقول فانغم»[٢].

وذهب الرضي إلى أن (افتعل) يأتي للمطاوعة قليلاً خلافاً لكثير من النحاة[٣] مستشهداً بقول سيبويه: «الباب في المطاوعة انفعل، وافتعل قليل»[٤]، وقول سيبويه في شأن المطاوعة هو: «هذا باب ما طاع الذي فعله على فعل، وهو يكون

---

(١) الأصول في النحو لابن السراج، (٣/ ١٢٦)، والمسائل العضديات لأبي علي الفارسي، تحقق شيخ الراشد، (صـ ٢٨٦)، طبعة ١٩٨٦، دار الثقافة بدمشق.

(٢) شرح الشافية للرضي، (١/ ١٠٨).

(٣) الأصول في النحو لابن السراج، (٣/ ١٢٦)، والمسائل العضديات لأبي علي الفارسي، (صـ ٢٨٦)، والمفصل للزمخشري، (صـ ٢٧٩).

(٤) شرح الشافية للرضي، (١/ ١٠٨).

على انفعل وافتعل نحو: كسرته فانكسر ... وشويته فانشوى، وبعضهم يقول: فاشتوى، وغممته فاغتم، وانغم عربية»[١].

ويلاحظ على قول الرضي ما يأتي:

١- أن ما نسبه إلى سيبويه مخالف لما جاء في (الكتاب)، ولعله وقع خطأ في النقل أو من إضافات النساخ، حيث لم يرد في كلام سيبويه أن افتعل تأتي للمطاوعة قليلاً، بل ساواها مع انفعل فقال: «وهو يكون على انفعل وافتعل ...».

ب- قال الرضي: لا تقول: انغم، وقال سيبويه: انغم عربية:

والصواب أن افتعل عند النحاة والصرفيين تأتي للمطاوعة غالباً[٢]، وبناءً على هذا القول جعلها مجمع اللغة العربية في القاهرة صيغة قياسية فيما كانت فيه فاء الفعل أحد أحرف كلمة (ولنمر)[٣]، وأما إذا كانت الأفعال تبدأ بغير تلك الحروف فأمرها موقوف على السماع، وليس لك أن تقول: غرسته فاغترس، ولا مسحته فامتسح[٤].

٢- افتعل يطاوع (أفعل) الرباعي[٥] نحو: أوقدته فاتقد، وأنصفته فانتصف[٦].

(١) الكتاب، (٤/ ٦٥).

(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان، (١/ ٨٤)، وشرح المفصل لابن يعيش، (٧/ ١٥٩).

(٣) مجلة المجمع اللغوي، (١/ ٢٩).

(٤) الصرف القياسي، غريب عبد المجيد نافع، (١/ ٣٩٩).

(٥) التسهيل لابن مالك، (صـ ٢٠٠)، وارتشاف الضرب لابن حيان، (١/ ٨٤).

(٦) اعترض أحمد فارس الشدياق على أبي حيان في هذا المثال (أنصفته فانتصف) قال: فانتصف ليس مطاوعاً لأنصف فإنه يقال: أنصفته أي عاملته بالحق، وانتصف فلان من فلان أي استوفى حقه، ومعناه أعم، فليس بين الفعلين أدنى علاقة وإن أراد جعل الشيء نصفين فإن عبارة المصباح نصفت الشيء .. فانتصف فجاء مطاوعاً لنصف المشدد، انظر لجاسوس على القاموس، (صـ ٥٣١).

أقول: قال الأزهري: «نصف الشيء فانتصف»، تهذيب اللغة، (٣/٨٦٩)، وكذا عبارة المصباح، (٢/ ٦٠٨)، وقال الجوهري: «انتصف الجارية وتنصفت ونصفتها» الصحاح، (٤/ ١٤٣٤)، وكذا عبارة اللسان، (٦/ ٣٣٢)، وهذا يمكن أن يظهر صواب اعتراض الشدياق على أبي حيان.

٣-افتعل يطاوع (فعل) مضعف العين نحو: قربته فاقترب، ونصفته فانتصف[١]
وقد وقفت على بعض كتب اللغة فوجدت أن:

١- افتعل يطاوع (افتعل) نحو: انتزعه فانتزع، أي: اقتلعه فاقتلع[٢]، واختضره فاختضر[٣]، وافتصد عرقه فافتصد[٤]، وازدجره فازدجر[٥]، واجتثه فاجتث[٦].

٢- افتعل يطاوع (فاعل) نحو غايظه فاغتاظ وتغيظ بمعنى[٧]، وتساوت الأمور واستوت، وساويت بينها أي سويت[٨]، ولاءمه فالتأم[٩].

الوزن السادس: (تَفَعَّل):

وهو من الأوزان الرئيسية أيضاً في هذا الباب، ويأتي لازماً نحو، كسرته فتكسر، ومتعدياً نحو: علمته الحساب فتعلمه، وتجيء المطاوعة في هذا الوزن على النحو الآتي:

١- (تفعّل) يطاوع (فعّل) مضعف العين، وهو من الأوزان التي ذكرها سيبويه بقوله: «ونظير هذا أي: نظير فعله (فانفعل) فعلته فتفعل ...»[١٠] وقال

(١) ارتشاف الضرب لأبي حيان، (١/ ٨٥)، و همع الهوامع للسيوطي، (٦/ ٢٦).
(٢) اللسان، (٨/ ٣٤٩)، والقاموس المحيط، (صـ ٩٩٠)، مادة (نزع).
(٣) تاج العروس للزبيدي، (١١/ ١٨٨)، مادة (خضر).
(٤) السابق، (٨/ ٤٩٨)، واللسان، (٣/ ٣٣٦)، مادة (فصد).
(٥) ديوان الأدب للفارابي، (٢/ ٤٠٢)، مادة (زجر).
(٦) اللسان، (٢/ ١٢٦)، والقاموس، (صـ ٢١٣)، وتاج العروس، (١٢/ ٢٦٣)، مادة (جثث).
(٧) الصحاح، (٣/ ١١٧٦)، المحكم، (٦/ ٩) واللسان، (٧/ ٤٥١)، والقاموس (صـ ٩٠٠) (غيظ)
(٨) اللسان، (١٤/ ٤١٠)، (سوى).
(٩) السابق (١٢/ ٥٣١)، القاموس (صـ ١٤٩٢)، (لأم).
(١٠) الكتاب (٤/ ٦٦) وانظر الأصول لابن السراج، (٣/ ١٢٢).

الرضي: «فأما تفعل فإنه وضع لمطاوعة (فعل).. ولكنه إنما جاز نحو: فهمته فتفهم؛ لأن التكرير الذي فيه كأنه أظهره وأبرزه حتى صار كالمحسوس»[١].

ويفصل الرضي الاستراباذي القول في هذا الوزن وما يطاوع من معان، فتفعّل يطاوع (فعّل) الذي للتكثير نحو: قطعته فتقطع، فالفعل (تقطّع) خرج إلى المطاوعة والتكثير معاً، ويطاوع تفعل، فعل الذي هو للنسبة تقديراً، وإن لم يثبت استعماله لها[٢]، كأنه قيل: شجّعته وحلّمته: أي نسبته إلى الشجاعة والحلم فتشجع وتحلم أي: انتسب إليهما وتكلفهما[٣].

وسبقه سيبويه إلى هذا المعنى إذ يقول: «وأما تقيّس، وتنزر وتتمّم، فإنما يجري على نحو: كسرته فتكسر كأنه قال: تمم فتتمم وقيس فتقيس كما قالوا: نزرهم فتنزروا»[٤].

وتفعّل يطاوع (فعّل) الذي للتعدية مثل: عملته فتعلم، والأغلب[٥] في مطاوعة فعل الذي للتعدية هو الثلاثي الذي هو أصل فعل نحو: علمته فعلم وفرحته ففرح، وتفعل الذي للاتخاذ يطاوع فعّل الذي للصيرورة نحو: رديته الثوب فتردى، والذي للتجنب يطاوع فعل الذي للسلب تقديراً كأنه قيل: أثمته وحرجته أي جنبته الإثم والحرج فتأثم وتحرج أي تجنبها، وتفعل الذي للتكلف يطاوع فعّل الذي للتكثير نحو: جرعته فتجرع أي كثرت له جرع الماء فتقبل ذلك

(١) شرح الشافية (١/ ١٠٤).

(٢) قارن بين قوله (صـ ٢٣): «ليست هذه الزيادات قياساً مطرداً بل يحتاج كل باب إلى سماع..» وبين قوله هنا «تقديراً وإن لم يثبت استعماله» فالتناقض بين.

(٣) شرح الشافية (١/ ١٠٤).

(٤) الكتاب (٤/ ٦٦).

(٥) شرح الشافية، (١/ ١٤١).

التكثير، فصيغة تفعل تفيد المطاوعة مع التكثير أو المطاوعة مع الاتخاذ أو المطاوعة مع التجنب أو التكلف أو الصيرورة.

ويظهر من ذلك أيضاً أن (تفعل) مطرد في (فعل) المضعف إذا كان للتكثير أو غير ذلك، وأما فعل الذي للتعدية فلم يطرد فيه تفعيل، إنما مطاوعه الثلاثي المجرد، أو قد يجمع بينه وبين ما ورد السماع به فيقال: علمته المسألة فعلمها وفرحته ففرح، ويجوز فتعلمها لورود السماع[1]، ولا يجوز فتفرح لأنه لم يرد سماعا[2]؛ ولهذا رأى مجمع اللغة العربية في القاهرة قياسية تفعيل مطاوعا لفعل مضعف العين، والأغلب فيما ضعف للتعدية فقط أن يكون مطاوعه ثلاثياً[3].

ويمكن أن يأتي (تفعل) مطاوعاً للصيغ الآتية اعتماداً على ما جاء في بعض كتب اللغة:

١- (فعّل) الثلاثي نحو: شدخه فتشدخ[4]، قابَ الطائر بيضته: فلقها، فتقوبت[5]، وكف الرجل فتكفف[6]، وسترت الشيء فتستر[7]، بتكه فتبتك[8]، وشعلت النار فتشعلت[9].

---

(١) اللسان، (١٢/ ٤١٧)، (علم).

(٢) السابق، (٢/ ٥٤١)، (فرح).

(٣) مجلة المجتمع (١/ ٤٠) وانظر الزوائد في الصيغ للخويسكي، (صـ ٨٣)، والصرف القياس، غريب عبد المجيد، (١/ ٤٠١)، والمطاوعة معانيها وأوزانها، صالح الوهيبي، (صـ٥٢٩).

(٤) اللسان، (٣/ ٢٨) (شدخ).

(٥) الصحاح، (١/ ٢٠٦) واللسان (١/ ٦٥٣) (قوب).

(٦) اللسان (٩/ ٣٠٣) (لفف).

(٧) السابق، (٤/ ٣٤٣) (ستر).

(٨) نفسه، (١٠/ ٣٩٥)، (بتك).

(٩) المحكم، (١/ ٢٨٨) (شعل).

٢- (أفعل) نحو: أيقظته فتيقظ[١]، أطبقت الشيء فتطبق[٢].

٣- (افتعل) نحو: اجتبره فتجبر[٣]، اخترقه فتخرق[٤]، اقتطعه فتقطع[٥].

٤- (فاعل) نحو: غايظه فتغيظ[٦]، ولاءمه فتلاءم[٧]. ومجئ (تفعل) مطاوعاً لفعل وأفعل وافتعل يظهر ضعف قول من قال: «إنها تقتصر على مطاوعة (فعل)»[٨].

الوزن السابع: (افعَلّ):

والأغلب في هذا الوزن كونه للألوان[٩]، وقد يأتي للمطاوعة، وقد أشار إلى ذلك ابن مالك حيث يقول: «وافعل... ربما طاوع فعل»[١٠] ولم يذكر مثالاً له، وقد يقصد ابن مالك مطاوعته لـ (فعل) في غير الألوان، نحو: عوجت الغصن فاعوج، لأن الفعل الثلاثي المجرد لا يتعدى إذا كان دالاً على لون ولا يؤثر في غيره، و(فعل) يطاوع فعلاً متعدياً كأفعل وفعل، والفعل المطاوع على هذا البناء يأتي مضعف اللام وغير معتله، لذا شذ: رعوته فارعوى، لأنه معتل اللام[١١].

(١) الصحاح، (٣/ ١١٨١)، المحكم، (٦/ ٣٠٥) (يقظ).

(٢) القاموس المحيط، (صـ ١١٦٥) (طبق).

(٣) تاج العروس، (١٠/ ٢٥٠)، (جبر).

(٤) اللسان، (١/ ٧٣)، (حرق).

(٥) المحكم، (١/ ٨٨) (قطع).

(٦) الصحاح، (٣/ ١١٧٦)، والمحكم، (٦/ ٩)، اللسان، (٧/ ٤٥١)، (غيظ).

(٧) اللسان، (١٢/ ٥٣١)، والقاموس المحيط، (صـ ١٤٩٢)، (لأم).

(٨) الواضح في الصرف / محمد خير الحلواني، (صـ٦٧)، ط٢، ١٩٧٨ دار المأمون، بيروت، والصرف، حاتم صالح الضامن، (صـ٥٨)، طبعة ١٩٩١، نشر وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد.

(٩) شرح المفصل لابن يعيش، (٧/ ١٦١)، شرح الشافية للرضي، (١/ ٨٢).

(١٠) التسهيل لابن مالك، (صـ ٢٠٠).

(١١) السابق، (صـ ٢٠٠).

وقد يطاوع (افعلّ) صيغاً ذكرتها بعض كتب اللغة هي:

١- (أفعل) نحو: أخضل فلان لحيته فاخضلت، أي: ابتلت[١].

٢- (فعّل) نحو: بيضت الشيء فابيض[٢]، وحورته فاحور[٣]، وخضرته فاخضر[٤]، وإذا كان افعل غالباً في الألوان ويأتي مطاوعاً لـ (فعل) فيمكن أن يكون (فعل) مطاوعاً قياسياً لفعل نحو: حمرته فاحمر، وسمرته فاسمر، وسودته فاسود.

٣- (افتعل) نحو: اختضره فاخضر[٥].

ومجيء (افعل) للمطاوعة يظهر ضعف قول من قال: إنها تأتي لمعنى واحد هو الدلالة على اللون أو العيب[٦].

الوزن الثامن: (افعَالّ):

والأغلب كونه للألوان[٧]، وقد يأتي للدلالة على العيب، نحو: اعورّ[٨]، وهو يشبه الوزن (فعل) ولكن زيد عليه ألف، ويختلف عنه في الدلالة[٩]، «وليس شيء يقال فيه افعال إلا ويقال فيه افعل إلا أنه قد تقل إحدى اللغتين

---

(١) العين للخليل، (٤/ ١٧٧)، والقاموس المحيط (صـ ١٢٨٣) (خضل).

(٢) الصحاح، (٣/ ١٠٦٧) تاج العروس، (١٨/ ٢٦٦) (بيض).

(٣) اللسان (٤/ ٢٢٠) (حور).

(٤) نفسه، (٤/ ٢٤٣) (خضر).

(٥) تاج العروس، (١١/ ١٨٨) (خضر).

(٦) الماثل في تصريف الأفعال، علي أحمد طلب، (صـ ١٠٦)، ط٢، ١٩٩٠، القاهرة.

(٧) الكتاب لسيبويه، (٤/ ٢٥).

(٨) أبنية الصرف كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، (صـ ٤٠١)، ساعدت جامعة بغداد على نشره، منشورات مكتبة النهضة بغداد.

(٩) انظر مبحث الدلالة من هذا الفصل (صـ ٤٩).

وتكثر في الأخرى»[١]، وهو يطاوع (فَعَل) في غير الألوان نحو: صهر الحر الحرباء فاصهار أي تلألأ[٢].

ويمكن أن يطاوع (افعالّ) صيغًا أخرى ذكرتها بعض كتب اللغة وهي:

١- (أفعل) نحو: أخضل لحيته فاخضالت[٣].

٢- (فعّل) نحو: بيضته فابياض[٤]، صفرته فاصفار[٥].

الوزن التاسع: (تفاعل)

قال سيبويه: «ونظير هذا (أي: فعلته فانفعل) فاعلته فتفاعل وذلك نحو: ناولته فتناول»[٦] بشرط أن يأتي لمطاوعة فاعل، وأن يكون «الفعل على (فاعل) مما يقع الواحد فالمفعول الذي يقع منه على أنه كان فاعلاً يكون على (متفاعل) وفعله (تفاعل)»[٧].

فإن كان الفاعل من اثنين نحو قولنا: تنازع زيد وخالد الحديث فليس في أحدهما تأثير ولا في الأخر تأثر، إنما هو من باب الاشتراك في الفعل، ولهذا قال الرضي: (إنما تفاعل مطاوع (فاعل) إذا كان فاعل لجعل الشيء ذا أصله نحو: باعدته أي: بعدته، فتباعد أي: بعد»[٨].

(١) شرح المفصل لابن يعيش، (٧/ ١٦١).
(٢) الصحاح، (٢/ ٧١٧)، اللسان (٤/ ٤٧٢)، مادة (صهر).
(٣) السابق، (١١/ ٢٠٨)، مادة (خضل).
(٤) الصحاح، (٣/ ١٠٦٧)، مادة (بيض).
(٥) تاج العروس، (١٢/ ٣٢٦)، مادة (صفر).
(٦) الكتاب (٤/ ٦٦).
(٧) المقتضب (٢/ ١٠٦).
(٨) شرح الشافية ١/ ١٠٣.

وقد يحدث في صيغة (تفاعل) إدغام التاء مع الحرف الأول الذي يليه نحو: تدارك بعد قلب التاء دالاً للمجانسة أو المماثلة فيدغم أحدهما في الآخر فيصبح الأول ساكناً، ثم يجلب همزة وصل للنطق بالمدوء بالساكن فيكون تدارك ـ ددارك ثم دّارك ثم ادّارك.

ويرى جعفر نايف عبابنه أن الفعل (ادّارك) وما شابهه هو وزن مستقل يكون على (تفاعل) وحجته في ذلك هي[1].

أ- الإدغام لا وجود له في العربية في مطلع الكلمة وإن ورد فهو قليل لا يؤخذ به.

ب- وجود فعل (دارك) بجوار (تدارك) في القرآن وفي غيره دليل على استقلال كل منهم كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا جَمِيعاً...﴾ (الأعراف: ٣٨) وقوله تعالى: ﴿لَوْلا أَن تَدَارَكَهُ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِ﴾ (القلم: ٤٩)، ويرجع الاختلاف إلى التطور اللغوي حين تستعمل بيئة وزناً وبيئة أخرى وزناً آخر للتعبير عن معنى واحد.

جـ- هذا الوزن (اتفاعل) له نظائر في اللغات السامية.

والذي يجب أن ينتبه إليه أن الهمزة في (ادّراك) هي همزة وصل، وهمزة الوصل يتوصل بها إلى النطق بالساكن في أول الفعل مثل اذهب، انتصر، اجتمع، استهدى، ومعنى ذلك أن همزة الوصل جيء بها في الفعل لعِلّة صوتية ولو كانت الهمزة همزة قطع لكان له وجه في افتراضية. هذا **أولاً**.

وثانياً: وجود الوزن في اللغات السامية لا يعني وجوده في العربية فقد تتشابه بعض الأوزان مثل وزن (فعل) في العربية وهو نفسه في العبرانية، وقد تختلف

---

(١) هل في العربية وزن (اتفاعل وانفعل)، (صـ ١٤٥ - ١٥٨)، مجلة دراسات م ١١ كعدد ٤ سنة ١٩٨٤. عمان، الجامعة الأردنية.

بعض الأوزان مثل: اتفأفعل، اتفعلعل في السريانية، وهفعيل، مفعال، هتفعل في العبرية[١]، ولا علاقة بين أوزان العربية وأوزان العبرية والسريانية وغيرها.

و(تفاعل) جاء على صورة واحدة في كتب النحو والصرف هي:

(تفاعل) مطاوع (فاعل) نحو: باعدته فتباعد، وتباعد لازم هنا وقد يكون تفاعل متعدياً نحو: ناولته الشيء فتناوله، و (تفاعل) يطاوع (فاعل) غالباً[٢]، ولهذا رأى مجمع اللغة العربية في القاهرة قياسية تفاعل مطاوعاً لفاعل، إذا أريد به وصف مفعوله بأصل مصدره مثل: باعدته بمعنى صيرته بعيداً[٣].

وقد يطاوع (تفاعل) صيغاً أخرى جاءت في بعض كتب اللغة لم تذكرها كتب النحو والصرف منها:

أ- (فعَل)[٤] نحو: صففت القوم فتصافوا[٥]، وضمه فانضم وتضام[٦]، نثره فتناثر[٧]، ساق الابل فتساوقت[٨].

---

(١) تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي، (١/ ١٠٩)، ط٤، ١٩٧٤، دار الكتاب العربي، بيروت.

(٢) شرح الملوكي لابن يعيش، (صـ ٧٧)، والمفصل للزمخشري، (صـ ٢٨٠)، وشرح المفصل لابن يعيش، (٧ / ١٥٩)، والتسهيل لابن مالك، (١٩٩)، ونزهة الطرف لابن هشام، (صـ ١١٢)، وشفاء العليل للسلسيلي، (٢/ ٨٤٩).

(٣) مجموعة القرارات أو مجلة المجمع، (١ / ٤١)، والزوائد في الصيغ للخويسكي، (٧٧)، أوزان الفعل، هاشم طه شلاش، (صـ ٢١٩).

(٤) المطاوعة سليمان الوهيبي، (صـ ٥٢٩).

(٥) اللسان، (٩/ ١٩٤)، (صفف).

(٦) السابق، (١٢/ ٣٥٨)، (ضمم).

(٧) نفسه، (٥/ ١٩١)، (نثر).

(٨) نفسه (١٠/ ١٦٦)، (سوق).

ب- (فعّل)[١] نحو: نثره فتناثر، لاءمه فتلاءم[٢].

جـ- (أفعل) نحو: ألاءمه فتلاءم[٣].

ومطاوعة (تفاعل) لفعل وفعل وأفعل فيه رد على القائلين أن تفاعل تقتصر على مطاوعة (فاعل)[٤].

الوزن العاشر: (استفعل):

ويأتي مطاوعاً لـ (أفعل) نحو: أحكمته فاستحكم، وأقمته فاستقام، وأرحته فاستراح[٥]، ولا يأتي إلا لازماً إن كان للمطاوعة.

ويمكن أن يطاوع (استفعل) أوزاناً أخرى وقفت عليها في بعض كتب اللغة منها:

١- (فَعَل)[٦] الثلاثي المجرد، نحو: بشرته فاستبشر[٧]، وَسَقَه فاتسق، واستوسق[٨].

٢- (فَعّل) مصفف العين نحو: وسعت البيت فاستوسع[٩].

٣- (استفعل) أي: فعلا من لفظه نحو: استنفرت الوحش فاستنفر[١٠].

---

(١) أوزان الفعل، هاشم طه شلاش، (صـ ١٦١).

(٢) اللسان، (١٢/ ٥٣١)، القاموس المحيط، (صـ ١٤٩٢)، (لأم).

(٣) نفسه، (٢/ ٧٣١) القاموس المحيط، (صـ ١٤٩٢)، (لأم).

(٤) الواضح في الصرف، محمد خير الحلواني، (صـ٦٨)، والصرف، حاتم الضامن، (صـ ٥٩).

(٥) نزهة الطرف لابن هشام، (صـ ١١٣)، وارتشاف الضرب لأبي حيان، (١/ ٨٧)، همع الهوامع للسيوطي (٦/ ٢٩)، وشفاء العليل للسلسيلي، (٢/ ٨٥٠).

(٦) أشار إليه هاشم طه شلاش في كتابه (أوزان الفعل)، (صـ ١٦١).

(٧) اللسان (٤/ ٦١)، مادة (بشر).

(٨) السابق، (١٠/ ٣٨٠) مادة (وسق).

(٩) نفسه، (٨/ ٣٩٣)، مادة (وسع).

(١٠) نفسه، (٥/ ٢٢٤)، والقاموس المحيط (صـ ٦٢٥)، مادة (نفر).

الوزن الحادي عشر: (افعوعل):

وهو يطاوع (فعل) الثلاثي المجرد نحو: ثنيته فاثنوني[١]، وافعوعل لازم، وقد يتعدى ومنه قول حُميد بن ثور الهلالي:

فلما أتى عامان بعد انفصاله ... عن الضرع واحلولى دماثاً يرودها[٢]

ويؤيده ما جاء في أساس البلاغة[٣]: حلا الشيء واحلولى واستحلاه واحلولاه، وكذلك ما جاء في اللسان:

فلو كنت تعطي حين تسأل سامحت ... لك النفس واحلولاك كلُّ خليلِ[٤]

وقد يطاوع (افعوعل) وزناً آخر ورد في بعض كتب اللغة وهو:

(افعوعل) يطاوع (أفعل) نحو أفعمت البيت برائحة العود فافعوعم[٥]، وأخضله فاخضوضل[٦].

ويلاحظ أن أمثلة هذا الوزن قليلة جداً كما وقفت عليها في بعض كتب اللغة، وقد تشير إلى أن استعمال افعوعل للمطاوعة قليل، وكأنه لا يستعمل إلا إذا أريد به المبالغة وتقوية المعنى.

---

(١) التسهيل لابن مالك، (صـ ٢٠٠)، وشفاء العليل للسلسيلي، (٢/ ٨٥٠).

(٢) ديوانه، تحقيق عبد العزيز الميمني، (صـ ٧٣)، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، سنة ١٩٥١، طبعة ١٩٦٥، الدار القومية للطباعة بالقاهرة، البيت في وصف حوار ناقة، ودماث جمع دمث: وهو السهل من الأرض، واستحلى: استمرأها، يرودها، يجيء فيها ويذهب، وانظر الكتاب لسيبويه، (٤/ ٧٧)، وشرح المفصل لابن يعيش، (٧/ ١٦٣).

(٣) للزمخشري، (صـ ٩٤).

(٤) اللسان، (١٤/ ١٩٢)، مادة (حلا)، ولم أهتد لقائله.

(٥) العين للخليل، (٢/ ١٦٤)، وتهذيب اللغة للأزهري، (٣/ ٢٠)، والمحكم، (١/ ١٤٦)، مادة (فعم).

(٦) الصحاح، (٤/ ١٦٨٥)، واللسان، (١١/ ٢٠٨)، مادة (خضل).

الوزن الثاني عشر: (تفعلل)

وهو رباعي مزيد بالتاء من (فعلل)، وقد ذكره سيبويه بقوله: «ونظير ذلك - أي نظير فعلته فانفعل - في بنات الأربعة على مثال تفعلل نحو: دحرجته فتدحرج، وقلقلته»[١]؛ لأنه في معنى الانفعال[٢]، ويأتي للمطاوعة غالباً[٣].

والحاجة إلى استعمال (تفعلل) وما يضارعه شديدة، إذ لا يوجد ما يغني عنه من مادة اللغة العربية؛ لأنه المطاوع الوحيد لكل رباعي الأصول[٤]، وعليه فقد رأى مجمع اللغة العربية في القاهرة أن (فعلل) وما ألحق به قياس المطاوعة فيه على (تفعلل)[٥].

أي يتبعه في هذا الحكم ما ألحق بالرباعي إن كان متعدياً، ومعنى الإلحاق أن تزيد حرفاً أو حرفين أو ثلاثة على أصول الكلمة زيادة غير مطردة في إفادة معنى ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات كل واحد في مثل مكانه في الملحق به وفي تصاريفها، وإنما ألحقت بالرباعي المجرد ومزيده تكثيراً للكلمة وتوسعاً في اللغة، قال ابن جني: «العلم أن الإلحاق إنما هو زيادة في الكلمة تبلغ بها زنة الملحق به لضرب من التوسع في اللغة

---

(١) الكتاب، (٤/ ٦٦).

(٢) المقتضب للمبرد، (١/ ٢٢٤).

(٣) المصنف لابن جني، (١/ ٩٣)، التبصرة والتذكرة للصيمري، (٢/ ٧٥٣)، المفصل للزمخشري (صـ ٢٨٩)، وشرح الشافية للرضي، (١/ ١١٣).

(٤) كاللغة السريانية فإن كثيراً من الأفعال الرباعية لا توجد إلا في صيغة المطاوعة، انظر السريانية نحوها وصرفها، زكية محمد رشدي (صـ ١٤١).

(٥) مجموع القرارات أو مجلة المجمع اللغوي، (١/ ٤٠)، والصرف القياسي، غريب عبد المجيد نافع، (١/ ٤٠٢).

فذوات الثلاثة يبلغ الأربعة والخمسة»[١]، أو قد يحتاج إليه في شعر أو سجع كما ذكر الرضي[٢]، وليس معنى ذلك زيادة الإلحاق لا تكون لمعنى أصلاً، فمعنى (حوقل) مثلاً مخالف لمعنى (حقل)، ومعنى شملل مخالف لمعنى شمل.

ويلاحظ أن الملحق بـ (دحرج) منه ما يكون حرف الإلحاق قبل الفاء أو قبل العين أو قبل اللام أو بعده[٣]، وسأذكر هذه الأوزان حسب ورود حرف الإلحاق فيها:

أولاً: حرف الإلحاق قبل الفاء[٤]:

١- هفعل: نحو: هلقمته فتهلقم (ابتلع).

٢- نفعل: نحو: نرجس الدواء فتنرجس (أي وضع فيه النرجس).

ثانياً: حرف الإلحاق قبل العين[٥]:

١- فيعل: نحو: بيطر الدابة فتبيطرت.

٢- فوعل: نحو كوثره فتكوثر.

٣- فاعل: نحو: تابل القِدْر ـ بمعنى تبلها ـ فتتابلت.

٤- فهعل: نحو: دهبل اللقمة فتدهبلت (كبرت).

ثالثاً: حرف الإلحاق قبل اللام[٦]:

---

(١) المصنف، (١/ ٣٤).

(٢) شرح الشافية، (١/ ٥٢).

(٣) انظر أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، عصام نور الدين، (صـ ١٣٧)، ط٢، سنة ١٩٨١، المؤسسة الجامعية، بيروت.

(٤) الممتع في التصريف لابن عصفور، (١/ ١٦٧)، والمزهر للسيوطي، (٢/ ٤٠).

(٥) الكتاب لسيبويه، (٤/ ٢٨٦)، والممتع في التصريف لابن عصفور، (١/ ١٦٧)، وشرح الشافية للرضي (١/ ٥٥).

(٦) الكتاب لسيبويه، (٤/ ٢٨٦)، المزهر للسيوطي، (٢/ ٤١).

١- فعهل: نحو: غلهصه (قطعه) فتغلهص.

٢- فعنل: نحو: قلنسته (ألبسته القلنسوة) فتقلنس.

٣- فعيل: نحو: شَرْيَفَ الزرع (قطعه) فتشريف.

٤- فعمل: نحو: قصمل الشيء (قطعه) فتقصمل.

٥- فعول: نحو: سرولته، ولم يخرج من هذه الصيغة إلا الفعل (تَرَهْوَكَ) في مشيته إذا ماج[1].

رابعاً: حرف الإلحاق بعد اللام[2]:

١- فعلل: نحو: جلببته فتجلبب.

٢- فعلى: نحو: قلسيته فتقلسى.

٣- فعلس: نحو: خلبس الشيء (خلطه) فتخلبس.

٤- فعلم: نحو: قرصم الشيء (كسره) فتقرصم.

٥- فعلن: نحو: فرصن الشيء (قطعه) فتفرصن.

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، (٢/ ٢١)، انظر شرح ألفية ابن معطي، شرحها عبد العزيز بن جمعة الموصلي، تحقيق على موسى الشوملي، (١/ ٦٧٦)، ط١، ١٩٨٥، مكتبة الخريجي، الرياض، المملكة العربية السعودية.

(٢) الكتاب لسيبويه، (٤/ ٢٨٦)، والمصنف لابن جني (١/ ٤٢)، وشرح الشافية (١/ ٥٥) ومناهل الرجال ومراضع الأطفال بلبان لامية الأفعال «شرح لامية الأفعال لابن مالك»، شرحها محمد أمين ابن عبد الله الهروي، (صـ ٨٢) ط١، ١٩٨٥، دار الفكر، بيروت.

الوزن الثالث عشر: (افعللّ):

وهو وزن رباعي مزيد بحرفين يطاوع الرباعي المجرد (فعلل) نحو: قشعرته فاقشعر، وطمأنته فاطمأن، وهو بناء مقتضب[1].

«وقيل: ملحق باحرنجم (أي: بافعنلل) وأصله اقشعرر، واشمأزز بسكوت العين والهمزة فكرهوا اجتماع مثلين متحركين فأسكنوا الأول ونقلوا حركته إلى قلبه ثم أدغموا أحد المثلين في الآخر ...

واعترضوا بأن حكم الملحق أن لا يدغم لئلا تفوت الموازنة، ولهذا وجب الفك في اقعنسس، والاستناد إلى اتحاد المصدرين ممنوع»[2].

وهو قياسي لمطاوعة (فعلل) الرباعي المجرد كما مر.

الوزن الرابع عشر: (افعنلل):

وهو وزن رباعي مزيد بحرفين أيضاً نحو: حرجمت الإبل فاحرنجمت (اجتمعت)، وقولهم: «بناء احرنجم بناء مطاوع فهي في الرباعي كانفعل في الثلاثي لذلك لا يتعدى»[3]، أي: لازم. قال ابن مالك: «افعنلل لمطاوعة فعلل تحقيقاً أو تقديراً»[4].

---

(١) المنصف لابن جني، (١/ ٩٠)، ارتشاف الضرب لأبي حيان، (١/ ٨٨)، المزهر للسيوطي، (٢/ ٤١)، والمقتضب في الأبنية هو المصوغ على مثال غير مسبوق بآخر هو له أصل أو كالأصل مع خلوه من حرف مزيد لمعنى أو للإلحاق، انظر شرح التسهيل لابن مالك، تحقق عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، (٣/ ٤٦١)، ط١، ١٩٩٠، دار هجر، القاهرة.

(٢) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، (١/ ٣١١)، دار الفكر بيروت.

(٣) شرح الملوكي لابن يعيش، (صـ ٨٩)، شرح المفصل له، (٧/ ١٦٢)، ومناهل الرجال، محمد أمين الهروي، (صـ ٨٢).

(٤) التسهيل، (صـ ٢٠١).

قال السلسيلي: «تحقيقاً مثل حرجمت الإبل فاحرنجمت، وتقديراً نحو، تبختر وابرنشق (تبسط فرحا) وبختر وبرشق مهملان»[١].

وألحق بـ (افعنلل) في الثلاثي اقعنسس واسحنكك حيث الحرفان الأخيران من جنس واحد، وعد ابن دريد أكثر من عشرين لفظاً على هذا الوزن[٢]، نحو: اقعنسس (تقاعس)، اسحنكك (اشتد سواده).

وأشهر ما ورد في اللغة على هذا الوزن قول أبي علقمة النحوي: «ما لكم تكأكأتم على تكأكؤكم على ذي جنة، افرنقعوا عنّي»[٣]، أي تفرقوا عني، ومن ذلك أيضاً قولهم: ثعجرت الدم فاثعنجر أي صبه فانصب[٤].

وقد يدغم نون (افعنلل) إذا جاء بعده ميم نحو: اجرنمز (اجتمع) واجرمز، واخرنمص (سكت) واخرمص، وذهب هاشم طه شلاش أن اجرمز واخرمس هي على وزن (افعلّل)[٥].

وفي قوله نظر؛ لأن بعض اللغويين كالأزهري[٦]، وابن منظور[٧] ذكروا الفعل اجرنمز وغيره من الإشارة إلى الإدغام الذي حصل فيه، وهو لا يكون إلا على افعنلل.

.....

---

(١) شفاء العليل في شرح التسهيل للسلسيلي، (٢/ ٨٥١).

(٢) جمهرة اللغة، (٣/ ٢٩٩ - ٤٠١).

(٣) معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تحقيق أحمد الرفاعي، (١٢/ ٢٠٨)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، وأورده السيوطي منسوباً إلى أبي علقمة النحوي، انظر بغية الوعاة، (٢/ ١٤٠).

(٤) اللسان، (٢/ ٣٠٣)، (ثعجر).

(٥) أوزان الفعل ومعانيها، (صـ ١١٤).

(٦) تهذيب اللغة، (١١/ ٢٤٦)، (جرمز).

(٧) اللسان، (٦/ ٦٤)، (جرمز).

الوزن الخامس عشر: (افعنلى):

وهو ملحق بالرباعي أيضاً إذ الألف المقصورة في آخره للإلحاق نحو: سلقيته (طرحته) فاسلنقى[١]، ومنه الحديث (إن السقط ليظل محبنطياً[٢] على باب الجنة)[٣].

ويلاحظ أن الأفعال التي جاءت على صيغتي افعنلل وافعنلى قليلة جداً في اللغة، ولعل السبب في ذلك يعود إلى ثقل هاتين الصيغتين.



(١) شرح الشافية، للرضي، (١/ ٦٨).

(٢) المحبنطي: المتغضب المستبطيء.

(٣) الحديث ذكره ابن دريد في جمهرة اللغة، (٣/ ٤٠٠)، ولم أقف عليه في كتب الحديث المعتمدة، وقال ابن حبان البستي لا أصل له، انظر كتابه المجروحين والضعفاء تحقيق محمود إبراهيم زايد، (٢/ ١١١)، طبعة، ١٩٧٥، دار الوعي، حلب، سورية.

المبحث الثاني:

تفسير تعدد صيغ المطاوعة وتعدد المعاني للبناء

المتأمل في أبنية المطاوعة يجد أنها جاءت على معظم أوزان الفعل مثل: فعل، وأفعل، وفعل وتفعل وافعل وتفعلل وافعنلل، وفي الوقت نفسه يجد أن الفعل المطاوع الواحد قد طاوع أبنية متعددة، فتفاعل مثلاً يطاوع فعل وفعل وأفعل وفاعل، ولعل تعدد المعاني للبناء الواحد أو تعدد الأبنية لمعنى المطاوعة يعود إلى أمور هي:

١- **اختلاف اللهجات:** ومنه فعلت وأفعلت بمعنى نحو: جد فلان وأجد، وأضاء القمر وضاء، وأوحى ووحى[١]، وقد اهتم النحويون وعلماء اللغة بباب (فعلت وأفعلت) فمنهم من أفرد له كتاباً كما فعل أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥هـ) وأبو إسحاق إبراهيم الزجاج (ت ٣١١هـ)، وأبو منصور الجواليقي (ت ٥٤٠ هـ)، ومنهم من أفرد له باباً في كتابه كما فعل سيبويه[٢]، وابن قتيبة[٣]، قال سيبويه: «وقد يجيء فعلت وأفعلت المعنى واحد إلا أن اللغتين اختلفتا»[٤]، ومن ذلك قول اللحياني: «يقال أجبرت فلاناً على كذا ... وهو كلام عامة العرب: أي أكرهته عليه، وتميم تقول: جبرته على الأمر»[٥]، قال الأزهري: وهي لغة معروفة

---

(١) أدب الكاتب، (صـ ٤٣٣).

(٢) الكتاب، (٤/ ٦١).

(٣) أدب الكاتب (صـ ٤٣٣).

(٤) الأصول في النحو لابن السراج، (٣/ ١١٨).

(٥) تهذيب اللغة، الأزهري، (١١/ ٦٠).

(يعني جبر) وكثير من الحجازيين يقولونها، وكان الشافعي يقول جبره السلطان بغير ألف حجازي فصيح»[1].

وقال ابن منظور: «وأهل الحجاز يقولون فتنته المرأة إذا ولهته وأحبها، وأهل نجد يقولون أفتنته»[2]. قال أبو حاتم السجستاني: «وسمعت أبا زيد[3] يقول: أهل نجد يقولون: أكننت اللؤلؤ والجارية فهي مكنّة، وكننت الحديث كل صواب»[4].

وقال أبو حاتم: «ونزفت العبرة، وتميم تقول: أنزفت العبرة فهي منزفة»[5]، وإلى هذا ذهب ابن درستويه يقول: «لا يكون فعل وأفعل بمعنى واحد كما لم يكونا على بناء واحد إلا أن يجيء في لغتين مختلفتين»[6].

٢- **الاشتقاق:** يمكن أن يشق من جذر الفعل صيغ عدة بمعنى واحد؛ لأن العربية لغة اشتقاقية نحو: خبرته وأخبرته وكثرت الشيء وأكثرته. قال سيبويه: «ويجيء فعلته وأفعلته بمعنى واحد نحو: خبرته وأخبرته»[7]، وقال ابن قتيبة: «وقد تأتي فاعلت وفعلت بمعنى قالوا: ضعفت وضاعفت، وبعدت وباعدت، ونعمت وناعمت»[8].

---

(١) السابق (١١/ ٦٠).

(٢) اللسان العرب، (١٣/ ٣١٧)، (فتن).

(٣) هو سعيد بن أوس الأنصاري، روى عن المفضل الضبي، وله كتاب النوادر، والإبل والشاة، توفي سنة ٢١٥هـ، انظر الفهرست لابن النديم (صـ ٧٨)، ومعجم الأدباء للحموي، (١/ ٥٩، ٢٢٨).

(٤) كتاب فعلت وأفعلت، تحقيق خليل إبراهيم العطية، (صـ ٨٨)، طبعة ١٩٧٩، طبعته جامعة البصرة، العراق.

(٥) كتاب فعلت وأفعلت لأبي حاتم السجستاني، (صـ ١٠٤).

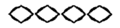
(٦) تصحيح الفصيح، (١/ ١٦٥ - ١٦٦).

(٧) الكتاب، (٤/ ٦٢)، الأصول في النحو لابن السراج، (٣/ ١١٦ - ١١٧).

(٨) أدب الكاتب، (صـ ٤٩٣).

٣- **التوسع في المعنى**: وهي حاجة الناس إلى التعبير عن المعاني الجديدة وهي التي دفعتهم لإيجاد مثل هذه الأبنية والمعاني، من ذلك: تعدد صيغ المطاوعة، إذا أتاحت للمتكلم أن يستعمل وزناً مطاوعاً لفعل ما لم يكن يأتي الفعل المطاوع منه على صيغ معينة فالأفعال: قام، يقظ، يبس مثلاً، لم يأت الفعل المطاوع على انفعل أو افتعل، وإنما جاءت على صيغ أخرى هي فعل واستفعل فقالوا: أقمته فقام أو فاستقام، وأيقظته فاستيقظ، وأيبسته فيبس، فتعدد الأبنية سهلت على المتكلم استعمال المطاوعة في أغلب الأفعال ولبّت حاجته.

٤- **عمر البناء**: ذكر محمد طاهر الحمصي، أن لعمر البناء أثراً في تنوع دلالته فكلما طال استعمال البناء أضيف إليه دلالات جديدة ... وعلى هذا الأساس ربما كان التميز بين هذه الأبنية من حيث أعمارها أمراً ممكناً استناداً إلى تعدد دلالاتها ... ومثل هذه الأبنية افعل وافعال وافعوعل تحمل دلالة واحدة غالباً هي المبالغة والتوكيد[1]، وتفسيرها تاريخياً «بأن الفترة التي عاشتها قبل أن تحدد دلالاتها بالتدوين في بطون الكتب كانت قصيرة ولم تسمح للسان العربي أن يطور فيها ويوسع في دلالاتها كما فعل في أخواتها»[2].



(١) نظرة في أبنية الأفعال، مجلة جامعة البعث، (صـ ١٣٨)، العدد الثاني تموز، ١٩٨٥، سوريا.
(٢) السابق، (صـ ١٣٨).

المبحث الثالث: دلالاتها إفراداً وتركيباً

أولاً: دلالاتها إفراداً:

أفعال المطاوعة ذات أهمية كبيرة في العربية فهي تدل على الإيجاز، وذلك يظهر في التعدية والمشاركة والمطاوعة، فالفعل المجرد مثلاً (فرح) بنقله إلى (افراح) يصبح متعدياً ويعبر عن معنى جديد فكأنك قلت: جعلته يفرح، وكذلك (كسر) بنقله إلى (تكسر) أو (انكسر) يصير لازماً ويعبر عن معنى جديد يتسم بالإيجاز إذ معنى تكسر أو انكسر أي: صار مكسوراً، وهذا إيجاز تتسم به العربية في كثير من مفرداتها وأساليبها. إضافة إلى ذلك فإن بناء المطاوعة يحمل دلالات أخر منها المبالغة والصيرورة والنسبة وغيرها كما سيأتي:

ثانياً: دلالاتها تركيباً:

وأما دلالات أفعال المطاوعة من خلال التركيب فهي كثيرة، ومن هذه الدلالات التي أمكن استقراؤها ما يأتي:

١- الفعل الأول يكون عادة مجرداً في البنية الصرفية؛ لأنه يمثل الأصل والأصل يكون على صورته المجردة، في حين يكون الفعل المطاوع مزيداً، لأنه مشتق من الجذر الثلاثي المشترك بين الفعلين كما في كسرته فانكسر وتكسر، وقد يكون الأول مزيداً والثاني مجرداً نحو: استنطقته فنطق.

٢- الفعل الأول يكون متعدياً لمفعول فهو يمثل عنصراً مؤثراً فاعلاً، لذلك طلب عنصراً يؤثر فيه، أما فعل المطاوعة فهو لازم غالباً، لأن فاعله انطاع لفعل آخر، فإن كان الفعل المطاوع متعدياً لمفعولين تعدى الفعل المطاوع إلى واحد

نحو: علمته الحاسب فتعلمه، وإن كان متعدياً لواحد أصبح المطاوع لازماً نحو: حطمته فتحطم، وزعم ابن بري[1] «أن الفعل ومطاوعه قد يتفقان في التعدي لاثنين نحو: استخبرته الخبر فأخبرني الخبر واستفهمت الحديث فأفهمني الحديث .. وفي التعدي لواحد نحو: استفتيته فأفتاني..»[2].

والصواب ما ذكره ابن هشام من أن هذا ليس من باب المطاوعة، بل من باب الطلب والإجابة[3]؛ لأن معنى الكلام: طلبت منه أن يخبرني فأخبرني، وطلبت منه الفتيا فأفتاني وليس فيه التأثر والتأثير اللذان هما أساس المطاوعة.

٣- يشترك الفعل المطاوع والمطاوع في الجذر اللغوي ويختلفان في البنية الصرفية غالباً وينتج عن الاشتراك في الجذر اشتراك في المعنى ففي قولنا: «نصحته فانتصح» المعنى المشترك النصيحة، كما ينتج عن اختلاف البنية الصرفية اختلاف في المعنى الجزئي، كما في قولنا: وسعت البيت فاستوسع، فإن (استوسع) أعطى زيادة في المعنى لزيادة البنية الصرفية.

٤- ويختلف فاعل الفعلين فالأول مؤثر والثاني متأثر؛ لذلك حين قال الزمخشري: «قرب صدقة وتقرب بها، وتقرب بها مطاوع قرب صدقة»[4] رده أبو حيان قائلاً: «ليس تقرب مطاوع قرب صدقة لاتحاد فاعل الفعلين»[5].

---

(١) هو عبد الله بن بري بن عبد الجبار بن بري، ولد بمصر ونشأ فيها، وقرأ العربية على مشايخ زمانه، ومن آثاره: مقدمة سماها اللباب، وحاشية على كتاب الصحاح سميت بالتنبيه والإيضاح عما وقع في كتاب الصحاح، توفي سنة ٥٨٢، انظر إنباه الرواة للقفطي (٤/ ١١١)، ومعجم الأدباء للحموي، (١٢/ ٥٦).

(٢) مغني اللبيب، ابن هشام (صـ ٦٧٥).

(٣) السابق (صـ ٦٧٥).

(٤) الكشاف، (١/ ٣٦٣).

(٥) البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، (٣/ ٤٦١)، ط١، ١٩٩٣، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥- بين الفعل الأول والمطاوع علاقة منطقية هي علاقة السببية، «فالمطاوع هو الواقع مسبباً عن سبب اقتضاه نحو: كسرته فانكسر»[١]، وأعطيته فأخذ، لذا اقترن الفعل المطاوع بالفاء العاطفة الدالة على السببية، وقيل: «إن أصل التعليل لإثبات أثر الثلاثي المشتق»[٢]، واختلف في المعطوف بغير الفاء فذهب ابن جني إلى عدم جوازه، فيقول: «وهذا موضع الفاء لا الواو، ألا ترى أنك إنما تقول: جذبته فانجذب، ولا تقول: وانجذب، إذ جعلت الثاني مسبباً عن الأول»[٣]، وذهب الزركشي إلى جوازه حيث يقول: «وهو لا يكون في الغالب إلا بالفاء»[٤].

٦- ومن دلالته تركيباً: الإيجاز فقد يقتضي المعنى في اللغات الأخرى كلمتين أو أكثر وهو في العربية تضمه كلمة واحدة فقولنا: انقطع الحبل أي: صار الحبل مقطوعاً.

٧- دلالته زمنياً: الفعل المطاوع يدل على المضي إذا اقترن مع الفعل الأول نحو: علمته فتعلم أي: وقع التعليم في الزمن الماضي، ومعظم صور المطاوعة التي وردت في كتب اللغة على هذه الشاكلة، أما إذا جاء الفعل المطاوع وحده في الجملة نحو: انكسر الإناء وانشقت السماء، فدلالته الزمنية يحددها السياق كأي فعل آخر.

٨- ومن دلالاتها الاستغناء عن أحد الفعلين في التركيب:

---

(١) بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية، (١/ ٥٨)، مكتبة الرياض الحديثة، المملكة العربية السعودية.

(٢) الإبهاج في شرح المنهاج للسبكي، علي بن عبد الكافي وولده تاج الدين عبد الوهاب، (١/ ١٩٩)، ط١، ١٩٨٤، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٣) الخصائص، (٣/ ٢٥٤).

(٤) البرهان في علوم القرآن، (١/ ١٤١).

أ- الاستغناء عن الفعل المطاوع: قد يستغني عن الفعل المطاوع بفعل آخر يختلف، عن الأول صرفياً إذ كان في معناه؛ لأنه لم يتكلم بالمطاوع، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله: «وربما استغني عن الفعل في هذا الباب، فلم يستعمل، وذلك قولهم: طردته فذهب..»(١)؛ لأنهم لم يقولوا انطرد ولا اطرد. وقال السيوطي: «وقد يستغني بمطاوع بعض الأفعال عن مطاوع بعض نحوَ: أنخته فبرك»(٢).

وليس لهذه الظاهرة غير إيثار الخفة، فإن العرب وجدوا ذهب وأخذ وبرك أيسر عليهم من الأفعال القياسية التي تؤدي المعنى نفسه فاستغنوا بها عنها(٣).

ب- الاستغناء عن الفعل المطاوع: وقد يستغنى عن الفعل المطاوع فلا يذكر ولهذا قال ابن الحاجب: «وقد يتكلم بالمطاوع وإن لم يكن معه مطاوَع له كقولك، انكسر الإناء، ولا يلزم ذكر ما هو مطاوع له معه، وإنما يلزم أن يكون له فعل متعد المطاوع أثره»(٤).

٩- ومن دلالة أفعال المطاوعة أنها تفيد وقوع الحدث وتحققه وزوال الشك، فلو قيل مثلاً: كسرت الزجاج وعلمته الحاسب لشك أحصل الكسر والتعليم أم لا؟، فإذا قيل انكسر الزجاج وتعلم الحساب أفاد وقوع الكسر والتعلم وتحققه وزوال الشك لدى السامع، وأنها تفيد التوكيد، فقولنا: كسرته وعلمته تعني أن الكسر والتعليم قد وقع عند المتكلم، وأما قولنا: انكسر وتعلم فقد أفادت توكيداً للفعل الأول كما أكد الفعل بالمصدر في قولنا: مشيت مشياً وقتلت قتلاً، وكما أكدت الجملة بالقسم في قولنا: والله لتفعلن الخير.

---

(١) الكتاب، (٤/ ٦٦)، والأصول لابن السراج، (٣/ ١٢٦).

(٢) الأشباه والنظائر، (١/ ٧٩).

(٣) الواضح في الصرف، محمد خير الحلواني (صـ ٧٢).

(٤) الإيضاح في شرح المفصل، (٢/ ١٢٠).

١٠- ولبعض أوزان المطاوعة معانٍ أخر تسمى بالدلالة الصرفية، ومن تلك الأوزان.

أ- افتعل: ويعطي معنى المبالغة، قال ابن عرفة[١]: «إن اقترب أخص من قرب، فإنه يدل على المبالغة في القرب، قلت ـ والقول للزبيدي ـ: ولعل وجهه أن افتعل يدل على اعتمال ومشقة في تحصيل الفعل فهو أخص مما يدل على القرب بلا قيد»[٢].

ب- تفعل: وهو يفيد التكثير[٣]، نحو: تهشم وتكسر وتحطم.

جـ- افعل: وهو يختلف في دلالته عن (افعال) «فاصفر وأحمر ونظائرهما في اللون الخالص الذي قد تمكن واستقر واستمر، فأما إذا كان اللون عرضاً لسبب يزول، ومعنى يحول، فيقال فيه: اصفار واحمار ليفرق بين اللون لثابت والمتلون العارض»[٤] وقال السهيلي (ت ٥٨١ هـ): «والقياس يقتضي صحة ذلك؛ لأن الألف لم تزد في أضعاف الكلمة إلا لدخول معنى زائد بين أضعاف معناه»[٥].

د- تفاعل: وقد يخرج (تفاعل) إلى دلالة أخرى مع المطاوعة هي التدرج مثل قولنا: ساقطته، وقربته فتقارب، فالسقوط والتقارب قد حصلا تدريجياً.

هـ- استفعل: تفيد معنى المبالغة كقولنا: وسعت البيت فاستوسع، فالفعل (استوسع) طاوع وسع وزاد في المعنى.

---

(١) هو محمد بن محمد بن عرفة التونسي المالكي، برع في الأصول والقراءات، ومن آثاره: المبسوط في الفقه المالكي، توفي سنة ٨٠٣ هـ ـ انظر بغية الوعاة للسيوطي، (١/ ٢٢٩)، ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، (١١/٢٨٥).

(٢) تاج العروس للزبيدي، (٤/ ١٣)، مادة (قرب).

(٣) الخصائص لا بن جني، (١/ ٢٢٣)، وشرح الشافية للرضي، (١/ ١٠٤).

(٤) درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، (صـ ٣٣).

(٥) نتائج الفكر، تحقيق محمد إبراهيم المبناء، (صـ ٣٢٦)، دار الرياض للنشر، المملكة العربية السعودية.

ز- افعوعل وهو يفيد المبالغة والصيرورة[١]، ومن سنن العرب الزيادة في حروف الفعل مبالغة، يقولون: حلا الشيء فإذا انتهى في الحلاوة قالوا: احلولى[٢]، وفي قولنا: أحليته فاحلولى خرج إلى المطاوعة والمبالغة أيضاً.

ح- انفعل: ذهبت نجاة عبد العظيم الكوفي إلى أن انفعل يمكن أن يخرج إلى دلالة السرعة في الطواعية حيث تقول: «وظني أن هذه الصيغة إنما تسند للفاعل الذي ينفعل للحدث بسرعة وطواعية لحظة البدء فيه، فلا يصح أن نقول: فتحته فانفتح فيما أحكم إغلاقه»[٣].

والذي يبدو لي أن السرعة لم تأت من الصيغة، إنما جاءت من الفاء التي قبلها وهي تفيد التعقيب المباشر، والسرعة في استجابة الفعل لفعل آخر أمر نسبي.

١١- ويمكن أن يحذف الفعل المطاوع إذا دلت عليه قرينة لفظية، من ذلك أن يذكر الفعل المطاوَع ويحذف الفعل المطاوِع ويبقى شيء يدل عليه كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً﴾، والتقدير على مذهب سيبويه[٤] والسيرافي[٥]: أنبتكم فنبتم نباتا، أي: طاوعتم أمر ربكم، وكذلك قولنا: أخرجته خروجاً أي: أخرجته فخرج خروجاً، فحذف الفعل المطاوع وبقى ما يدل عليه هو مصدره (نباتا) و(خروجا).

---

(١) التسهيل لابن مالك، (صـ ٢٠٠).

(٢) الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس، تحقيق السيد أحمد صفر، (صـ ٤٤٥)، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة.

(٣) أبنية الأفعال، (صـ ٦١)، طبعة ١٩٨٩، دار الثقافة للنشر، مصر.

(٤) الكتاب (٤/ ٨١).

(٥) شرح المفصل لابن يعيش، (١/ ١١٢).

الفصل الثالث: استعمالاتها في القرآن الكريم:

لقد مر في الفصل السابق أن صور المطاوعة الواردة في اللغة ثلاث:

أولها: أن يذكر الفعل المطاوع ويأتي بعده الفعل المطاوع مرتبطاً بالفاء العاطفة وهما متحدان في أصل الصيغة نحو: أخرجته فخرج، وباعدته فتباعد.

والثانية: أن يذكر الفعل المطاوع والفعل المطاوع مرتبط بالفاء العاطفة، والفعل الثاني يختلف عن الأول في اللفظ ويوافقه في المعنى، نحو: طردته فذهب، وأعطيته فأخذ.

والثالثة: أن يذكر الفعل المطاوع فقط، نحو: انكسر الإناء، وتدحرجت الكرة، وتكسرت العصا.

ومن خلال استقراء المطاوعة في القرآن الكريم وجدت أن الصورتين الأولى والثانية قد خلا منهما الاستعمال القرآني، وأما الصورة الثالثة فقد استعملت، نحو قوله تعالى: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا﴾ (البقرة: ١٠٢)، وقوله تعالى: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ﴾ (مريم: ٩٠)، وقوله: ﴿وَإِنَّ مِنَ الحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الأَنْهَارُ﴾ (البقرة: ٧٤).

ويظهر لي أن الضابط في استعمال الأفعال للمطاوعة يتعين من خلال أمرين:

أحدهما: من الأفعال نفسها، فهناك أفعال في اللغة لا تقع إلا أن يوقعها غيرها، نحو: انكسر الإناء، هوى النجم، انفلق البحر، تدحرجت الكرة، انفجرت الأرض.

وهذا الضابط يظهر من خلال إشارات بعض أئمة اللغة والنحو إلى بعض أفعال المطاوعة في القرآن الكريم أو في الشواهد النحوية، ومن ذلك.

قول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَأَشْرَقَتِ الأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾ (الزمر: ٦٧): «من شرقت بالضوء تشرق إذا امتلأت به واغتصب، وأشرقها الله»[١]، والأرض غير فاعلة.

وقول ابن عطية، والرازي، وأبي حيان، في قوله تعالى: ﴿يَتَفَيَّأُ ظِلالُهُ عَنِ اليَمِينِ وَالشَّمَائِلِ سُجَّداً﴾ (النحل: ٤٨): «فيأ الله الظل فتفيأ، وتفيأ من باب المطاوعة وهو لازم»[٢].

وقول ابن كثير وشهاب الدين الآلوسي في قوله تعالى: ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ﴾ (النمل: ١٢): «فإذا أدخلها وأخرجها خرجت»[٣] واليد غير فاعلة على وجه الحقيقة.

وكذلك تعليقاتهم على بعض الشواهد اللغوية[٤]، ومنها:

لا خطوتي تتعاطى غير موضعها ... ولا يدي في حميت السكن تندخل

فقد ذهب ابن جني وابن عصفور أن (اندخل) مطاوع أدخله، واليد لا تكون فاعلة كما قال ابن جني، والشاهد:

وكم منزل لولاي طحت كما هوى ... بأجرامه من قلة النيق منهوي

---

(١) الكشاف، (٣/ ٣٥٧).

(٢) المحور الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، تحقيق عبد الله إبراهيم الأنصاري وآخرين، (٨/ ٤٣٢) ط١، ١٩٨٥ مؤسسة دار العلوم، الدوحة قطر والتفسير الكبير للرازي، (٢/ ٤٢)، ط١، ١٩٩٠، دار الكتب العملية بيروت وتفسير البحر المحيط لأبي حيان، (٥/٤٨٠).

(٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير، (٣/ ٣٥٧)، ط٦، ١٩٩٣، دار المعرفة، بيروت، وتفسير روح المعاني للآلوسي، (١٩/ ١٦٧). طبعة ١٩٨٧، دار الفكر، بيروت.

(٤) انظر الشواهد والتعليقات في الفصل الثاني (صـ ٢٤- ٢٥).

فاسم الفاعل (منهوي) مطاوع لـ (أهوى) على رأي ابن عصفور وأبي حيان.

وأما الضابط الثاني فهو في الأفعال التي فيها اختيار وذلك مثل: باعدت زيداً فتباعد، فزيد هو الذي تباعد باختياره غير أنها وقعت بتأثير من غيرها، وقد أشار بعض أئمة اللغة والنحو إلى بعض الأفعال التي تقع ضمن هذا الضابط ومن ذلك:

قول ابن خالويه في قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾ (النساء: ١٢٤): «إنهم إذا أدخلوا دخلوا، فنسب الدخول إليهم ودليله قوله تعالى: ﴿وَمَاتُوا وَهُمْ كَافِرُونَ﴾ (التوبة: ١٢٥)، وإنما الله أماتهم لقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ (النجم: ٤٤)، فنسب الفعل إليهم على هذا سعة ومجازاً»[١].

وقوله أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾ (الأعراف: ٢٥): «فمن قرأ بفتح التاء أراد أن الله إذا أخرجهم يوم القيامة فهم الخارجون»[٢].

وقول الفراء والزجاج والقرطبي وأبي حيان في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا﴾ (البقرة: ١٠٢) والتقدير: يعلمان فيتعلمون[٣].

---

(١) الحجة في القراءات السبع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، (صـ ٣١٦)، ط٤، ١٩٨١، دار الشروق، بيروت، لبنان.

(٢) الحجة في القراءات السبع، (صـ ١٥٤، ٢٨٣).

(٣) معاني القرآن للفراء، (١/ ٦٤)، ط٢، ١٩٨٠، عالم الكتب، بيروت، معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده الشلبي (١/ ٢٥٣)، ط١، ١٩٩٤، دار الحديث، القاهرة، وأحكام القرآن للقرطبي، (٢/ ٣٨)، دار الكتب العلمية، بيروت، والبحر المحيط لأبي حيان (١/ ٥٠٠).

وقول الزجاج والقرطبي والطاهر بن عاشور في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ﴾ (القصص: ٢٠): يأمر بعضهم بعضاً بقتلك[١]، فالائتمار قبول أمر الآمر فهو مطاوع أمره[٢].

وقول الآلوسي في قوله تعالى: ﴿إِذِ انبَعَثَ أَشْقَاهَا﴾ (الشمس: ١٢): «فانبعث مطاوع بعثه بمعنى أرسله»[٣].

وسأذكر مجموعة أفعال وردت على كل وزن من أوزان المطاوعة مكتفياً بما ذكر أئمة اللغة والنحو الذين وقفت على كلامهم في هذا الشأن.

وقد رأيت أن أدرس هذه الأفعال دراسة دلالية نظراً لما للدلالة من أهمية في الدراسات النحوية والصرفية أيضاً، إذ البحث في دلالة الألفاظ عامة ذو أهمية كبيرة؛ لأنه يكتسب تلك الأهمية من صلته بشؤون الحياة، ومن علاقات الأفراد بعضهم ببعض، فكثير من قضايا الأفراد ومعاملاتهم، بله معاهدات الدول، واتفاقياتها تتوقف على تحديد معاني الألفاظ، والبحث في دلالة الألفاظ القرآنية أهم وأعظم، لأنه يترتب على تحديد معاني تلك الألفاظ أحكام الشرعية تفرق بين الحلال والحرام والواجب والمندوب، وما اختلف الأحكام الفقهية إلا لاختلاف دلالات الألفاظ.

ويقصد بالدلالة المعاني الثواني التي خرج إليها اللفظ في سياق النص وما طرأ على اللفظ من تطور، وما تجنيه العلاقة بين اللفظ والمعاني وهذا ما تنبه إليه عبد القاهر الجرجاني حيث يقول: «الكلام على ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيد ـ مثلاً ـ بالخروج

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج، (٤/ ٣٨)، وأحكام القرآن للقرطبي، (٤١/٤).

(٢) تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، (٩٦/٢٠)، طبعة ١٩٨٤، الدار التونسية، تونس.

(٣) تفسير روح المعاني، ٣٠/ ٢٦٠.

فقلت: خرج زيد.. وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل إلى الغرض ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل، ألا ترى أنك إذا قلت: هو كثير الرماد، أو قلت: هي نؤوم الضحى، فإنك في جميع ذلك لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ، ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره، ثم يعقل السامع من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال معنى ثانياً هو غرضك كمعرفتك من (كثير الرماد) أنه مضياف، ومن (نؤوم الضحى) في المرأة أنها مخدومة لها من يكفيها أمرها»[1].

ومعنى عبد القاهر النوع الأول من الكلام (المعنى)، وعرفه بقوله: «المعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه واسطة»[2]، وسمى النوع الثاني من الكلام (معنى المعنى)، وعرفه بقوله: «أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر»[3].

وهذا الذي عناه عبد القاهر بمعنى المعنى هو الدلالة، والعلم الذي يدرس المعنى ودلالة اللفظ وتطوره، وعلاقة اللفظ بالمعنى يسمى علم الدلالة، ويعرفه بعض الباحثين المعاصرين بأنه «العلم الذي يبحث في معاني الألفاظ، وأنواعها وأصوله، والصلة بين اللفظ والمعنى، والتطور الدلالي ومظاهره وأسبابه، والقوانين التي يخضع لها»[4].

---

(١) دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رضوان الداية وفائز الداية، (صـ ١٩٨)، ط١، ١٩٨٣، دار قتيبة، دمشق.

(٢) السابق، (صـ ١٩٩).

(٣) نفسه، (صـ ١٩٩).

(٤) علم اللغة وفقه اللغة تحديد وتوضيح، عبد العزيز مطر، (صـ ٤٥)، طبعة ١٩٨٥، دار قطري بن الفجاءة، قطر.

ويعرفه بعض الباحثين تعريفاً أدق وأشمل بأنه «العلم الذي يدرس بطريقة منهجية مفهوم الكلمات ووسائل تحديد علاقتها، ويدرس تطور الدلالة واتجاهاتها، ويدرس العلاقات الدلالية بين المفردات من ترادف وتضاد وتقابل، كما يدرس الأساليب اللغوية المختلفة كالأمر والنهي والاستفهام وما لها من دلالات، ويدرس التراكيب النحوية والعلاقات بين أجزاء الجملة من فاعلية ومفعولية وسببية، ويدرس السياق وأثره في تحديد الدلالة، وأخيراً يدرس المناهج الدلالية وسماتها»[1].

ودراسة مثل هذه اقتضت مني أن أذكر معاني الفعل في المعاجم اللغوية، ثم معانيه في التركيب أو السياق.

أولاً: ما جاء على وزن (فَعَل):

أ - ما جاء على (فَعَل):

١- بهت:

قال ابن فارس: «الباء والهاء والتاء أصل واحد هو الدهش والحيرة»[2].

وقال الراغب الأصفهاني: «بهت دهش وتحير، وقد بهته»[3].

وقد ورد (بهت) في القرآن مطاوعاً لبهته أو أبهته في موضع واحد بمعنى الحيرة والدهش وانقطاع الحجة وهو قوله: ﴿قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ

(١) رؤية جديدة في مفهوم علم الدلالة، أحمد نصيف الجنابي، مجلة معهد البحوث الدراسات العربية، (صـ ٢١٢)، العدد الثالث عشر، ١٩٨٤، بغداد.

(٢) مقاييس اللغة (١/ ٣٠٧)، (بهت).

(٣) مفردات غريب القرآن (صـ ٦٣) (بهت).

﴿...المَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ المَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ..﴾ (البقرة: ٢٥٨)، فقد قرا أبو رَزين العقيلي وابن السميفع (بهت) بفتح الباء والهاء، وقرأ أبو الجوزاء ويحيى بن يعمر وأبو حيوة (بهت) بفتح الباء وضم الهاء[١] والفعل فيها لازم[٢].

وقد نص على المطاوعة ابن عاشور بقوله: أبهته أو بهته فبهت أي قطع إبراهيم حجة الكافر فانقطعت وتحير أو أعجزه فعجز[٣].

وقال ألكيا الهراسي (ت ٥٢٤ هـ): «وفيه جواز المحاجة في الدين؛ لأنه لا فرق بين الحق والباطل إلا بظهور حجة الحق ودحض الباطل»[٤].

٢- ضلّ:

قال الراغب الأصفهاني: «الضلال: العدول عن الطريق المستقيم، ويضاده الهداية»[٥].

وقد ورد (ضل) مطاوعاً لـ (أضل) وبمعنى الضلال وضياع الأعمال وبطلانها[٦]، ومنه قوله تعالى: ﴿أَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ﴾ (الفرقان: ١٧)،

---

(١) المحتسب في تبيين القراءات الشاذة والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق على النجدي ناصف وآخرين (١/ ١٣٤)، طبعة، ١٩٦٩، القاهرة.

(٢) معالم التنزيل في التفسير والتأويل للبغوي (١/ ٣٦٦)، طبعة ١٩٨٥، دار الفكر، بيروت.

(٣) التحرير والتنوير (٣/ ٣٤).

(٤) أحكام القرآن (٢/ ٢٢٥)، ط١، ١٩٨٣، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٥) المفردات في غريب القرآن، تحقيق محمد سيد كيلاني، (صـ ٢٩٧)، دار المعارف، القاهرة.

(٦) انظر التصاريف «تفسير ما اشتبهت أسماؤه وتصرفت معانيه»، يحيى بن سلام البصري، تحقيق هند شلبي، (صـ ٣٤٥ - ٣٤٧)، طبعة ١٩٧٩، الشركة التونسية، تونس، وإصلاح الوجوه والنظائر للحسين بن محمد الدامغاني. تحقيق عبد العزيز سيد الأهل، (صـ ٢٩٣)، ط٤، ١٩٨٣، دار العلم للملايين، بيروت.

فنص الزمخشري[١] وأبو حيان[٢] والنسفي[٣] على أن ضل مطاوع أضله، كما تقول: أقعدته فقعد.

٣- نفد:

قال ابن فارس: «النون والفاء والدال أصل صحيح يدل على انقطاع شيء وفنائه»[٤].

وقد ورد (نفد) مطاوعاً (لأنفد) بمعنى انتهاء الشيء ونفاده في قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَاداً لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي﴾ (الكهف: ١٠٩)، قال أبو حيان ـ وتبعه الألوسي ـ: «وقرأ السلمي (أن تنفد) بالتشديد على تفعل على المضي، وجاء كذلك عن عاصم وأبي عمرو[٥]، فهو مطاوع من نفد المشدد نحو: كسرته فتكسر، وقراءة الجماعة مطاوع لأنفد»[٦].

وقال محمد الطاهر بن عاشور، هي كناية عن عدم تناهي كلمات الله[٧].

ب - ما جاء على مضارع (فعل):

١- يـخرج:

---

(١) الكشاف، (٣/ ٢٧٠).

(٢) البحر المحيط، (٦/ ٤٤٧).

(٣) مبارك التنزيل وحقائق التأويل، ضبطه إبراهيم محمد رمضان، (٢/ ١١٦٠)، ط١، ١٩٨٩، دار القلم، بيروت.

(٤) مقاييس اللغة، (٥/ ٤٥٨).

(٥) لم أقف على هذه القراءة في كتب القراءات.

(٦) البحر المحيط، (٦/١٦٠)، وروح المعاني للألوسي، (١٦/ ٧٥).

(٧) تفسير التحرير والتنوير، (١٦/ ٥٤).

قال ابن منظور: «الخروج نقيض الدخول، وخرج ... وأخرجه وخرج به»[١].

وقد ورد (خرج) بمعنى الخروج في مواضع عدة في القرآن الكريم كلها بصيغة المضارع منها أسند الخروج إلى اليد كقوله تعالى: ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ﴾ (النمل: ١٢).

قال ابن كثير: «فإذا أدخلها وأخرجها خرجت»[٢].

وقال شهاب الدين الآلوسي: «قيل في الكلام حذف، وأدخل يدك في جيبك تدخل، وأخرجها تخرج»[٣].

وهذه المواضع فيها إظهار لمعجزة من معجزات موسى، ولقدرة الله تعالى ونصره لأنبيائه.

ومنا أفعال أسندت إلى البشر والفعل فيها لله كقوله تعالى: ﴿أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ (الروم: ٢٥)، ﴿وَكَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ (الروم: ١٩)، ﴿وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾ (الأعراف: ٢٥) فقرأ حمزة والكسائي بفتح حروف المضارعة فيها[٤].

قال ابن خالويه: «أراد الله عز وجل إذا أخرجهم يوم القيامة فهم الخارجون»[٥]، والفعل (خرج) هنا فيه إشارة إلى قدرة الله والرد على منكري البعث.

---

(١) لسان العرب، (٢/ ٢٤٩)، (خرج).

(٢) تفسير القرآن العظيم، (٣/ ٣٥٧).

(٣) تفسير روح المعاني، (١٩/ ١٦٧).

(٤) السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، (صـ ٢٧٩)، ط٢، ١٤٠٠هـ، دار المعارف بالقاهرة.

(٥) الحجة في القراءات السبع، (صـ ١٥٤، ٢٨٣).

وقد أسند الفعل إلى البشر ليكون أقرب إلى تصورهم في كيفية الخروج أي: كالخروج المعتاد عندهم في الدنيا.

٢- يدخل:

قال ابن فارس: «الدال والخاء واللام أصل مطرد منقاس، وهو الولوج»[١].

وقال ابن منظور: «والدخول: نقيض الخروج»[٢].

وقد ورد (دخل) فعلا مطاوعاً لـ (أدخل) بمعنى الدخول الذي هو نقيض الخروج في مواضع متعددة وكلها وردت في دخول الجنة أو دخول النار ومن قوله تعالى: ﴿فَأُوْلَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ (غافر: ٤٠)، وقرأ حفص عن عاصم بفتح الياء في الأفعال المضارعة[٣]، وقال ابن خالوية: «ولمن فتح أراد أنهم إذا أدخلوا فنسب الدخول إليهم ودليله قوله تعالى: ﴿وَمَاتُوا وَهُمْ كَافِرُونَ﴾ (التوبة: ١٢٥) إنما الله أماتهم لقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ (النجم: ٤٤) فنسب الفعل إليهم على هذا سعة ومجازاً»[٤].

ودخول الجنة نعمة من نعم الآخرة امتن الله بها على عباده، وفيها ترغيب في الأعمال الصالحة، وأما عن دخول النار فقال الله تعالى: ﴿وَقِيلَ ادْخُلا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ﴾ (التحريم: ١٠)، وهنا (دخل) فيه جزاء لمن ابتعد عن منهج الله، وفيه إشارة إلى عدل الله وإلى إيفاء الله بوعده لعباده في الدنيا.

---

(١) مقاييس اللغة، (٢/ ٣٣٥)، (دخل).

(٢) اللسان، (١١/ ٢٣٩)، (دخل).

(٣) السبعة في القراءات لابن مجاهد، (صـ ٢٣٧).

(٤) الحجة في القراءات، (صـ ١٥٤، ٢٨٣).

ثانياً: ما جاء على (افتعل):

أ - ما جاء على (افتعل):

١- احترقت:

قال الراغب: «أحرقه بكذا فاحترق ... وحرق الشيء إيقاع حرارة في الشيء من غير لهيب»[١].

وقد ورد (احترق) مطاوعاً لـ (أحرق) في موضع واحد بمعنى الاحتراق أو الاشتعال في قوله تعالى: ﴿فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ﴾ (البقرة: ٢٦٦)، وقد نص القرطبي والرازي وأبو حيان والآلوسي وإبن عاشور على أن احترقت مطاوع لفعل محذوف تقديره: فيه نار أحرقتها فاحترقت[٢].

وقالوا: هو تمثيل حال من ينفق وضمَ إلى إنفاقه ما يحبطه في الحسرة والأسف إذا كان يوم القيامة واشتدت حاجته إلى ذلك ووجده هباء منثوراً بحال من هذا شأنه.

٢- اقترب:

قال ابن فارس: «القاف والراء والباء أصل صحيح يدل على خلاف البعد»[٣]، وقال الأزهري: «الاقتراب: الدنو ...»[٤].

---

(١) المفردات في غريب القرآن، (صـ ١١٤)، (حرق).

(٢) التفسير الكبير للرازي (٣/ ٥٣)، والجامع لأحكام القرآن، (١/ ٢٠٧)، وروح المعاني للآلوسي، (٣/ ٣٨)، والتحرير والتنوير لابن عاشور (٣/ ٥٣).

(٣) مقاييس اللغة، (٥/ ٨٠) (دنا).

(٤) تهذيب اللغة، (٩/ ١٢٤)، (دنا).

وقد ورد (اقترب) مطاوع لـ (قرب) بمعنى اقتراب ودنو الحساب أو الأجل أو الساعة ومنه قوله تعالى: ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ (الأنبياء: ١)، ونص ابن عاشور على المطاوعة بقوله: «فصيغة الافتعال الموضوعة للمطاوعة مستعملة في تحقق الفعل»[١] وقال: «هي كناية عن اقتراب موتهم ... وفي هذا تعريض بالتهديد بقرب هلاكهم»[٢].

٣- اتسق:

قال ابن منظور: «الوسوق: ما دخل فيه الليل وما ضم، وقد وسق الليل واتسق، وكل ما انتظم فقد اتسق ... قال الفراء: اتساق القمر: امتلاؤه واجتماعه واستواؤه»[٣].

وقد ورد الفعل (اتسق) مطاوعاً لوسق بمعنى اكتمال الشيء وانتظامه في قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالشَّفَقِ، وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ، وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ﴾ (الأنشقاق: ١٦-١٨).

وقد نص على المطاوعة الزمخشري[٤] والشوكاني[٥].

٤- انتهى:

قال الراغب: «الانتهاء: الانزجار ...»[٦].

---

(١) التحرير والتنوير، (١٧/ ٨).

(٢) السابق، (١٧/ ٩).

(٣) اللسان (١٠/ ٣٧٩) (وسق).

(٤) الكشاف (٤/ ٢٣٥- ٢٣٦).

(٥) فتح القدير، تحقيق عبد الرحمن عميرة، (٥/ ٤٠٤)، ط١، ١٩٩٤، دار الوفاء للطباعة، المنصورة، مصر.

(٦) اللسان (١٥/ ٣٤٥)، (نهى).

وقال ابن منظور: «نهيته فانتهى وتناهى».

وقد ورد (انتهى) مطاوعاً لـ (نهى) بمعنى الانزجار والامتناع ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾ (البقرة: ٢٧٥)، وقد نص على المطاوعة الطاهر بن عاشور حيث يقول: «الانتهاء مطاوع نهاه إذا صده عما لا يليق وكأنه مشتق من النهي ـ بضم النون ـ وهو العقل»[١].

وكلام الزمخشري والرازي والآلوسي والبيضاوي يوحي بالمطاوعة وهو: تبع النهي فانتهى[٢]، أو تبع فامتنع[٣]. وهذه «من طرائق القرآن الكريم في التعبير عن الصيغ غير الصريحة التي تفيد معنى النهي وهو المنع بلفظ (النهي) ومنه انتهى»[٤].

ب - ما جاء على مضارع (افتعل):

١- يأتمرون:

قال ابن منظور: «الائتمار والاستئمار: المشاورة ... ويقال لكل من فعل فعلاً من غير مشاورة: ائتمر كأن نفسه أمرته بشيء فأتمر أي أطاعها»[٥]، وكأن ائتمر من الأضداد. وقد ورد (يأتمرون) مطاوعاً لـ (أمر) بمعنى الائتمار أي قبول الأمر في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ﴾ (القصص: ٢٠)، نص على المطاوعة الطاهر

(١) التحرير والتنوير، (٣/ ٩٠).

(٢) الكشاف للزمخشري، (١/ ١٦٥)، وروح المعاني للآلوسي، (٣/ ٥١).

(٣) التفسير الكبير للرازي، (٧/ ٨١)، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل للقاضي أبو سعيد الشيرازي البيضاوي، (١/ ١٤٢)، ط١، ١٩٨٨، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٤) ألفاظ المنع والإباحة في القرآن الكريم، دراسة دلالية، عبد الكريم خافظ العبيدي، (صـ ٢٦٠)، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، بغداد.

(٥) لسان العرب، (٤/ ٣٠)، (أمر).

ابن عاشور بقوله: «الائتمار قبول أمر الآمر فهو مطاوع أمره»[١]، ويستشف معنى المطاوعة من قول الزجاج والقرطبي: «أي يأمر بعضهم بعضاً بقتلك»[٢] فينطاع الجميع للأمر.

وفيه تحذير من الرجل الصالح لموسى عليه السلام كي ينجو بنفسه من الكفار.

٢- يرتد:

قال الراغب: «الرد: صرف الشيء بذاته أو بحال من أحواله، يقال: رددته فارتد، والارتداد والردة والرجوع من الطريق الذي جاء منه، لكن الردة تختص بالكفر، والارتداد يستعمل فيه وفي غيره»[٣].

وقد جاء (ارتد) مطاع لـ (ردّ) بمعنى انقلاب الشيء إلى الحالة التي كان عليها كما في قوله تعالى: ﴿فَارْتَدَّ بَصِيراً﴾ (يوسف: ٩٦) وقد نص على المطاوعة في هذا الموضع الزمخشري[٤] والنسفي[٥]، قال ابن الأنباري: «إنما قال: ارتد ولم يقل رد؛ لأن هذه من الأفعال المنسوبة إلى المفعولين كقولهم: طالت النخلة والله أطالها، وتحركت الشجرة، والله حركها»[٦].

وقد جاء (ارتد) في مواضع أخرى بمعنى (الردة) أو الرجوع إلى الكفر كما في قوله تعالى: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ..﴾ (المائدة: ٥٤) فذهب أبو حيان إلى أن ارتد

---

(١) تفسير التحرير والتنوير، (٢٠/ ٩٦).

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج، (٤/ ٣٨).

(٣) المفردات في غريب القرآن، (صـ ١٩٣)، (ردد).

(٤) الكشاف، (٢/ ٢٧٥).

(٥) مدارك التنزيل، (٢/ ٧٩٠).

(٦) زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي، (٤/ ٢٨٦)، ط٣، ١٩٨٤، المكتب الإسلامي، بيروت.

هنا بني على افتعل، وهي من الرد وهي لمعنى التعمل والتكسب[١]، وذهب محمد عبد الخالق عضيمة إلى أن ارتد جاء بمعنى المطاوعة حيث يقول: «وجيء بصيغة يرتد وهي مطاوعة إشارة إلى أن رجوعهم عن الإسلام إن قدر حصوله لا يكون إلا عن محاولة من المشركين، فإن من ذاق حلاوة الإيمان لا يسهل عليه رجوعه»[٢]، ويبدو أن عبارة الزمخشري تشير المطاوعة أيضاً حيث يقول: «من يرجع عن دينه ويطاوعهم..» وأرى أن ارتد هنا جاء لمعنى المطاوعة كما نص على ذلك عضيمة، فإن المؤمن لا يرتد عن دينه إلا إذا رد من شياطين الإنس أو الجن.

جـ - ما جاء على أمر (افتعل):

١ - امتازوا:

قال ابن فارس: «الميم والحرف المعتل والزاء أصل صحيح يدل على تزيل شيء من شيء ... وامتازوا: تميز بعضهم من بعض ... وانماز الشيء انفصل عن الشيء»[٣].

وقد جاء الفعل (امتازوا) بصيغة الأمر مطاوعاً لـ (ماز أو ميز) بمعنى التميز والانفراد في قوله تعالى: ﴿وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ﴾ (يس: ٥٩)، ونص الزمخشري[٤] وأبو حيان[٥] والآلوسي[٦] وابن عاشور[٧] على أن امتاز هنا المطاوعة.

---

(١) البحر المحيط، (٢/ ١٥٩).

(٢) التحرير والتنوير، (٢/ ٣٣٢).

(٣) مقاييس اللغة، (٥/ ٢٨٩)، (ميز).

(٤) الكشاف، (٤/ ٢٣).

(٥) البحر المحيط، (٧/ ٣٢٧).

(٦) روح المعاني، (٢٣/ ٢٩).

(٧) التحرير والتنوير، (٢٣/ ٤٥).

وقال ابن عشاور: «ووجه الأمر بأن يمتازوا مبالغة في الإسراع لحصول الميز.. ويؤول إلى معنى ادخلوا النار»[١].

ويحتمل الأمر في (امتازوا) أنه يراد منه الزجر والعنف وبيان سوء حالهم في ذلك الموقف.

ثالثاً: ما جاء على (انفعل):

ما جاء على (انفعل):

١- انبعث:

قال ابن فارس: «الباء والعين والثاء أصل واحد هو الإثارة، ويقال: بعثت الناقة إذا أثرتها»[٢].

وقال الجوهري: «بعثه وابتعثه بمعنى أي: أرسله فانبعث ... وبعث الموتى نشرهم ليوم البعث»[٣].

وقد ورد (انبعث) في القرآن الكريم مطاوعاً لـ (بعث) بمعنى الانبعاث والإرسال في قوله تعالى: ﴿إِذِ انبَعَثَ أَشْقَاهَا﴾ (الشمس: ١٢)، فنص الآلوسي[٤] والشوكاني[٥] على معنى المطاوعة في انبعث.

والفعل انبعث جاء في مقام الذم لعاقر الناقة لأن ارتكب أمراً قد نُهيَ عنه.

---

(١) السابق، (٢٣/ ٤٥).

(٢) مقاييس اللغة، (١/ ٢٦٦)، (بعث).

(٣) الصحاح، (١/ ٢٧٣)، (بعث).

(٤) روح المعاني، (٣٠/ ٢٦٠).

(٥) فتح القدير، (٥/ ٤٤٧).

٢- انفجر:

قال الأزهري: «الفجر أصله الشق ...، وسمي الفجر فجراً لانفجاره وهو انصداع الظلمة عن نور الصبح»[١].

وقد ورد (انفجر) مطاوعاً لفجره بمعنى الانفجار وخروج الماء كما في قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً﴾ (البقرة: ٦٠).

قال بعض المفسرين هو على تقدير محذوف أي فضربه فانفجرت[٢]، وأرى أن الأصل في الكلام فجره فانفجر، والدليل قول أبي حيان والعكبري ومحمد عبد الخالق عضيمة أن انفجر هنا مطاوع فجره فانفجر[٣]. والفعل (انفجر) فيه إظهار لمعجزة من معجزات موسى، وفيه منة عظيمة وهي انفجار العيون كي يشرب الناس الماء.

٣- انفطر:

قال ابن فارس: «الفاء والطاء والراء أصل صحيح يدل على فتح شيء وأبرازه ..»[٤]. وقال الجوهري: «الفطر الشق، يقال فطرته فانفطر .. وتفطر الشيء تشقق»[٥].

وقد ورد (انفطر) مطاوعاً لفطر بمعنى الانفطار أو التشقق في قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ﴾ (الانفطار: ١)، قال ابن القيم: «فيه دلالة على عظم عزته ...

(١) تهذيب اللغة، (١١/ ٤٨)، (فجر).

(٢) الكشاف للزمخشري، (١/ ١٤٤)، والمحرر الوجيز لابن عطية، والبحر المحيط لأبي حيان، (١/ ٣٩٠)، والتفسير الكبير للرازي، (٣/ ٩٥).

(٣) البحر المحيط لأبي حيان، (١/ ٣٩٠)، والمعنى في الأفعال لعضيمة، (صـ ١٣٢).

(٤) مقاييس اللغة، (٤/ ٥١٠)، (فطر).

(٥) الصحاح، (٢/ ٧٨١)، (فطر).

وانفراده بالربوبية وانقياد المخلوقات بأسرها لقهره، وفيها تبيان كذب المشركين والكافرين لأن معبودهم من الكواكب والنجوم والأوثان قد تحطم وتناثرت أمامهم فتبين زيف دعواهم»[١].

وفي قوله تعالى: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ﴾ (مريم: ٩٠)، قرأ أبو عمرو وأبو بكر عن عاصم بالياء والنون[٢] وهو مطاوع فطر كما نص على ذلك ابن عطية[٣] وأبو حيان[٤]، ومكي بن أبي طالب القيسي[٥]، والعكبري[٦]، والآلوسي[٧]، قال أبو حيان: «وفيه استعظام للكلمة وتهويل من فظاعتها وتصوير لأثرها في الدين وهدم لأركانه»[٨].

٤- انقلب:

قال الأزهري: «القلب تحويلك الشيء عن وجهه ... وقد قلبته فانقلب ... والانقلاب: الانصراف»[٩].

---

(١) بدائع الفوائد، (٣/ ١٨٣).

(٢) السبعة في القراءات لابن مجاهد، (صـ ٥٨٠)، والحجة في القراءات لابن خالويه، (صـ ٢٣٩).

(٣) المحرر الوجيز، (١٣/ ١٤١).

(٤) البحر المحيط، (٦/ ٢٠٦).

(٥) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقق محي الدين رمضان، (٢/ ٩٣)، ط٤، ١٩٨٧، مؤسسة الرسالة، بيروت.

(٦) التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، (٢ / ٨٨٣)، طبع دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي بالقاهرة.

(٧) روح المعاني، (٢٩ / ١٨٨).

(٨) البحر المحيط، (٦/ ٢٠٦).

(٩) تهذيب اللغة، (٩/ ٧٤)، (قلب).

وقد ورد (انقلب) مطاوعاً لـ (قلب) بمعنى الانقلاب أو الرجوع كما في قوله تعالى: ﴿فَانقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾ (آل عمران: ١٧٤)، وقد ورد بصيغة المضارع أيضاً ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَن يَنقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئاً﴾ (آل عمران: ١٤٤)، ونص على المطاوعة أبو حيان[١]، والطاهر بن عاشور[٢]، ومحمد عبد الخالق عضيمة[٣]. وهي استعارة تمثيلية للارتداد عن الإسلام، ووجه الاستعارة أن المنقلب على عقبية قد ترك ما بين يديه وأدبر عنه فلما تركوا الإيمان وصاروا بمنزلة المدبر مما بين يديه وصفوا بذلك[٤].

ب - ما جاء على مضارع (انفعل):

١ - ينقض:

قال ابن فارس: «القاف والضاد أصول ثلاثة: أحدهما هوي الشيء ... فالأول قولهم انقض الحائط وقع، ومنه انقضاض الطائر»[٥].

وقد ورد (انقض) مطاوعاً لـ (قض) بمعنى سقوط الشيء ووقوعه في قوله تعالى: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَاراً يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُ﴾ (الكهف: ٧٧)، ونص الزمخشري[٦] والرازي[٧] والآلوسي[٨] على معنى المطاوعة.

---

(١) البحر المحيط، (١/ ٥٩٨).
(٢) التحرير والتنوير، (١٧/ ٢١٣).
(٣) المغني في الأفعال، (صـ ١٢٦).
(٤) المحرر الوجيز لابن عطية، (٢/ ١٠).
(٥) مقاييس اللغة، (قض).
(٦) الكشاف، (٢/ ٣٩٩).
(٧) التفسير الكبير، (٢١ / ١٣٤).
(٨) روح المعاني، (١٥/ ٢٧٦).

٢- ما ينبغي:

قال ابن فارس: «الباء والغين والياء أصلان: أحدهما طلب الشيء، الثاني جنس من الفساد، فمن الأول بغيت الشيء أبغيه إذا طلبته ... تقول: بغيت فانبغى»[١].

وقال الجوهري: «ينبغي أن تفعل كذا هو من أفعال المطاوعة»[٢].

وقد ورد (ما ينبغي) مطاوعاً لبغي في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَداً﴾ (مريم: ٩٢).

وقد نص الزمخشري[٣] وغيره من المفسرين[٤] على أن انبغى مطاوع بغى إذا طلب أي ما يتأتي له اتخاذ الولد وما ينطلب لو طلب مثلاً لأنه محال، وكلام الزمخشري وغيره يحتاج إلى تفصيل فإنه إن كان يتحدث عن الفعل (ينبغي) فهو مطاوع بغي وهذا لا غبار عليه، وإن كان الكلام على الاستعمال وهو (ما ينبغي) فذلك فيه نظر؛ لأن الفعل منفي وهذا خلاف المطاوعة. ولهذا قال الجوهري: «ينبغي هو من أفعال المطاوعة تقول: بغيته فانبغى، كسرته فانكسر»[٥]، فالمطاوعة تقع في الإيجاب لا في النفي كما مر[٦].

---

(١) مقاييس اللغة، (١/ ٢٧١). (بغى).

(٢) الصحاح، (٦/ ٢٢٨٣)، (بغى).

(٣) الكشاف، (٣/ ٤٦).

(٤) البحر المحيط، (٦/ ٢٠٧)، مدارك التنزيل للنسفي، (٢/ ٩٩٥)، أنوار التنزيل للبيضاوي، (٢/ ٤١)، روح المعاني للألوسي، (١٦/ ٢٤٢).

(٥) الصحاح، (٦/ ٢٢٨٣).

(٦) انظر المبحث الثاني من الفصل الأول، من (صـ ١٦-١٧).

رابعاً: ما جاء على (تفعل):

أ- ما جاء على (تفعل):

١- تقطع:

قال ابن فارس: «القاف والطاء والعين أصل صحيح يدل على صرم وإبانة شيء من شيء»(١).

ويقال: قطعه فانطقع، وقطعه واقتطعه فانقطع وتقطع(٢).

وقد ورد (تقطع) مطاوعاً لـ (قطع) بمعنى التقطع والتفرق في قوله تعالى: ﴿وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ﴾ (الأنبياء: ٩٣).

وقال الزمخشري: «وقطعهم الله أحزاباً فتقطعوا»(٣).

وقال أيضاً: «والأصل وتقطعتم إلا أن الكلام جرى فيه إلى الغيبة على طريق الالتفات كأنه ينعى عليهم ما أفسدوه ... ويقبح فعلهم ... ثم توعدهم بأن هؤلاء إليه يرجعون فهو محاسبهم»(٤).

وقال ابن عاشور: «التقطع مطاوع قطع أي تفرقوا، وأسند التقطع إليهم، لأنهم جعلوا أنفسهم فرقاً فعبدوا آلهة متعددة فشبه فعلهم ذلك بالتقطع»(٥)، وفيه معنى الذم والتحقير لتفرقهم.

---

(١) مقاييس اللغة، (٥/ ١٠١)، (قطع).

(٢) اللسان (٨/ ٢٧٦)، (قطع).

(٣) أساس البلاغة، (صـ ٣٧١).

(٤) الكشاف، (٣/ ٢٠).

(٥) التحرير والتنوير، (١٧/ ١٤٢).

ومنه قوله تعالى أيضاً: ﴿وَرَأَوُا العَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الأَسْبَابُ﴾ (البقرة: ١٦٦) نص ابن عاشور على المطاوعة هنا[١]، وفسرها الطبري بالمطاوعة حيث يقول: «فتقطع الله منافعها في الآخرة عن الكافرين ... فهي متقطعة بأهلها»[٢].

وفيه دلالة على خيبتهم وحسرتهم[٣]، إذ سقطت الرياسات القيادات التي كان المخدوعون يتبعونها، وعجزت عن وقاية أنفسها فضلاً عن تابعيها[٤]، وأنه لا منجى لهم من العذاب ولا تعلق بشيء يخلص من عذاب الله[٥].

ب - ماجاء على مضارع (تفعل):

١ - يتعلمون:

قال ابن منظور: «العلم نقيض الجهل ... وعلمت الشيء: عرفته ... وعلمته العلم وأعلمته إياه فتعلمه»[٦].

وقد ورد (يتعلمون) مطاوعاً لـ (علم) مرتين في آية واحدة بمعنى تعلم الشيء في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولاَ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلاَ تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ المَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُم بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلاَ يَنفَعُهُمْ﴾ (البقرة: ١٠٢).

---

(١) التحرير والتنوير، (٢/ ٩٨).

(٢) جامع البيان في تأويل القرآن، ٢/ ٧٧، ط٢، ١٩٩٧، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٣) التحرير والتنوير، ٢/ ٩٨.

(٤) في ظلال القرآن، سيد قطب، ١/ ١٥٤، ط٢٤، ١٩٩٥، دار الشروق، بيروت.

(٥) البحر المحيط لأبي حيان، ١/ ٦٤٧.

(٦) اللسان ١٢/ ٤١٧، (علم).

وذهب الفراء[١] وابن عطية[٢] والطبري[٣] وأبو حيان[٤] والآلوسي[٥] وابن عاشور[٦] إلى أن (يتعلمون) للمطاوعة.

وقال ابن عاشور: إن أمور السحر لا يأتي منها إلا الضر ... فالساحر لا يستطيع سحر أحد ليصير ذكياً أو غنياً، وهذا زيادة تنبيه على سخافة عقول المشتغلين به، وهو مقصد الآية[٧].

٢- يتفجر:

قال الأزهري: «الفجر أصله الشق ... وسمي الفجر فجراً لانفجاره وهو انصداع الظلمة عن نور الصبح»[٨].

وقد ورد (يتفجر) في موضع واحد مطاوعاً لـ (فجر) بمعنى الانفجار وخروج الماء في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنَ الحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الأَنْهَارُ﴾ (البقرة: ٧٤)، ونص على المطاوعة الزمخشري[٩] وابن عطية[١٠] وأبو حيان[١١] والآلوسي[١٢].

---

(١) معاني القرآن، (١/ ٦٤).
(٢) المحرر الوجيز، (١/ ٤٢٢).
(٣) جامع البيان، (١/ ٥٠٧).
(٤) البحر المحيط، (١/ ٥٠٠).
(٥) روح المعاني، (١/ ٣٤٤).
(٦) التحرير والتنوير، (١/ ٦٤٥).
(٧) السابق، (١/ ٦٤٥).
(٨) تهذيب اللغة، (١١/ ٤٨) (فجر)
(٩) الكشاف، (١/ ٧٧).
(١٠) المحرر الوجيز، (١/ ٣٥٦).
(١١) البحر المحيط، (١/ ٤٢٧).
(١٢) روح المعاني، (١/ ٣٥٩).

قال الرازي: أي أن الحجارة قد تندي بالماء الكثير والقليل، وهؤلاء قلوبهم في نهاية الصلابة لا تندى بقبول شيء من المواعظ ولا تنشرح لذلك ولا تتوجه إلى الاهتداء[١].

وفيه معنى الذم والتحقير لهؤلاء بحيث جعل الشيء الجامد أحسن منهم حالاً.

٣- يتفطر:

قال ابن فارس: «الفاء والطاء والراء أصل صحيح يدل على فتح شيء وإبرازه»[٢] وقال الجوهري: «الفطر الشق ... وتفطر الشيء تشقق»[٣].

قد ورد (تفطر) مطاوعاً لـ(فطر) بمعنى تشقق الشيء وانفطاره في قوله تعالى: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ الأَرْضُ وَتَخِرُّ الجِبَالُ هَداً، أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَداً﴾ (مريم: ٩٠، ٩١).

ونص على المطاوعة مكي بن أبي طالب القيسي[٤] وابن عطية[٥] وأبو حيان[٦] والعكبري[٧].

وفيه استعظام للكلمة وتهويل لفظاعتها وتصوير لأثرها في الدين وهدم لأركانه.

---

(١) انظر التفسير الكبير، (٣/ ١٣٠).

(٢) مقاييس اللغة، (٤/ ٥ ق١٠)، (فطر).

(٣) الصحاح، (٢/ ٧٨١)، (فطر).

(٤) الكشف عن وجوه القراءات السبع، (٢/ ٩٣).

(٥) المحرر الوجيز، (١٣/ ١٤١).

(٦) البحر المحيط، (٦/ ٢٠٥).

(٧) التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٨٨٣).

٤- يتفيأ:

قال الخليل: «فاء الفيء إذا تحول عن جهة الغداة»[١]، وقال ابن منظور: «تفيأت الظلال أي .. وتفيؤ الظلال رجوعها بعد انتصاف النهار»[٢].

وقد ورد (يتفيأ) مطاوعا لـ (فيأ) بمعني التقلب والرجوع في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ يَتَفَيَّأُ ظِلَالُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ سُجَّداً لِّلَّهِ﴾ (النحل: ٤٨)، ونص على المطاوعة ابن عطية[٣] والرازي[٤] وأبو حيان[٥]، وفيه إشارة إلى أن كل المخلوقات منقادة لله، وفيه تعريض بالمعرضين عن منهجه، فإذا كانت الأشياء التي لا تعقل انقادت له، فكيف بأهل العقول؟

خامساً: ما جاء على (تفاعل):

ما جاء على تفاعل:

١ - تجافى:

قال ابن فارس: «الجيم والفاء والحرف المعتل يدل على أصل واحد: نبو الشيء عن الشيء»[٦].

وقال الجوهري: «وجافاه عنه فتجافى عن الفراش، أي نبا»[٧].

---

(١) معجم العين، (٨/ ٤٠٦)، (فيأ).

(٢) اللسان (١/ ١٢٤)، (فيأ).

(٣) المحرر الوجيز، (٨/ ٤٣٢).

(٤) التفسير الكبير، (٢٠/ ٤٢).

(٥) البحر المحيط، (٥/ ٤٨٠).

(٦) مقاييس اللغة، (١/ ٤٦٥)، (جفى).

(٧) الصحاح، (٦/ ٢٣٠٣)، (جفى).

وقد ورد (تجافى) مطاوعاً لـ (جافى) بمعنى ارتفاع الجنب وتنحيه في قوله تعالى: ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ﴾ (السجدة: ١٦)، ونص على المطاوعة الزمخشري[١] وابن منظور[٢].

قال أبو السعود: فيه بيان محاسنهم[٣]، وقال ابن عاشور، فيه تعريض بالمشركين لأنهم يمضون ليلهم بالنوم لا يصرفه عنهم تفكر، بل يسقطون كما تسقط الأنعام[٤].

وأرى أنه كناية عن قيامهم الليل خوفاً وطمعاً.

٢- تعاطى:

قال ابن منظور: «العطو: التناول، يقال: عطوت أعطو، والتعاطي: التناول الجراءة على الشيء ... وعاطى الصبي أهله: عمل لهم وناولهم ما أرادوا»[٥].

وقد ورد (تعاطى) بمعنى تناول الشيء مطاوعاً لـ (عاطى) في قوله تعالى: ﴿فَنَادَوْا صَاحِبَهُمْ فَتَعَاطَى فَعَقَرَ﴾ (القمر: ٢٩)، ونص على المطاوعة أبو حيان[٦] وعضيمة[٧]، قال أبو حيان: وتعاطى مطاوع عطا، وكأن هذه الفعلة تدافعها الناس وعاطاها بعضهم بعضاً فتعاطاها عاقر الناقة وتناول العقر بيده.

---

(١) أساس البلاغة، (صـ ٦١)، (جفى).

(٢) اللسان، (١٤/ ١٤٨)، (جفى).

(٣) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، (٤/ ١٩٨)، دار الفكر بيروت.

(٤) التحرير والتنوير، (٢١/ ٢٢٩).

(٥) اللسان (١٥/ ٧٠)، (عطى).

(٦) البحر المحيط، (٨/ ١٧٩).

(٧) المغني في الأفعال، (صـ ١٣٣).

وقال ابن عاشور: «فيه إشارة إلى إتمام الفتنة ووقوع البلاء والعصيان لأمر الله»[١].

ب - ما جاء على مضارع (تفاعل):

١ - تساقط:

قال ابن فارس: «السين والقاف والطاء أصل واحد يدل على الوقوع وهو مطرد»[٢]، وقال ابن منظور: «سقط: وقع، وتساقط على الشيء ألقى نفسه عليه»[٣].

وقد ورد (تساقط) مطاوعاً لـ (ساقط) بمعنى سقوط الشيء أو وقوعه في قوله تعالى: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَباً جَنِياً﴾ (مريم: ٢٥)، ونص على المطاوعة مكي بن أبي طالب القيسي[٤] والراغب الأصفهاني[٥] وقال: فكما عُدِّي (تفعل) في نحو (تجرعته) كذلك عدي (تفاعل) كما عدي (فاعل).

وسقوط الرطب فيه منة من الله وتسلية لمريم، قال البيضاوي: «وتسليتها بذلك لما فيه من المعجزات الدالة على براءة ساحتها، فإن مثلها لا يتصور لمن يرتكب الفواحش لمن رآها على أن من قدر أن يثمر النخلة اليابسة في الشتاء قدر أن يحبلها من غير محبل»[٦].

---

(١) التحرير والتنوير، (٢٧/ ٢٠١).

(٢) مقاييس اللغة، (٣/ ٨٦)، (سقط).

(٣) اللسان، (٧/ ٣١٦).

(٤) الكشف عن وجوه القراءات السبع، (٢/ ٨٨).

(٥) المفردات في غريب القرآن، (صـ ٢٣٥).

(٦) أنوار التنزيل للبيضاوي، (٢/ ٣٠).

سادساً: ما جاء على (استفعل):

ما جاء على مضارع (استفعل):

١- يستبشرون:

قال ابن فارس: «الباء و الشين والراء أصل واحد: ظهور الشيء مع حسن وجمال»[١]، وقال ابن منظور: «بشرته فاستبشر ...»[٢].

وقد ورد (استبشر) مطاوعاً للفعل (أبشر) بمعنى البشارة ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ﴾ (آل عمران: ١٧٠)، وقد نص على المطاوعة أبو حيان[٣] والآلوسي[٤] وعضيمة[٥]، بينما ذهب ابن عطية إلى أن استبشر بمعنى الفعل المجرد[٦].

قال أبو حيان: «والأحسن أن استبشر مطاوع أبشر كقولهم: أكانه فاستكان، وأشلاه فاستشلى وأراحه فاستراح ... و إنما كان هذا هو الأحسن؛ لأنه من حيث المطاوعة يكون منفعلاً عن غيره فوصلت له البشرى بإبشار الله له بذلك، ولايلزم هذا المعنى إذا كان بمعنى المجرد، لأنه لا يدل على المطاوعة»[٧].

---

(١) مقاييس اللغة، (١/ ٢٥١)، (بشر).

(٢) اللسان، (٤/ ٦١)، (بشر).

(٣) البحر المحيط، (٣/ ٤٣١).

(٤) روح المعاني، (٤/ ١٩٣).

(٥) المغني في الأفعال، (صـ ١٣٢).

(٦) المحرر الوجيز، (٣/ ٤٢١).

(٧) النهر الماد على البحر المحيط، تحقيق بوران وهديان الضناوي، (١/ ٤٠٤)، ط١، ١٩٨٧، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، والبحر المحيط، (٣/ ٤٣١).

قال الرازي: «والآية عندنا دالة على العفو عن فساق أهل الصلاة لأنه بإيمانه استحق الجنة، فلو بقي بسبب فسقه في النار مؤبداً لما وصل إليه أجر إيمانه، فحينئذ يضيع أجر المؤمن على إيمانه وذلك خلاف الآية»[1].

٢- يستصرخ:

قال ابن فارس: «الصاد والراء والخاء أصل يدل على صوت رفيع، يقال صرخ يصرخ هو إذا صوت، ويقال: الصارخ: المستغيث، الصارخ: المغيث»[2]، فهو من الأضداد.

وذهب محمد عبد الخالق عضيمة إلى أن (يستصرخه) في قوله تعالي: ﴿فَإِذَا الَّذِي اسْتَنصَرَهُ بِالأَمْسِ يَسْتَصْرِخُهُ﴾ (القصص: ١٨) جاء للمطاوعة[3].

وعند الرجوع إلى أمهات معاجم اللغة وجدت أن (يستصرخ) بمعنى (يستغيث)[4].

وكذلك في كتب التفسير بمعنى يستغيثه ويطلب نصرته[5]، وهذا يظهر أن يستصرخ جاء هذا للطلب وليس للمطاوعة كما ذهب عضيمة.

---

(١) التفسير الكبير، (١٠/ ٧٩).

(٢) مقاييس اللغة، (٣/ ٣٤٨)، (صرخ).

(٣) دراسات لأساليب القرآن الكريم، (٤/ ٦٥٧)، دار الحديث بالقاهرة.

(٤) انظر تهذيب اللغة للأزهري، (٤/ ١٣٥)، وديوان الأدب للفارابي، (٢/ ٢٩٠)، طبعة ١٩٧٥، والصحاح، (١/ ٤٢٦)، وأساس البلاغة للزمخشري، (صـ ٢٩٢)، ولسان العرب، (٣/ ٣٣)، (صرخ).

(٥) التفسير الكبير للرازي، (٢٤/ ٢٣٦)، إرشاد العقل السليم لأبي السعود، (٧/٧)، ومدارك التنزيل للنسفي، (٢/ ١٢٥٦)، وأنوار التنزيل للبيضاوي، (٢/ ٤٥٠).

سابعاً: ما جاء على (افعلّ):

- ما جاء على مضارع (افعلّ):

١- ينقضّ:

قال ابن فار: «النون والقاف والضاد أصل صحيح يدل على نكث الشيء ..، ونقضت الحبل والبناء، والنقيض: النقوض ولذلك يقال للبعير المهزول نقض كأن الأسفار نقضته»[١].

ولم يأت فعل صريح على صيغة (فعل) إنما بتأويل (انقض) الذي نص عليه الزمخشري[٢] وابن الجوزي[٣] والرازي[٤] أنه مطاوع قضضته في قوله تعالى: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَاراً يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ (الكهف: ٧٧).

فأولوا (انقض) من النقض كاحمر، وعلى رأيهم فالفعل المطاوع له هو نقضته، ونقض بمعنى هدم قريب المعنى من قض الذي معناه سقط.

(١) مقاييس اللغة، (٥/ ٤٧١)، (نقض).

(٢) الكشاف، (٢/ ٣٩٩).

(٣) زاد المسير، (٥/ ١٧٦).

(٤) التفسير الكبير، ٢١/ ١٣٤).

ثامناً: ما جاء على (افعال)

- ما جاء على مضارع (افعالّ):

١ – ينقاضّ:

وقد ورد (انقاض) مطاوعاً لـ(قضضته) بمعنى الكسر أو الهدم في قوله تعالى: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَاراً يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾، فقرأ الزهري ويحيى بن يعمر (ينقاض) بالألف والتشديد وهو من قولك: انقاضت السن إذا انكسرت[١].

تاسعاً: ماجاء على (افعوعل):

- ما جاء على مضارع (افعوعل):

١ – تثنوني:

قال ابن فارس: «الثاء والنون والياء أصل واحد وهو تكرير الشيء مرتين إذ جعلته شيئين متواليين أو متباينين، وذلك قولك ثنيت الشيء»[٢].

قال ابن منظور: «ثنى الشيء ... رد بعضه على بعض ... وانثنى أي انعطف وكذلك اثنونى على افعوعل وكل شيء عطفته أي ثنيته»[٣].

وقد ورد (تثنوني) مطاوعاً لـ ثنيته بمعنى الثني أو العطف في قوله تعالى: ﴿أَلاَ إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ﴾ (هود: ٥).

---

(١) معاني القرآن للفراء، (٢/ ١٥٦)، والمحتسب لابن جني، (٢/ ٣٢)، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري، (٢/ ٨٥٧)، والتفسير الكبير، (٢١/ ١٣٤)، وإرشاد العقل السليم لأبي السعود، (٥/ ٢٣٧).

(٢) مقاييس اللغة، (١/ ٣٩١)، (ثنى).

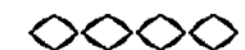
(٣) اللسان، (٤/ ١١٥)، (ثنى).

وقرأ الأعمش: «تثنوني صدورهم»[1].

وقال الآلوسي: «يجوز أن يكون للمطاوعة كما صرح ابن مالك في التسهيل والمعنى أن صدورهم قبلت الثني ويؤول إلى معنى انحرفت»[2].

وكلام الزمخشري قريب منه وإن لم ينص على المطاوعة حيث يقول: «يريد مطاوعة صدورهم للثني كما ينثني الهش من النبات»[3].

وهو كناية عن إعراضهم[4]، وفيه معنى التعجب من جهالة المشركين إذ كانوا يقيسون صفات الله تعالى على صفات الناس فيحسبون أن الله لا يطلع على ما يسرونه عنه[5].



(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج، (٣/ ٣٩)، والمحتسب لابن جني، (١/ ٣١٨ - ٣٢٠).

(٢) روح المعاني، (١١/ ٢١٠).

(٣) الكشاف، (٢/ ١٧ - ١٨).

(٤) روح المعاني، (١١/ ٢١٠)، وانظر تفسير المنار، محمد رشيد رضا، (١٢/ ١٠)، طبعة ١٩٩٣، دار المعرفة، بيروت.

(٥) التحرير والتنوير لابن عاشور، (١١/ ٣٢١).

الخاتمة

أهم النتائج التي توصلت إليها في بحثي «أفعال المطاوعة واستعمالاتها في القرآن الكريم» ما يأتي :

١- المطاوعة معنى حقيقي في اللغة العربية، لها مفهومها الخاص بها منذ سيبويه، وليست من أوهام النحويين والصرفيين كما زعم بعض الباحثين المعاصرين.

٢- مفهوم المطاوعة مر بمراحل زمنية بدءاً، بسيبويه وانتهاءً بالباحثين المعاصرين، وقدمت له تعريفات عدة، غير أني رأيت أن هذه التعريفات لم تكن جامعة مانعة، فقدمت له تعريفاً يجمع ما ذكره القدامى، ويبتعد عما اشترطه النحاة المتأخرون من شروط ضيقت مفهوم المطاوعة.

٣- معنى المطاوعة لا يقتصر على اللغة العربية فحسب، بل تشترك فيه اللغات السامية على اختلاف بينها في الصيغ.

٤- أن ما ورد من أن اللغات السامية واللهجات العامية قد استعملت الفعل المطاوع بمعنى الفعل المبني للمجهول لا يسوغ لبعض الباحثين التسوية بين الفعل المطاوع والفعل المبني للمجهول، وقد ثبت في هذا البحث أن كلاً منهما يختلف عن الآخر بناء ودلالة.

٥- ومن خلال استقرائي لبعض معاجم اللغة توصلت إلى أن هناك أوزاناً جديدة للمطاوعة : للفعل المطاوع أو الفعل المطاوع، وقد ذكرتها في الفصل الثاني.

٦- ظهر لي أن معنى المطاوعة قد جاء على أوزان كثيرة مما يدل على سعة معنى المطاوعة في الأفعال.

٧- رأيت أن كثرة أبنية المطاوعة أو تعدد البناء الواحد لمعانٍ عدة يمكن أن يرجع إلى أسباب منها: اختلاف اللهجات، والاشتقاق، والتوسع في المعنى، وعمر البناء.

٨- يمكن أن يعد الفعل المطاوع صورة من صور التوكيد في العربية كالتوكيد بالمصدر أو التوكيد بالقسم أو التوكيد بالحروف.

٩- استعمال القرآن للفعل المطاوع وحده يعزز ما ذكره ابن الحاجب ومن تابعه من أنه قد يتكلم بالمطاوع وإن لم يكن معه مطاوع، ويعزز أيضاً ما نهجه بعض أئمة اللغة والنحو في الحديث عن أفعال المطاوعة في بعض الشواهد الشعرية التي جاء فيها الفعل المطاوع وحده.

١٠-معظم أفعال المطاوعة في الاستعمال جاءت على صيغة الماضي مثل: (انفجر، انفلق، اهتدى، ضل، انتثرت، اقترب، احترقت) للدلالة على وقوع الفعل وتحققه وإن كانت الأحداث غالباً ستقع في المستقبل أو يوم القيامة.

١١-استعمل القرآن الكريم الأوْزان الشائعة في الاستعمال مثل (فعل، افتعل، انفعل، تفعل)، وقد خلا القرآن من صيغ مثل: تفعلل، وافعنلل، وافعنلى، وافعللّ، وقد يعود السبب إلى ثقل هذه الصيغ.

١٢-أفعال المطاوعة الواردة في القرآن تنوعت دلالاتها، فمنها ما جاء في سياق أحكام شرعية، ومنها ما جاء في سياق وصف أفعال العباد في الدنيا أو في الآخرة، ومنها ما جاء في سياق وصف أحداث يوم القيامة، وهذا كله يقع ضمن مقاصد القرآن.

◇◇◇◇

فهرس الآيات

السورة	رقم الآية	الصفحة
سورة المائدة :		
- ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ﴾.	٣٠	٧
- ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ﴾.	٥٤	٨٤
سورة الأعراف :		
- ﴿وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾.	٢٥	٧٩
- ﴿وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ﴾.	٤٧	٢٠
- ﴿مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي﴾.	١٧٨	١٧
سورة التوبة :		
- ﴿ثُمَّ انصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُم﴾.	٢٧	٢٠
- ﴿وَمَاتُوا وَهُمْ كَافِرُونَ﴾.	١٢٥	٧٣
سورة هود :		
- ﴿أَلاَ إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ﴾.	٥	١٠١
سورة يوسف :		
- ﴿فَارْتَدَّ بَصِيراً﴾.	٦٩	٦٢/٤
سورة النحل :		
- ﴿أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾.	٢١	٢٠
- ﴿يَتَفَيَّأُ ظِلاَلُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ سُجَّداً﴾.	٤٨	٩٥

الصفحة	رقم الآية	السورة
		سورة الإسراء :
١٧	٦٠	- ﴿وَنُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلاَّ طُغْيَاناً كَبِيراً﴾.
		سورة الكهف :
٨٩	٧٧	- ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَاراً يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾.
٧٨	١٠٩	- ﴿قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَاداً لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً﴾.
		سورة مريم :
٩٧	٢٥	- ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَباً جَنِيّاً﴾.
٨٨	٩٠	- ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ الأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدّاً﴾.
٩٠	٩٢	- ﴿وَمَا يَنبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَداً﴾.
		سورة الأنبياء :
٨٢	١	- ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾.
٩١	٩٣	- ﴿وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ﴾:
		سورة الفرقان :
٧٧	١٧	- ﴿أَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِي هَؤُلاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ﴾.
		سورة النمل :
٧٩	١٢	- ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ﴾.

الصفحة	رقم الآية	السورة
		سورة القصص :
٩٩	١٨	- ﴿فَإِذَا الَّذِي اسْتَنصَرَهُ بِالأَمْسِ يَسْتَصْرِخُهُ﴾.
٧٤	٢٠	- ﴿قَالَ يَا مُوسَى إِنَّ الْمَلأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ﴾.
		سورة الروم :
٧٩	١٩	- ﴿وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ﴾.
٧٩	٢٥	- ﴿إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾.
		سورة السجدة :
٩٦	١٦	- ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ﴾.
		سورة يس :
٨٥	٥٩	- ﴿وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ﴾.
		سورة الزمر :
٧٢	٦٧	- ﴿وَأَشْرَقَتِ الأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾.
		سورة غافر :
٨٠	٤٠	- ﴿فَأُوْلَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾.
		سورة فصلت :
١٧	١٧	- ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾.
		سورة النجم :
٧٣	٤٤	- ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾.

الصفحة	رقم الآية	السورة
		سورة القمر :
٩٦	٢٩	- ﴿فَنَادَوْا صَاحِبَهُمْ فَتَعَاطَى فَعَقَرَ﴾.
		سورة التحريم :
٨٠	١٠	- ﴿وَقِيلَ ادْخُلا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ﴾.
		سورة نوح :
٧٠	١٧	- ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتاً﴾.
		سورة الانفطار :
٨٧	١	- ﴿إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ﴾.
		سورة الانشقاق :
٨٢	١٦-١٨	- ﴿فَلاَ أُقْسِمُ بِالشَّفَقِ، وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ، وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ﴾.
		سورة الشمس :
٢٠/٧٤/ ٨٦	١٢	- ﴿انبَعَثَ أَشْقَاهَا﴾.

◇◇◇◇

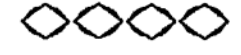
فهرس الأحاديث

فهرس الأقوال المأثورة

◇◇◇◇

فهرس الأشعار والأرجاز

البيت	قائله	الصفحة
١٠- فلو كنت تعطي حين تسأل سامحت لك النفس واحلولاك كل خليل	مجهول	٥٥
١١- فلم يغوني ربي فيكف اصطحابنا ورأسك في الأغوى من الغي منغوي وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوي	يزيد بن الحكم	٣٩



فهرس المصادر والمراجع

أولاً : المخطوطات :

- ألفاظ المنع والإباحة في القرآن الكريم، دراسة دلالية، عبد الكريم حافظ العبيدي، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، بغداد.

ثانياً : المطبوعات :

١- أبنية الأفعال، نجاة عبد العظيم الكوفي، طبعة ١٩٨٩، دار الثقافة للنشر، مصر.

٢- أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، ساعدت جامعة بغداد على نشره، منشورات مكتبة النهضة ببغداد.

٣- أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، عصام نور الدين، ط٢، ١٩٨١، المؤسسة، بيروت.

٤- الإبهاج في شرح المنهاج للسبكي، علي بن عبد الكافي وولده تاج الدين ابن عبد الوهاب، ط١، ١٩٨٤، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥- أحكام القرآن ألكيا الهراسي، ط١، ١٩٨٣، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦- أدب الكاتب، ابن قتيبة، تحقيق محمد الدالي، ط٢، ١٩٨٦، مكتبة الرسالة، بيروت.

٧- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود، دار الفكر، بيروت.

٨- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق مصطفى أحمد النحاس، طبعة ١٩٨٤، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٩- أساس البلاغة، محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق عبد الرحيم محمود، طبعة ١٩٧٩، دار المعرفة، بيروت.

١٠- الأشباه والنظائر للسيوطي، تحقيق عبد الرؤوف طه سعد، ط١، ١٩٧٥، مكتبة الكليات الأزهري بالقاهرة.

١١- إصلاح المنطق، ابن السكيت، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، ط٤، دار المعارف بالقاهرة.

١٢- إصلاح الوجوه والنظائر، الحسين بن محمد الدامغاني، تحقيق عبدالعزيز سيد الأهل، ط٤، ١٩٨٣، دار العلم للملايين، بيروت.

١٣- الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط١، ١٩٨٥، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٤- الأعلام خير الدين الزركلي، طبعة ١٩٨٦، دار العلم للملايين، بيروت.

١٥- الاقتضاب في شرح أدب الكاتب للسيد البطليوسي، طبعة ١٩٧٣، دار الجيل، بيروت.

١٦- إنباه الرواة على أبناء النحاة لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط١، ١٩٨٦، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

١٧- أنوار التنزيل وأسرار التأويل لأبي سعيد الشيرازي البيضاوي، ط١، ١٩٨٨، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٨- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق موسى بناي العليلي، طبعة ١٩٨٣، وزارة الأوقاف، بغداد.

١٩- بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية، مكتبة الرياض الحديثة، المملكة العربية السعودية.

٢٠- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ط١، ١٩٩٣، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢١- البرهان في علوم القرآن، برهان الدين الزركشي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، طبعة ١٩٨٨، دار الجيل بيروت.

٢٢- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، دار المعرفة، بيروت.

٢٣- تاج العروس للزبيدي، تحقيق عبد الستار أحمد فراج وآخرين، طبعة ١٩٦٥، دار الهداية الكويت.

٢٤- تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي، ط٤، ١٩٧٤، دار الكتاب العربي، بيروت.

٢٥- التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق فتحي أحمد مصطفى، ط١، ١٩٨٢، دار الفكر، دمشق.

٢٦- التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق على محمد البجاوي، طبع دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي بالقاهرة.

٢٧- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، طبعة ١٩٨٤، الدار التونسية، تونس.

٢٨- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك الجياني، طبعة ١٩٦٧، دار الكتاب العربي، بيروت.

٢٩- التصاريف (تفسير ما اشتبهت أسماؤه وتصرفت معانيه)، يحيى بن سلام البصري، تحقيق هند شلبي، طبعة ١٩٧٩، الشركة التونسية، تونس.

٣٠- تصحيح الفصيح لابن درستويه، تحقيق عبد الله الجبوري، مطبعة الإرشاد ببغداد.

٣١- تصريفات الأسماء والأفعال، فخر الدين قباوة، ط٢، ١٩٩٤، مكتبة المعارف، بيروت.

٣٢- التعريفات للسيد الشريف الجرجاني، ط٣، ١٩٨٨، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٣- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تحقيق عوض بن محمد القوزي، ط١، ١٩٩٦، طبع جامعة الملك سعود، الرياض.

٣٤- تفسير القرآن العظيم لابن كثير، ط٦، ١٩٩٣، دار المعرفة، بيروت.

٣٥- التفسير الكبير لفخر الدين الرازي ط١، ١٩٩٠، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٦- تفسير المنار، محمد رشيد رضا، طبعة ١٩٩٣، دار المعرفة، بيروت.

٣٧- تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، طبعة رابعة، دار المعارف بالقاهرة.

٣٨- الجاسوس على القاموس، أحمد بن فارس الشدياق، طبعة ١٢٩٩هـ، مطبعة الجوانب، قسطنطينية.

٣٩- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٠- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري، ط٢، ١٩٩٧، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤١- جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، ط٢٥، ١٩٩١، المكتبة العصرية، بيروت.

٤٢- الجمانة في شرح الخزانة، ناصيف اليازجي، دار صعب، بيروت.

٤٣- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، طبعة ١٩٧٨، دار الفكر، بيروت.

٤٤- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، طبع عبد الحميد حنفي بمصر.

٤٥- حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء التراث، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

٤٦- الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق عبد العال سالم مكرد، ط٤، ١٩٨١، دار الشروق، بيروت لبنان.

٤٧- حركة التصحيح اللغوي، محمد ضاري حمادي، دار الرشيد ببغداد.

٤٨- الحماسة البصرية، علي بن أبي الفرج البصري، تحقيق عادل جمال سليمان، طبعة ١٩٨٧، القاهرة.

٤٩- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شرح شواهد الكافية لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٥٠- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط٢، دار الهدى، بيروت.

٥١- دراسات لأساليب القرآن، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث بالقاهرة.

٥٢- درة الغواص في أوهام الخواص للقاسم بن علي الحريري (٥١٦هـ)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار النهضة، مصر.

٥٣- دروس في العبرية، ربحي كمال، ط٤، ١٩٦٦، مطبعة جامعة دمشق.

٥٤- دلائل الأعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمد رمضان الداية وفايز الداية، ط١ ١٩٨٣، دار قتيبة دمشق.

٥٥- دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية، لطيفة إبراهيم النجار، ط٣، ١٩٩٤، دار البشير، عمان.

٥٦- ديوان الأدب للفارابي، تحقيق أحمد مختار عمر وإبراهيم أنيس، طبعة ١٩٧٥، المطابع الأميرية بالقاهرة.

٥٧- ديوان الحماسة لأبي تمام بشرح التبريزي، دار القلم، بيروت.

٥٨- ديوان حميد بن ثور الهلالي، تحقيق عبد العزيز الميمني، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب سنة ١٩٥١، ط١٩٦٥، الدار القومية للطباعة بالقاهرة.

٥٩- ديوان العجاج رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق عزة حسن، ١٩٧١، مكتبة دار الشروق، دمشق.

٦٠- ديوان الكميت، تحقيق داود سلوم، طبعة ١٩٦٩، مكتبة العاني، بغداد.

٦١- ديوان النابغة الجعدي، ط١، ١٩٦٤، المكتب الإسلامي، دمشق.

٦٢- روح المعاني لشهاب الدين الآلوسي، طبعة ١٩٨٧، دار الفكر، بيروت.

٦٣- زاد المسير في علوم التفسير، أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، ط٣، ١٩٨٤، المكتب الإسلامي، بيروت.

٦٤- الزوائد في الصيغ في اللغة العربية، قسم الأفعال، زين كامل الخويسكي، طبعة ١٩٨٥، دار المعرفة الإسكندرية، مصر.

٦٥- السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، ط٢، ١٤٠٠هـ، دار المعارف، القاهرة.

٦٦- السريانية نحوها وصرفها، زكية محمد رشدي، ط٢، ١٩٧٨، دار الثقافة، القاهرة.

٦٧- السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، فائز عبد المنعم، ط١، ١٩٨٣، دار الفكر، بيروت.

٦٨- شرح ألفية ابن معطي، شرحها عبد العزيز جمعة الموصلي، تحقيق علي موسى الشوملي، ط١، ١٩٨٥، مكتبة الخريجي، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٦٩- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد و محمد بدوي المختون، ١٩٩٠، دار هجر، القاهرة.

٧٠- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، دار الفكر، بيروت.

٧١- شرح السعد على تصريف الزنجاني، دار أحياء التراث، مطبعة عيسى البابي الحلبي، بالقاهرة.

٧٢- شرح الشافية للرضي الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، طبعة ١٩٨٢، دار الكتب العلمية، بيروت.

٧٣- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.

٧٤- ٧٤-شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، تحقق فخر الدين قباوة، ط١، ١٩٧٣، المكتبة العربية، حلب.

٧٥- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، محمد بن عيسى السلسيلي، تحقيق الشريف عبد الله علي الحسيني، ط١ ، ١٩٨٦ ، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

٧٦- الصاحبي، في فقه اللغة لأبي الحسن أحمد بن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، طبعة ١٩٧٧ ، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة.

٧٧- الصحيح تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل ابن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط٣، ١٩٨٤ ، دار العلم للملايين، بيروت.

٧٨- الصرف، حاتم صالح الضامن، طعبة١٩٩١، نشر وزارة التعليم العالي ببغداد.

٧٩- الصرف القياسي وأثره في نمو اللغة، غريب عبد المجيد نافع، طبعة ١٩٨٣ ، القاهرة.

٨٠- علم اللغة وفقه اللغة تحديد وتوضيح، عبد العزيز مطر، طبعة ١٩٨٥ ، دار قطري بن الفجاءة، قطر.

٨١- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق عبد الرحمن عميرة، ط١، ١٩٩٤، دار الوفاء، المنصورة بمصر.

٨٢- فصول في فقه اللغة، رمضان عبد التواب، ط٣، ١٩٨٤، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٨٣- الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، طبعة ١٩٦٦، مطبعة العاني، بغداد.

٨٤- فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ترجمة رمضان عبد التواب، طبعة ١٩٧٧، جامعة الملك سعود، الرياض المملكة العربية السعودية.

٨٥- الفهرست لابن النديم، ط١، ١٩٩٤، دار المعرفة، بيروت.

٨٦- في ظلال القرآن، سيد قطب، ط٢٤، ١٩٩٥، دار الشروق، بيروت.

٨٧- في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ط١، ١٩٦٤، بيروت.

٨٨- القاموس المحيط، الفيروز آبادي، ط٢، ١٩٨٧، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٨٩- القياس في اللغة، محمد الخضر حسين، ط٢، ١٩٨٣، دار الحداثة، لبنان.

٩٠- الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط٣، ١٩٨٣، عالم الكتب، بيروت.

٩١- كتاب فعلت وأفعلت لأبي حاتم السجستاني، تحقيق خليل إبراهيم العطية، ١٩٧٩، طبعته جامعة البصرة، العراق.

٩٢- الكشاف عن حقائق التنزيل لمحمود بن عمر الزمخشري، وبذيله حاشية الشيخ عليان المرزوقي، دار المعرفة، بيروت.

٩٣- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق محيي الدين رمضان، ط٤، ١٩٨٧، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٩٤- الكتليات لأبي البقاء الكفوي، ط٢، ١٩٩٣، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٩٥- لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت.

٩٦- المبدع في التصريف لأبي حيان الأندلسي، تحقيق عبد الحميد السيد طلب، ط١، ١٩٨٢، مكتبة دار العروبة، الكويت.

٩٧- المثال في تصريف الأفعال، علي أحمد طلاب، ط٢، ١٩٩٠، القاهرة.

٩٨- المجروحين والضعفاء لابن حيان البستي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، طبعة ١٩٧٥، دار الوعي، حلب، سوريا.

٩٩- مجموعة الشافية في علمي الصرف والخط، شرح الجاربردي والنقرة كار، عالم الكتب، بيروت.

١٠٠- مجموعة القرارات العلمية ١- ٢٨، في مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً من ١-٣٢ - ١٩٦٢، جمعها محمد أحمد خلف الله ومحمد شوقي، طبعة ١٩٦٣، المطابع الأميرية، القاهرة.

١٠١- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبد الحق بن عطية، تحقيق عبد الله إبراهيم الأنصاري وآخرين، ط١، ١٩٨٥، مؤسسة دار العلوم، الدوحة، قطر.

١٠٢- المخصص لابن سيده، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠٣- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، ضبطه إبراهيم محمد رمضان، ط١، ١٩٨٩، دار القلم، بيروت.

١٠٤- المسائل العضديات لأبي علي الفارسي، تحقيق شيخ الراشد، ١٩٨٦، دار الثقافة بدمشق.

١٠٥- المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي المغربي الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت.

١٠٦- معالم التنزيل في التفسير والتأويل، الحسن بن مسعود البغوي، ١٩٨٥، دار الفكر، بيروت.

١٠٧- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق عبد الجليل شلبي، ط١، ١٩٩٤، دار الحديث بالقاهرة.

١٠٨- معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، ط ٢، ١٩٨٠، عالم الكتب بيروت.

١٠٩- معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، طبعة ١٩٨٦، مطبعة التعليم في الموصل، نشر وزارة التعليم العالي ببغداد.

١١٠- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تحقيق أحمد الرفاعي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١١١- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١١٢- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير اللبدي، ط١، ١٩٨٥، دار الفرقان، عمان.

١١٣- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، ط٢، ١٩٨١، دار الفكر، بيروت.

١١٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك وآخرين، ط١، ١٩٩٢، دار الفكر، بيروت.

١١٥- المغني في الأفعال، محمد عبد الخالق عضيمة ط٣، ١٩٦٢، دار الحديث، بالقاهرة.

١١٦- المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعارف، بالقاهرة.

١١٧- المفصل في العربية للزمخشري، طبعة ثانية، دار الجيل، بيروت.

١١٨- مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت.

١١٩- المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

١٢٠- الممتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق فخر الدين قباوة، ط٤، ١٩٧٩، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

١٢١- مناهل الرجال ومراضع الأطفال بلبان لامية الأفعال (شرح لامية الأفعال لابن مالك)، محمد أمين الهروي، ط١، ١٩٨٥، دار الكفر، بيروت.

١٢٢- المنصف لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى ومحمد أمين، ط١، ١٩٥٤، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة.

١٢٣- نتائج الفكر، عبد الرحمن السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البناء، دار الرياض للنشر، المملكة العربية السعودية.

١٢٤- النحو الوافي، عباس حسن، طبعة رابعة، دار المعارف، مصر.

١٢٥- نزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام الأنصاري، تحقيق عبد المجيد هربدي، طبعة ١٩٩٠، مكتبة الزهراء، القاهرة.

١٢٦- النهر الماد على البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق بوران وهديان الضناوي، ط١، ١٩٨٧، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

١٢٧- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، طبعة ١٩٨٠، دار البحوث العلمية، الكويت.

١٢٨- الواضح في الصرف، محمد خير الحلواني، ط٢، ١٩٧٨، دار المأمون، بيروت.

الدوريات

١- رؤية جديدة في مفهوم علم الدلالة، أحمد نصيف الجنابي، مجلة معهد البحوث والدراسات العلمية، العدد الثالث عشر، ١٩٨٤ . بغداد.

٢- صيغة (أفعل)، مصطفى النماس، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد ٤٩، سنة ١٣، ١٤٠١هـ.

٣- المطاوعة حقيقتها وأوزانها، هاشم طه شلاش، مجلة كلية الآداب جامعة بغداد، العدد ١٨، ١٩٧٤.

٤- المطاوعة معناها وأوزانها، صالح بن سليمان الوهيبي، مجلة الملك سعود، كلية الآداب، المجلد السادس، العدد الثاني، سنة ١٩٩٤.

٥- المطاوعة في الأفعال، خليل إبراهيم العطية، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، العدد الخامس، السنة الرابعة، ١٩٧٩.

٦- نظرة في أبنية الأفعال، محمد طاهر الحمصي، مجلة البعث، العدد الثاني، تموز، ١٩٨٥، سوريا.

٧- هل في العربية وزن اتفاعل واتفعل، جعفر عبابنة، مجلة دراسات، المجلد الحادي عشر، العدد الرابع، سنة ١٩٨٤، عمان الجامعة الأردنية.

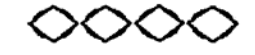
◇◇◇◇

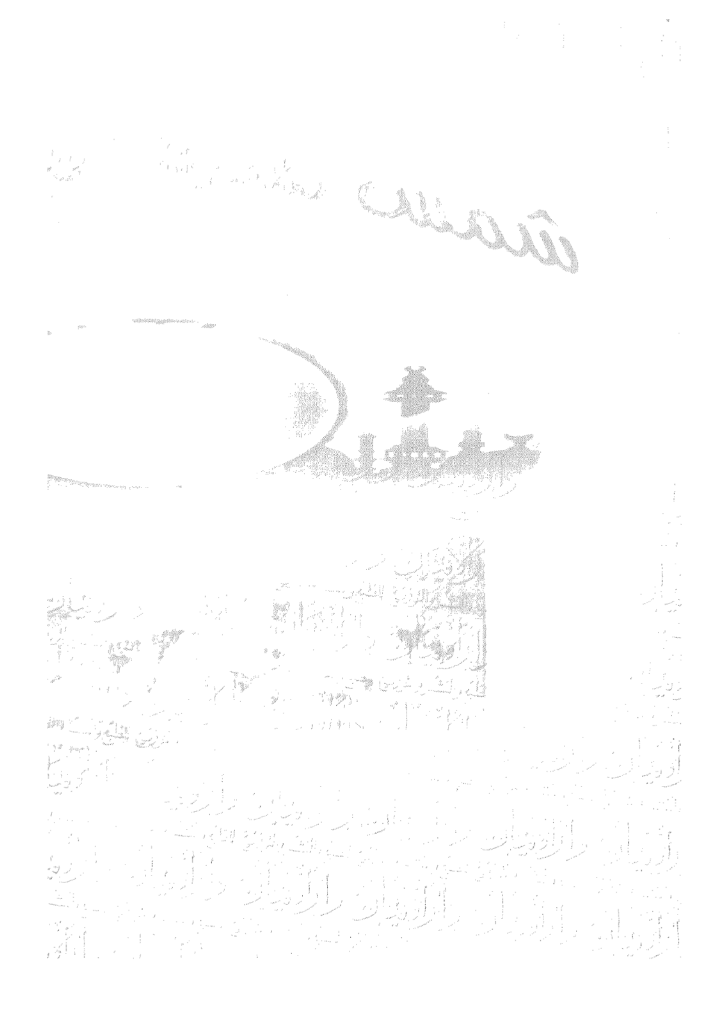
فهرس الموضوعات

الموضوع | الصفحة

◇◇◇◇

فهرس الفهارس












دار الإيمان
للطبع والنشر والتوزيع
١٧ شارع خليل الخياط - مصطفى كامل - إسكندرية
تليفون وفاكس: ٥٤٥٧٧٦٩ ت: ٥٤٤٦٤٩٦
دار القمة
لتوزيع الكتاب والشريط والسي دي
١٩ شارع خليل الخياط - مصطفى كامل - إسكندرية
فاكس: ٥٤٥٧٧٦٩ ت: ٥٢٢٢٠٠٢
E-mail:dar_aleman@hotmail.com